وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني

رسالة تقدم بها
الطالب
محمد شطب عيدان

إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف
الأستاذ المساعد
الدكتورة مها عبد اللطيف الحديثي

1427 هـ **2006 م**

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيسة وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها و في ما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. مها عبد اللطيف الحديثي
(المشرفة)

التوقيع:
الاسم:أ.م.د. نادية المختار
(رئيسة اللجنة)

التوقيع:
الاسم: م.د.هشام حكمت العزاوي
(عضواً)

التوقيع:
الاسم:أ.م.د.هالة خالد المجمعي
(عضواً)

صدقت من قبل مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين.

التوقيع:
الاسم: أ.م.د.وصال نجيب العزاوي
عميدة كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين

إقرار المشرف

أشـــــــــهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة (المتغير التكنولوجي وقـــدرات النظام السياسي الصيني) قد جرى تحت إشرافي في جامعة النهرين / كلية العلـــوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسات العامة.

التوقيع:

المشرفة: أ.م.د. مها عبد اللطيف الحديثي

التاريخ: ٤ / ٧ /٢٠٠٦

بناءاً على التعليمات و التوصيات المقدمة أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. مها عبـــد اللطيـــف الحـــديثي

رئيسة قسم النظم السياسية والسياسات العامة

التاريخ: ٤ / ٧ /٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً ﴿ 94 ﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً ﴿ 95 ﴾ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴿ 96 ﴾ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْباً ﴿ 97 ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف / الآية (94 - 97)

الإهداء

الى تلك التي شغلتها هموم الحياة وأتعبها سهر الليالي كـــي نـــشق طريقنا الى النور

..... والدتي الحبيبة

الى من افتخر بحمل اسمـــــه

..... والدي العزيز

الى سنـــدي في الحيـــــــاة

..... أحبائي إخوتي

اهدي خلاصة فكري وثمرة جهودي

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد ...

أود التقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الدكتورة مها عبد اللطيف الحديثي ، لما بذلته من جهد مضني وصبر جميل في الإشراف على إنجاز إعداد هذه الرسالة ، و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم بتذليل العقبات التي واجهتني من الأساتذة الأفاضل وأخص منهم بالذكر الدكتور صلاح حسن والدكتورة أزهار الشمري والدكتور خضر عباس عطوان ،لمساعيهم في توفير المراجع العلمية المهمة المتعلقة بموضوع الرسالة ، وأشكر الست سوسن مسؤولة المكتبة في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين والست لبنى الموظفة في المكتبة، لدورهما في تيسير مهمة الحصول على المعلومات .

شكر وتقدير لكل القلوب الكبيرة التي احتضنت هذا الجهد بالرعاية والمساعدة ولكل من تمنى مخلصا النجاح في المسعى ، والله نسأل التوفيق للجميع.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : التكنولوجيا والنظام السياسي	1- 66
المبحث الأول : مفهوم التكنولوجيا وأنماطها	
المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا	
أولا: المفهوم اللغوي	
ثانيا: المفهوم الاقتصادي	
ثالثا: المفهوم الاجتماعي	
رابعا: المفهوم السياسي	
خامسا : المفهوم العلمي	
المطلب الثاني : أنماط التكنولوجيا المعاصرة	
المطلب الثالث : مؤشرات التقدم التكنولوجي المعاصر	
المبحث الثاني : النظام السياسي وقدراته	
المطلب الأول : مفهوم النظام	
المطلب الثاني : مفهوم النظام السياسي	
المطلب الثالث : قدرات النظام السياسي	
المبحث الثالث : التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي	
المطلب الأول : التكنولوجيا والسياسة	
أولا : على صعيد الايديولوجيا	
ثانيا : على صعيد الحريات العامة	
ثالثا : على صعيد تعزيز السلطة	
المطلب الثاني : القدرة التكنولوجية وقدرات النظام السياسي	
أولا : القدرة التكنولوجية	
ثانيا : تفاعل القدرة التكنولوجية مع قدرات النظام السياسي	
1. القدرة التكنولوجية والأداء ألاستخراجي	

الموضوع	الصفحة
2. القدرة التكنولوجية والأداء التوزيعي	
3. القدرة التكنولوجية والأداء التنظيمي	
4. القدرة التكنولوجية والأداء الرمزي	
المطلب الثالث : التكنولوجيا وقدرات التنمية والتحديث	
أولا : النظام السياسي وقدرات التنمية والتحديث	
ثانيا : القدرة التكنولوجية وقدرات التنمية والتحديث	
ثالثا : الاثار المترتبة على نقل التكنولوجيا	
الفصل الثاني : التطور التكنولوجي في الصين	67 -99
المبحث الأول* : *جذور التطور التكنولوجي في الصين	
المطلب الأو : الجذور السياسية	
المطلب الثاني : الجذور الفلسفية والفكرية	
المطلب الثالث : اهم الانجازات التكنولوجية في تاريخ الصين	
المبحث الثاني* : *أنماط التكنولوجيا المعاصرة في الصين	
المطلب الأول : أنماط التكنولوجيا على الأساس الجغرافي	
المطلب الثاني : أنماط التكنولوجيا على أساس العملية الإنتاجية	
أولا : التكنولوجيا الزراعية	
ثانيا: التكنولوجيا الصناعية	
1. التكنولوجيا الاستخراجية	
2. التكنولوجيا التحويلية	
3. تكنولوجيا الخدمات	
المطلب الثالث : التكنولوجيا المتقدمة في الصين	
أولا : تكنولوجيا المعلومات (المعلوماتية)	
ثانيا : التكنولوجيا الإحيائية	
ثالثا : تكنولوجيا الفضاء	

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : مؤشرات التقدم التكنولوجي في الصين	
أولا : التعليم العالي	
ثانيا : العلماء والانجازات العلمية	
ثالثا: الإنفاق في مجال العلوم والتكنولوجيا	
رابعا : مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي	
خامسا : وسائل الاتصال	
سادسا : مؤشرات الطاقة	
سابعا : مؤشرات تكنولوجيا الفضاء	
ثامنا : صادرات التكنولوجيا العالية	
الفصل الثالث : النظام السياسي في الصين	100 -177
المبحث الأول : بيئة النظام السياسي في الصين	
المطلب الأول : البيئة الداخلية للنظام	
أولا : المتغير الجغرافي	
ثانيا : المتغير السكاني	
ثالثا : المتغير العسكري	
رابعا : المتغير الاقتصادي	
خامسا : المتغير الثقافي	
المطلب الثاني : البيئة الخارجية للنظام	
أولا : هونغ كونغ	
ثانيا : ماكاو	
ثالثا : تايوان	
المطلب الثالث : مشاكل البيئة الداخلية للنظام	
أولا : مشكلة التفاوت بين المناطق الشرقية والغربية	
ثانيا : البطالة والهجرة الداخلية	
ثالثا : المشكلة السكانية	

الموضوع الصفحة

المبحث الثاني : مراحل التطور ودوافع التغيير

المطلب الأول : انهيار النظام الإمبراطوري وقيام النظام الجمهوري

أولا : نهاية النظام الإمبراطوري في الصين

ثانيا : بداية تأسيس الجمهورية

المطلب الثاني : مرحلة ماو تسي تونغ1949- 1975

أولا : مرحلة البناء والتغيير

ثانيا : مرحلة الجمود والتراجع

1. القفزة الكبرى الى الأمام
2. الثورة الثقافية

المطلب الثالث : مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ

أولا : المستوى الأيديولوجي

ثانيا : المستوى الاقتصادي

ثالثا : المستوى التكنولوجي

رابعا : المستوى السياسي الداخلي

خامسا : المستوى السياسي الخارجي

المبحث الثالث : مؤسسات النظام السياسي الصيني

المطلب الأول : دستور عام1982

أولا : دستور عام1945

ثانيا : دستور عام1975

ثالثا : دستور عام1978

المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الصيني

أولا : السلطة التشريعية

1. المجلس الوطني لنواب الشعب
2. اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب
3. المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة

الموضوع الصفحة
أ . المجالس المحلية لنواب الشعب
ب. اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب المحلية
ج. مجالس نواب الشعب في الناحية والناحية القومية والبلدة
ثانيا : السلطة التنفيذية
1. رئيس جمهورية الصين الشعبية
2. مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية
ثالثا: السلطة القضائية
1. المحاكم الشعبية
2. النيابات الشعبية
المطلب الثالث : الحزب الشيوعي والنظام السياسي
أولا : تعريف الحزب الشيوعي الصيني
ثانيا : تأسيس الحزب وطبيعته
ثالثا : مبادئ الحزب الشيوعي الصيني
رابعا : أجهزة الحزب
خامسا : العضوية
سادسا : التداخلات بين الحزب والدولة
سابعا : ابرز التحولات التي يمر بها الحزب الشيوعي الصيني
الفصل الرابع : مخرجات التفاعل بين المتغير التكنولوجي وأداء النظام السياسي الصيني 178 -222
المبحث الأول* : *مخرجات التفاعل على الصعيد السياسي
المطلب الأول : مخرجات التفاعل على الصعيد الأيديولوجي
المطلب الثاني : مخرجات التفاعل على صعيد الحريات العامة

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : مخرجات التفاعل على صعيد تعزيز السلطة	
المبحث الثاني : مخرجات التفاعل وأثرها في اداء النظام السياسي	
أولا : مخرج التفاعل وأثره في الأداء ألاستخراجي	
ثانيا : مخرج التفاعل واثره في الأداء التوزيعي	
ثالثا: مخرج التفاعل واثره في الأداء التنظيمي	
رابعا : مخرج التفاعل واثره في الأداء الرمزي	
المبحث الثالث : مخرجات التفاعل وأثرها في عملية التنمية والتحديث في الصين	
المطلب الأول : تطوير القدرة التكنولوجية	
أولا : خطط تطوير العلوم والتكنولوجيا	
ثانيا : آليات نقل التكنولوجيا	
ثالثا : القرصنة التكنولوجية	
رابعا : إصلاح النظام التعليمي	
المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في الصين	
المطلب الثالث : محددات التفاعل بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني	
الخاتمة	223 -227
Abstract	
المصادر	

فهرس الخرائط

الخارطة	الصفحة
خارطة الصين الطبيعية	79
خارطة المناطق الساحلية الصناعية في الصين	81
خارطة الصين والدول المجاورة	102

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1):(عدد الجامعات الصينية في عامي 1998 و 2004)	93
الجدول رقم (2):(مؤشرات عدد الملتحقين بالدراسة الجامعية الأولية والحاصلين على الشهادات العليا في الصين لسنوات مختلفة)	94
الجدول رقم (3):(مؤشرات عدد العلماء و الإنجازات العلمية في الصين)	95
الجدول رقم (4):(نسبة أنفاق الصين في مجالات الأبحاث والتنمية قياسا إلى أجمالي الأنفاق العام من عام 1997 2002 وعدد العقود التكنولوجية الموقعة في عام 2004 من قبل دولة الصين مع أطراف أخرى)	95
الجدول رقم (5):(المؤشرات المتعلقة بمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي في الصين)	96
الجدول رقم (6):(مؤشرات استخدام وسائل الاتصال في الصين)	96
الجدول رقم (7):(مؤشرات استهلاك الطاقة في الصين)	97
الجدول رقم (8):(بعض المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء في الصين لسنوات مختلفة)	97
الجدول رقم (9):(مساهمة بعض الشركات الصينية في السوق العالمية لبعض المنتجات ذات التكنولوجيا العالية)	98
الجدول رقم (10):(النسب المئوية للفئات العمرية الى مجموع السكان في الصين)	104
الجدول رقم (11) :(نسب الإنفاق العسكري في الصين لسنين مختلفة إلى الإنفاق الإجمالي)	107
الجدول رقم (12):(أعداد منتسبي الجيش الصيني موزعين على صنوفهم)	109
الجدول رقم (13):(تسليح القوات المدرعة الصينية)	109
الجدول رقم (14):(تسليح المدفعية الصينية)	110

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (15):(أسلحة القوة الجوية الصينية)	111
الجدول رقم (16):(أسلحة القوة الجوية للأسطول الصيني)	112
الجدول رقم (17):(أسلحة القوة البحرية الصينية)	113
الجدول رقم (18):(الإمكانات النووية للصين عامي 2000- 2001)	115- 114
الجدول رقم (19):(مساهمة المؤسسة العسكرية الصينية في الإنتاج لقطاعات مختارة)	116
الجدول رقم (20):(معدلات النمو الاقتصادي في الصين لسنوات مختلفة)	118- 117
الجدول رقم (21(استثمارات هونغ كونغ قياسا بالاستثمارات الأجنبية في الصين للفترة 1986 -1996)	121
الجدول رقم (22):(مجالات الاستثمارات التايوانية في الصين)	124
الجدول رقم (23):(مجموع الوظائف المفقودة نتيجة ازدياد العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين لعامي 1992 -1999)	131
الجدول رقم (24):(الحصة التقريبية من إجمالي الإنتاج العالمي في التصنيع ومستوى الإنتاج الفردي من التصنيع لكل من بريطانيا والصين 1750 -1900)	137
الجدول رقم (25):(التغيير في نسبة التكنوقراط في قيادة الحزب الشيوعي الصيني للفترة 1979 1990)	177
الجدول رقم(26):(شبكات الإنترنت التي تملكها الصين)	190
الجدول رقم (27):(الزيادة المتحققة في طول الخطوط السريعة في الصين للفترة 1988 -2002)	196
الجدول رقم (28):(مساهمات القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الصيني في الناتج القومي الإجمالي للصين في المدة 1998 2000)	217
الجدول رقم (29):(حجم التجارة الخارجية للصين وميزان المدفوعات للفترة 1979 -2004)	218

فهرس المخططات

المخطط	الصفحة
المخطط رقم (1):(دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعيـــة الشاملة)	9
المخطط رقم (2):(النظام داخل بيئته المحيطية)	27
المخطط رقم (3):(البيئة الكلية للنظام السياسي)	38
المخطط رقم (4):(قدرات النظام السياسي في إطار بيئته)	44
المخطط رقم (5):(التداخل بين النظام السياسي الصيني والحـــزب الشيوعي الصيني)	175

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1):(الإنفاق العسكري للصين في سنوات مختلفة)	108
لشكل رقم (2):(الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي للـــصين قياسا إلى عدد السكان 1978 -1999)	191

المقدمة

أهمية البحث

ازدادت أهمية المتغير التكنولوجي في البناء الاجتماعي والسياسي سواء على الصعيد الداخلي، أو على صعيد العلاقات الدولية إذ ارتبطت بالعناصر البيئية المختلفة مؤثراً فيها ومتأثرا بها ويعد النظام السياسي احد أنظمة المجتمع التي تتفاعل بشكل مباشر مع هذا المتغير وتفعيله بالوقت نفسه بما يزيد من قدراته في تحقيق الاهداف المجتمعية بشكل عام ومن اجل فهم مدى العلاقة بين المتغير التكنولوجي وأداء النظام السياسي كان لابد من تتبع هذه العلاقة بأسسها النظرية والأخذ بنموذج يوضح إبعاد هذا التفاعل عملياً.

سعى البحث إلى تسليط الضوء على تجربة العلاقة بين المتغير التكنولوجي وقدرات نظام يحكم خمس سكان العالم ومتابعة مراحل تطور العلاقة تاريخياً بين التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي الصيني وخصوصا منذ مرحلة حكم الزعيم الصيني (دنغ شياو بنغ) وكيفية إدراك القيادة الصينية لأهمية التكنولوجيا وتفعيل دورها سياسياً بما يخدم أداء النظام ويعزز من قيادته لعملية التنمية والتحديث التي شهدتها ولا تزا الصين .

إن معرفة مخرجات علاقة التفاعل التكنولوجي السياسي تفسر الكثير من التغيرات الايجابية التي انعكست عملياً في سياساته العامة بتحقيق العديد من النجاحات على المستويات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تتبع واقع التطور التكنولوجي في الصين ودور النظام السياسي الصيني في تفعيل هذا الواقع سياسياً اقتصادياً واجتماعياً وذلك بجعل التكنولوجيا متغيراً أساسيا يدخل في عملية صنع السياسة العامة وبالتالي في تعزيز قدراته عن طريق إعطاء صورة نظرية لعملية التفاعل بين هذين المتغيرين وتتبع هذا التفاعل تاريخياً بهدف معرفة مدى إدراك النظام السياسي

لأهمية هذا المتغير بوصفه جزء مهم من أجزاء عناصر تفعيل قدراته وبالتالي دوره في تفعيل هذا المتغير على مستوى قدرات الدولة .

إشكالية البحث

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

* ما هي العلاقة بين المتغير التكنولوجي و النظام السياسي ؟
* ما هو واقع التطور التكنولوجي في الصين ؟
* ما هي خصائص النظام الصيني ؟
* ما هي مخرجات التفاعل بين المتغير التكنولوجي وأداء النظام السياسي الصيني؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من وجود علاقة تفاعل بين المتغير التكنولوجي الذي يمثل مكوناً من مكونات البيئة المحيطة بالنظام السياسي وبين قدرات النظام في إطار هذه البيئة بحيث تصب نتائج هذا التفاعل ايجابياً في تعزيز قدرات النظام فضلا عن تعزيز دور المتغير التكنولوجي في بيئته المحيطة ويسلط البحث الضوء على عملية التفاعل القائمة بين طرفي المعادلة في حالة النظام السياسي الصيني حيث أدى تبني النظام للتكنولوجيا في أداءه السياسي الى زيادة فاعلية هذا الأداء ممثلاً بقدراته المختلفة بالإضافة الى تعزيز القدرة التكنولوجية للدولة كذلك جاءت الفرضية بالشكل التالي :

(أن هناك علاقة تفاعل طردية بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني)

منهجية البحث:

اعتمد البحث منهج التحليل النظمي في دراسة عملية التفاعل بين النظام السياسي الصيني داخل بيئته المحيطة (الداخلية والخارجية) التي يمثل المتغير التكنولوجي احد مكوناتها الأساسية وتم اعتماد المنهج التاريخي في تتبع مراحل تطور النظام السياسي الصيني عبر مراحل زمنية مختلفة و تم التعشيق بين منهجي التحليل الوظيفي الذي يقسم قدرات النظام السياسي وفقاً لوظائفه على مستوى المخرجات والتحليل النظمي بهدف الإحاطة الكاملة (قدر المستطاع) بموضوع البحث .

صعوبات البحث

تمثلت الصعوبات التي واجهت البحث بندرة المصادر الحديثة حول الصين بشكل عام وندرة المصادر الأجنبية الحديثة في المكتبات العراقية أيضا فضلا عن أن ما ندر من المصادر لم يتطرق الى صلب المواضيع المتعلقة بقدرات النظام السياسي الصيني أو واقع التطور التكنولوجي في الصين وإنما كانت في الغالب كتابات وصفية تناولت جوانب محدودة من هذه الموضوعات كل على حدة وحيث لم يسبق وجود محاولات بحثية على صعيد العراق لدراسة قدرات النظام السياسي الصيني في إطار بيئته أو وجود دراسة نظرية لتفاعل التكنولوجيا مع قدرات النظام السياسي فقد كان الحصول على مصادر ثرية تغطي موضوع البحث من الصعوبة بمكان لتضاف إليه العوائق التي واجهها الباحث في الحصول على هذه المصادر المتمثلة بالحالة الأمنية المضطربة مما حتم وجود الاعتماد على المصادر المتوفرة في شبكة الانترنت وما وفرته المواقع الصينية الرسمية على هذه الشبكة من معلومات فضلا عما ورد في البحوث العلمية المنشورة في هذه الشبكة مما قلل نسبياً من الأثر السلبي لمشكلة ندرة المصادر العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

هيكلية البحث :

انتظم البحث في أربعة فصول : تناول الأول منهـا موضـوع التكنولوجيـا والنظام السياسي عبر ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول مفهـوم التكنولوجيـا وأنماطها أما المبحث الثاني فقد تناول النظام السياسي وقدراته وفي المبحـث الثالث من هذا الفصل ثم تناول موضوع التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي .

وبحث الفصل الثاني التطور التكنولوجي في الصين ضمن ثلاث مباحـث اختص أولها بموضوع جذور التطور التكنولوجي في الصين بينما اختص الثاني ببحث أنماط التكنولوجيا المعاصرة في الصين ليتم الفصل بالمبحـث الثالـث الذي حدد ابرز مؤشرات التقدم التكنولوجي في الصين .ومن اجل بحث العلاقـة بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي تناول الفـصل الثالـث النظـام السياسي في الصين عبر ثلاث مباحث انصرف المبحث الأول منها لدراسـة بيئة النظام السياسي في الصين بينما بحث الثاني مراحل تطوره ودوافع التغيير ليختص الثالث ببحث مؤسسات النظام السياسي الصيني

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان مخرجات التفاعل بين المتغير التكنولـوجي وأداء النظام السياسي الصيني وتضمن ثلاث مباحث بحـث أولهـا مخرجـات التفاعل على الصعيد السياسي وحدد الثاني مخرجات التفاعل وأثرهـا فـي أداء النظام السياسي ليختم المبحث الثالث الفصل بتناول موضوع مخرجات التفاعل وأثرها في عملية التنمية والتحديث .

توطئة

إن دراسة النظام السياسي وفهم أدائه ، الذي يمثل مخرجا لقدراته تتطلب معرفة المتغيرات التي تلعب دورا فعالا في بناء تلك القدرات ، ويعد المتغير التكنولوجي احد اهم تلك المتغيرات ، إذ تمثل العلاقة القائمة بين المتغير التكنولوجي والنظام السياسي ، متطلبا ضروريا ، من متطلبات فهم وتفسير قدرات النظام السياسي وأدائه ، سواء في المجال السياسي الاقتصادي ، الاجتماعي ، والثقافي .

تظهر التجارب التاريخية ، الدور الحاسم ، الذي لعبه المتغير التكنولوجي في تعزيز استقرار نظم معينة ، وإضعاف وإسقاط أخرى ، وهذا ما يدعو الى ضرورة فهم كيفية تأثير المتغير التكنولوجي في عمل النظم السياسية ، وكيفية تعامل الأخيرة معه ، وذلك عبر دراسة الموضوع في إطار مفاهيمي نظري ، يهدف الى توضيح ابرز معالمه ، بواسطة التطرق الى مفهوم التكنولوجيا ، وتحديد أنماطها و مؤشراتها ، ثم تحديد فهم واضح للنظام السياسي ، وعمله في إطار بيئته الاجتماعية الشاملة وكيفية أدائه لوظائفه عبر قدراته المختلفة ، وصولا الى الربط بين التكنولوجيا بوصفها قدرة من قدرات الدولة ، وقدرات النظام السياسي ، وذلك ببيان العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة ، وصولا الى تاثير القدرة التكنولوجية في قدرات النظام السياسي ، وتأثيرها في عملية التنمية والتحديث ، التي تمثل ابرز صور العلاقة ، بين النظام السياسي والمتغير التكنولوجي .

المبحث الأول : مفهوم التكنولوجيا وأنماطها

إن إدراك أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في حياة الفــرد والمجتمــع ، لا يمكن تجاهله ، خصوصا في الوقت الراهن ، وما يشهده من تطــور تكنولــوجي متسارع، ووصوله إلى مرحلة تحويل المعرفة الى سلعة باهــضة الــثمن ، فقــد أصبحت التكنولوجيا وسيلة وغاية، في الوقت نفسه، لاســيما للــنظم الــسياسية وصناع القرار فيها .

سيتطرق هذا المبحث الى طبيعة التكنولوجيا ، وتحديد مفهومها وفقا للمــداخل اللغوية ،الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والعلمية ، وذلك لبيان رؤيــة هــذه المداخل لهذا المفهوم ، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الأول ، أما المطلب الثاني ، فسيتناول أنماط التكنولوجيا ، وفقا لتصنيفات مختلفة ، وصولا الى تحديد ابرز مؤشرات التقدم التكنولوجي ، وهذا ما تضمنه المطلب الثالث .

<u>المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا :</u>

سيتم تحديد مفهوم (التكنولوجيا) انطلاقا من تعريف مجموعة من المفــاهيم التي قدمت تصورات متباينة لهذا المفهوم وكما يأتي:

اولا : المفهوم اللغوي :

تتفق اغلب المراجع اللغوية على الأصل اليوناني للكلمة [(1)] ، مثل تعريف دائرة المعارف البريطانية لــ (تكنولوجيا Technology) ، بأنها (جمع بين كلمتي Technce اللاتينيــة ، التـــي تعنـــي بالانكليزيـــة - art Craft -[*] مـــع كلمة Logos - اللاتينية ، التي تعني بالانكليزية word Speech[**] لتمثل معنى محاكاة الفنون والتطبيقات في اللغة اللاتينية ، واستعملت في اللغة الانكليزية بشكل واسع في القرن 17 ، حيث تم توظيفها في التعبير عن الجدل القــائم فــي

---

(1) د. طه تايه النعيمي ، العلم والتقانة واعداد الإنسان ، بحث مقدم الى ندوة (تحــدي البقــاء الحضاري للامة العربية) مكتب الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1994 ، ص 103 .

* -Art - بالعربية تعني (فن) و craft تعني مهارة .

** -Word تعني (كلمة) بالعربية ، و Speech - تعني (كلام) .

المهارات التطبيقية ، الذي كان سائدا آنذاك [1] وأشارت مصادر لغوية عديدة الى إن كلمة (تكنولوجيا) تعني: (دراسة واستخدام العلم للإغراض التطبيقية في الصناعة) [2] وأشارت موسوعة العلوم والتكنولوجيا إليها، بأنها : (المعرفة المنظمة والفعل) [3] وتم تعريفها أيضا بأنها: (الفاعلية الإنسانية التي تغير العلم من حولنا ليلبي احتياجاتنا) [4].

تجدر الإشارة إلى إن هناك تعريفات ربطت بين مفهومي التكنولوجيا والتكنيك Technique - ، الذي يعني بالعربية (الأسلوب أو الطريقة التي تمارس لعمل شيء ما)[5] ، وعرفت التكنولوجيا ، وفقا لذلك ، بأنها : (الدراسة المنظمة للتكنيكات بهدف صنع وعمل الأشياء) [6] وهذا ما يجعل التكنيك جزء من التكنولوجيا ، من منطلق انه يتعلق بالأسلوب الإجرائي ، او الطريقة المتبعة ، فيما تشير التكنولوجيا الى المعرفة و الأسلوب معا .

تباينت اتجاهات أخرى مع هذا الفهم ، من منطلق أن مفهوم التكنيك يشتمل على جوانب مادية ، عندما يتعلق بأساليب الإنتاج الصناعي مثلا ، وجوانب غير مادية ، مثل التكنيك المتعلق بأسلوب التعليم ،

---

(1) Robert P.Gwinn and Others , The new Encyclopaedia Britannica , The University of Chicago , 5th Edition , 1987 ,P.451 .

(2) جامعة اكسفورد ، قاموس اكسفورد الحديث لدارسي اللغة الانكليزية ، منشورات ذوي القربى ، شابك ،2000 ، ص 769 .

(3) Sybil P. Parker , Mc Graw-Hill concise Encyclopedia of Science and Technology , USA, 1984,P.1719

(4) A group of Specialists , The new book of Knowledge , Grolir incorporated , USA , 1979 , P.45.

(5) جامعة أكسفورد ، قاموس أكسفورد الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص 769 .

(6) Robert P.Gwinn ; op .cit , P.451 .

أو التكنيك البرلماني مثلا [1] وهذا ما جعل (التكنيك) ، تعبيرا عن مفهوم أوسع واشمل من مفهوم (التكنولوجيا) ، بسبب إن الأول يشير إلى جانبين : مادي وغير مادي ، آما الأخير ، فيشير الى جانب مادي فقط ، ويعد بذلك جزء من الاول .

استعملت المصادر العربية كلمة (تقنية) أو (تقانة) ، للتعبير عن مفهوم التكنولوجيا ، ومرادف لها ، إذ ورد فيها إن: (التكنولوجيا هي التقنية ، وهي علم الفنون والمهن) [2] وكذلك فان : (Technology- تعني (علم التقنية) أو (التقنوية)) [3] ، وتعود كلمة (تقنية) ، الى الفعل أتقن ، يتقن ، اتقانا الشيء :احكمه [4] ، وهذا ما يجعل معنى (التقنية) ، مرادف للمعنى اللاتيني لكلمة (تكنولوجيا) .

استعملت العديد من المصادر العربية ، على رغم هذا الترادف ، لفظ تكنولوجيا في كتاباتها ، وذلك بسبب عدم رغبة مؤلفيها ، إخضاع كتاباتها للجدل ، الذي قد يسببه استخدام المصطلح العربي المرادف لكلمة تكنولوجيا .

يتضح مما سبق إن المفهوم اللغوي للتكنولوجيا ، يشير الى انها مركب لغوي ، يجمع بين لفظي العلم وتطبيقه ، وان الأخذ بالألفاظ اللغوية لمفهوم التكنولوجيا فقط ، يولد صعوبات عدة في البحث العلمي منها :

1. صعوبات تتعلق بعمومية المفهوم ، وعدم تطرقه الى التفاصيل المتعلقة بطبيعة التكنولوجيا ذاتها في الزمن المعاصر ، وما أضحت تمثله ، بوصفها متغيرا أساسا، من المتغيرات المؤثرة في اغلب مفاصل الحياة اليومية للفرد والمجتمع.

---

(1) انظر : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 ، ص 203 -207 .

(2) علي بن هاديه و آخرون ، القاموس الجديد ، الشركة التونسية للتوزيع المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب ، تونس الجزائر ، ط6 1985 ، ص 1402 .

(3) د. كمال أبو ديب ، البيان (قاموس انكليزي عربي) ، دار ماكميلان للنشر لندن ، الدار الحديثة للنشر القاهرة ، 1995 ، ص 285.

(4) علي بن هاديه و آخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 11 .

2. إن الأخذ بمفهوم التكنولوجيا ، بوصفها تعبير عن الفاعلية الإنسانية ، المتعلقة بالعلوم التطبيقية ، يولد ضعفا في توظيف المفهوم ، إذ لا يتحقق ذلك الترابط الوثيق ، بين التكنولوجيا ، والنشاطات الإنسانية المختلفة ، مثل الاقتصاد ، السياسة ، وغيرها .
3. صعوبات ترتبط بالتطور، الذي شهده استعمال هذا المفهوم، وشيوع تداوله في مختلف جوانب المعرفة العلمية، بشقيها الطبيعي والإنساني، مما يجعله مفهوما، يحقق تداخلا بين هذين الشقين ، لا يمكن حصره في رؤية لغوية يمثلها هذا المدخل ، بشكل منفصل .
4. إن التشابه والاختلاف في طرح مضمون المفهوم و أبعاده ، بين اللغات الحية في العالم ربما يؤدي الى تعقيد عملية الوصول الى اتفاق واضح لمضمون واحد ، يعبر عن معنى موحد لهذا المفهوم الأمر الذي يؤدي الى ضبابية مفاهيميه ، ناجمة عن عدم اتفاق المداخل اللغوية المختلفة ، على معنى موحد له .

ثانيا : المفهوم الاقتصادي :

بذل المفكرون الاقتصاديون ، جهودا كبيرة ، لتعريف التكنولوجيا ، وأولوا هذا المفهوم قدرا كبيرا من الاهتمام في كتاباتهم ، فهناك من عرفها بأنها :(مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة ، والأدوات التي يستخدمها الإنسان في اداء عمل ما ، أو وظيفة ما، في مجال حياته اليومية ، لإشباع الحاجات المادية والمعنوية ، سواء أكان على مستوى الفرد أم المجتمع) [1] .

---

(1) د. عدنان شفيق ، تسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية ، أفاق عربية ، السنة الرابعة ، آب ، 1979 ، ص 123 ، نقلا عن :

- د. سلمان رشيد سلمان ، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1986 ، ص 110 .

أما كارل ماركس فعدها بأنها : (تلك الأدوات والعناصر المحققة لعملية الإنتاج) [1] وإنها : (عنصر من عناصر التغيير الاقتصادي) [2].

عرفت منظمة الأونكتاد * ، التكنولوجيا بأنها : (التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتسبة في المهام العملية في حياة الإنسان ، وهي تمثل مجموع الوسائل والأساليب الفنية ، التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العملية ، وبالتالي فهي مركب ، قوامه المعدات والمعرفة) [3]، وربط البعض من الباحثين ، صلة هذا المفهوم بالآلة ، عندما تم تعريفا بأنها: (كل ما يخص الآلة و والمنظومات والياتها ، وطرق السيطرة عليها) [4] ، بينما رأى آخرون ، إن التكنولوجيا تعرف بدلالة المصلحة الاقتصادية ، فهي : (مصلحة اقتصادية من الدرجة الأولى ، تسعى الدول ، وعلى مختلف درجات تقدمها الاقتصادي الى امتلاكها ، انطلاقا من دورها الرائد في عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية) [5]

---

(1) كارل ماركس ، رأس المال ، دار المعارف ، بيرو ، 1982 ، ص 260 ، نقلا عن :
- سرمد عبد الستار أمين ، التغير التكنولوجي وإشكالية التنافس الدولي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة صدام ، 2002 ، ص 33 .

(2) انظر : كارل ماركس ، بؤس الفلسفة ، ترجمة اندريه يا زجي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق ، 1958 ، ص 135 .

* الأونتكاد UNCTAD ، هو مختصر لـ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) .

(3) (تخطيط التكنولوجيا في البلدان النامية) ، مؤتمر الأونتكاد الخامس ، مانيلا ، 1979 نقلا عن :
- د. طه تايه النعيمي ، العلم والتقانة وإعداد الإنسان ، مصدر سبق ذكره ، ص 103 .

(4) د. طه تايه ذياب ، د. سامي مظلوم صالح ، التكنولوجيا المعاصرة ، الموسوعة الصغيرة ، الكتاب ، رقم 46 ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1979 ص 5.

(5) سعد السعيدي ،اثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة لنماذج مختارة ،رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية،جامعة صدام ، 2002 ، ص 24.

في حين ربط باحث آخر ، بين التكنولوجيا والنشاط الصناعي ونظر لها على أساس إنها :[1]

1. فن الإنتاج ، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج .
2. مجموعة الاختراعات ، ومجموعة الأسرار الصناعية ، المطبقة في الصناعة .
3. استخدام المهارة الفنية في الإنتاج ، بما يؤدي الى تقدم الفن الصناعي .

إن الفهم الواضح للتكنولوجيا ، وفقا للمدخل الاقتصادي الذي يظهرها بوصفها قوة إنتاج ، أو مصلحة اقتصادية محققة للتنمية والنمو الاقتصادي ، أو منجزات صناعية ، يجعل من غير الممكن إغفال أهمية هذا المدخل في فهم التكنولوجيا ، ويعود ذلك إلى تزايد مساهمتها يوما بعد آخر ، في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، إلا إن النظر إلى مفهوم التكنولوجيا ، على وفق المنظور الاقتصادي المجرد ، يولد الانتقادين الآتيين :

1. إن حصر مفهوم التكنولوجيا ، في التعبير عن الحقائق الاقتصادية ، ذات الطبيعة المادية ، يغفل الآثار الاجتماعية ، الثقافية ، والسياسية لها ، وهذا ما يجعل النظرة الى هذا المفهوم ، وفقا للمدخل الاقتصادي ، قاصرة الى مديات محددة ، ولا تشمل الإبعاد الإنسانية الأخرى به .
2. إن النظرة الضيقة للتكنولوجيا ، بوصفها جزء من قوى الإنتاج ، يفصل التكنولوجيا عن أثارها المستقبلية ، لما بعد عملية الإنتاج .

ثالثا : المفهوم الاجتماعي :

يرد ذكر مفهوم (التكنولوجيا) في المراجع المختصة بعلم الاجتماع ، عند الحديث عن موضوعات التنمية ، التحديث ، التغيير الاجتماعي ، تطور المجتمع وغيرها من الموضوعات التي تتسم بالطابع الاجتماعي ، إذ التكنولوجيا فيها من المتغيرات المحركة لعملية التفاعل الاجتماعي ، ويرى العديد من الباحثين إن أي

---

(1) عدنان عبد الكريم جميل ، النظرية التكنولوجية والتاريخ التكنولوجي ، الموسوعة الصغيرة ، الكتاب رقم 344 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990 ، ص 25 .

تغيير تكنولوجي ، يؤدي الى حراك اجتماعي ، لا يقتصر على النواحي المادية في المجتمع ، و إنما يمتد إلى النواحي القيمية والتاريخية فيه [1] ، ويرى دوفرجيه ، أن (القوى الانتاجية أي التكنولوجيا) ، في الفكر الماركسي ، تعد الأساس الذي تقوم عليه طرز إنتاج ، وجميع العلاقات الاجتماعية [1] ، أما فيما يخص اثر التكنولوجيا في عملية التنمية بدلالة تكنولوجيا ، فالتنمية هي : (استعمال المعرفة الموجودة لإنتاج مواد جديدة أو محسنة ، أو القيام بإنتاج سلع تخدم الإنسان والمجتمع ،أو أداء عمليات جديدة ، تسهل شؤون المجتمع ، وتمنح الإنسان قوة للسيطرة على بيئته الطبيعية والاجتماعية) [2] ، يتضح من التعريف إن التكنولوجيا ترتبط ، بوصفها مكون من مكونات البيئة المحيطة بالإنسان ، بالعناصر الأخرى في هذه البيئة ، سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية .

إن ارتباط التحديث بالتكنولوجيا يظهر واضحا في تأكيد الباحثين على دورها في تحقيق النمو المستمر في الإنتاج ، مما يؤدي الى الآثار الاجتماعية الناجمة عن ذلك النمو [3].

إن التكنولوجيا ، بوصفها متغير أساس في البيئة الاجتماعية ، تعكس تأثيرها على الجوانب القيمية فيها ، فقد جلب المتغير التكنولوجي العديد من الاحتمالات

---

(1) روبرت نسيبت ، روبرت بيران ، علم الاجتماع ، ترجمة جريس خوري دار النضال ، بيروت ، 1990 ، ص 243 .

- كذلك انظر : انطوان زحلان ، تحديات الصناعة الناضجة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 246 ، بيروت ،1999 ، ص -ص39 -40 .

(1) موريس دوفرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، ترجمة د. سامي الدروبي و د. جمال الاتاسي ، دار دمشق ، دمشق ، د. ت ، ص 95 .

(2) ميشيل هارا لامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، مجموعة من المترجمين ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص 612 .

(3) نبيل السمالوفي ، علم اجتماع التنمية ، دار النهضة ، بيروت ، 1981، ص45 ، نقلا عن :

- د. شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1999 ، ص 190 .

الجديدة ،المتعلقة بالمواضيع الأدبية والأخلاقية والإنسانية ، مثل زراعة القلـب ، ووسائل ضبط النسل ، وأطفال الأنابيب ، و تغيير بناء العمل بواسـطة الجهـاز الالكتروني ، وتحويل المجتمع الى مرحلة صناعية متقدمة [1] .

ويستنتج مما سبق ، إن الحاجات الاجتماعية ، هي التي تدفع باتجاه تحويل العلم الى أدوات ووسائل ، من اجل تلبية تلك الحاجات ، ويؤدي ذلك الى حدوث تغيير اجتماعي ، بعد تطبيق واستعمال هذه الأدوات والوسائل ، فتتولد حاجـات جديـدة للمجتمع ، وهكذا ، مما يؤدي الى تحقيق عملية التنميـة الاجتماعيـة الـشاملة ، ويمكن تصوير ذلك ، من خلال المخطط رقم (1) :

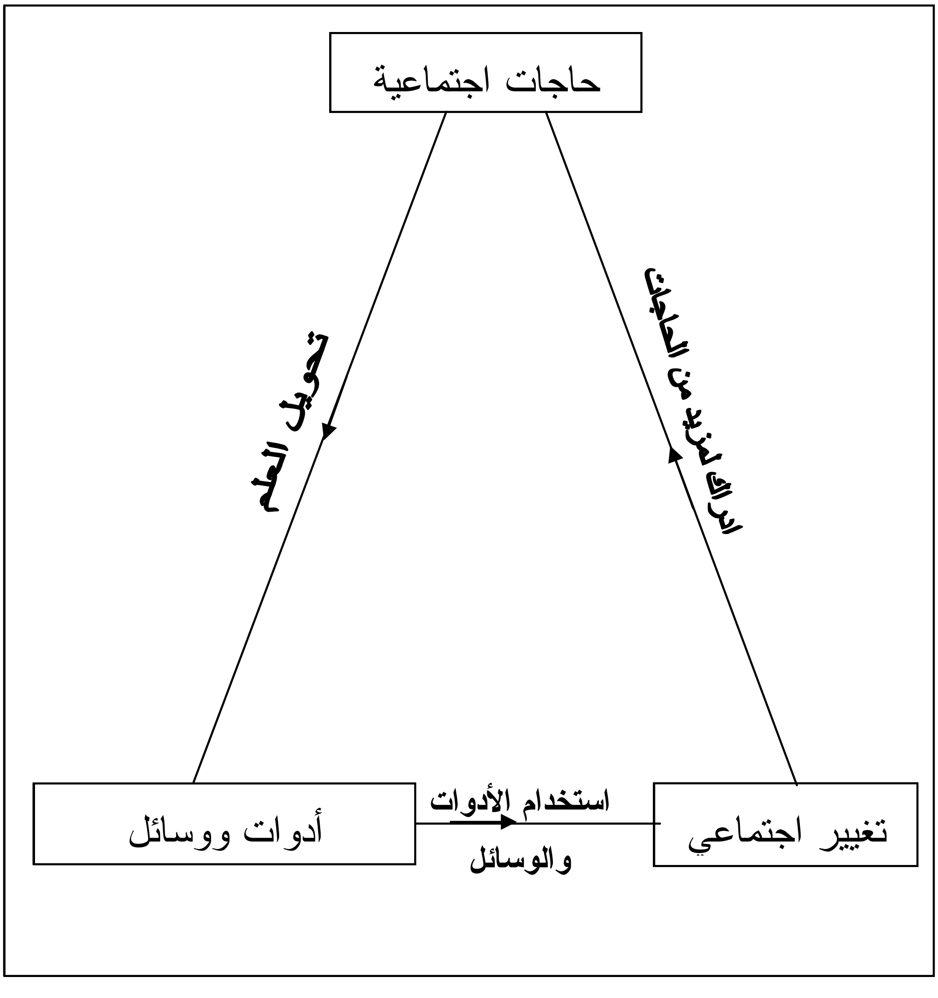

المخطط رقم (1) : (دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة)

- المخطط من اعداد الطالب .

---

(1) عبد اللطيف العاني و آخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، جامعـة بغـداد ، 1990 ص 196 .

من خلال ما تم طرحه يمكن إدراج مجموعة من التعريفات للتكنولوجيا وفق المفهوم الاجتماعي للتكنولوجيا وكما يأتي :

1. إن التكنولوجيا هي: (مجموعة المعارف والميزات المكتسبة التي تتيح إنتاج سلعة أو تقديم خدمة في اطار نظام اجتماعي - اقتصادي معين وجاءت بطلب اجتماعي يحدد هذه السلع والخدمات)[1] .
2. إن التكنولوجيا هي : (استخدام معين للمعارف العلمية في مرحلة زمنية معينة لحل مشكلات محددة تواجه التنمية بالاعتماد على الوسائل الموجودة تحت التصرف وبما يتماشى مع الثقافة ومعاييرها الخاصة بالقيم التي يحملها المجتمع وتبعا لذلك تحمل كل تكنولوجيا(رمزها الوراثي) الذي يربطها بالمجتمع الذي ابتدعها [2] .

إن المفهوم الاجتماعي للتكنولوجيا ، على وفق التعريفات السابقة ، يتشكل على أساس دورها في عملية التغيير الاجتماعي ، وهذا ما يجعل فهم التكنولوجيا ، على وفق هذا المدخل ، مستندا على آثارها في العلاقات الاجتماعية ، أي بارتباطها بالظواهر الاجتماعية المختلفة ، ذات الطابع الإنساني ، وهذا ما قد يغفل الطبيعة المادية المحضة للتكنولوجيا ، التي تشكل جزءً كبيرا من ماهية هذا المفهوم ، في كل مكان ، وفي أي وقت .

رابعا : المفهوم السياسي :

أولت المؤلفات السياسية ، اهمية بالغة لموضوع التكنولوجيا ، بسبب ارتباط هذا المصطلح بتفسير العديد من الأحداث المهمة ، التي حددت ولا تزال ، معالم الصراع،والتعاون ، والتنافس السياسي ، داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة .

---

(1) طارق البياتي التكنولوجيا و أثرها في العلاقات الدولية مجلة أم المعارك العدد 12 - 13 بغداد 1997 ص105 نقلا عن: -سعد السعيدي مصدر سبق ذكره ص24.

(2) عدنان عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

إن الأثر الأساس للتكنولوجيا في السياسة ، يظهر بشكل رئيس ، في مجال الإنتاج الاقتصادي ، وما يحمله من تأثيرات مباشرة في السياسة [1] فضلا عن تأثيراته في الأمن القومي ، إذ ترفد التكنولوجيا ، الإدارة العسكرية للدولة ، بالقدرة على العمل بفاعلية [2] ولا تقل أهمية تأثيرات التكنولوجيا قي نواحي اخرى مثل تعزيز السلطة الحريات العامة والايدولوجيا السياسية * هذا على الصعيد الداخلي في اطار العلاقة القائمة بين النظام السياسي وبيئته الداخلية أما على الصعيد الدولي فتبرز اهمية هذا المتغير في القدرة على احتواء التحديات الأمنية والقيمية التي تواجهها الدول واثر ذلك في تغيير الهرمية الدولية [3] .

أفرزت الرؤية السياسية للمتغير التكنولوجي والتفاعل معه ، ظهور (التكنوقراط) ، في عملية صنع القرار السياسي ، و أثرهم في تفعيل عمل المؤسسات السياسية داخل الدولة الواحدة ، وعلى صعيد الوحدات الدولية المختلفة [4]حيث يشير مفهوم (التكنوقراط) الى الأشخاص ذوو الخبرة ، في مجالات فنية

---

(1) انظر : د. عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، موسوعة السياسة / ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 ، ص 781 .

(2) انظر : د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي حول التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي ، دوريات أفاق عربية ، العدد 3 ، دار أفاق عربية للصحافة والنشر ، بغداد ، 1985 ، ص 26 .

* سيتم تناول هذه الآثار بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل .

(3) انظر: د.مازن الرمضاني السياسية الخارجية دراسة نظرية مطبعة دار الحكمة بغداد 1991 ص -ص198 -202.

-كذلك انظر: د. سرمد أمين حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات - ميدان جديد للتنافس الدولي، نشرة أوراق إستراتيجية العدد85 مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد 2001 ص2.

(4) انظر : د : مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سيق ذكره ،ص 200 .

- كذلك انظر : د. مازن الرمضاني ، الأمن القومي العربي في عالم متغير ، دوريات آفاق عربية ، العدد 3 ، دار أفاق عربية للصحافة والنشر ، بغداد ، 1985 ص 45 .

تخصصية ، يمثلون فيها حالة الكفاية ، في إداراتها والتعامل معها ، بالاعتماد على خبرتهم ومهاراتهم العلمية .

إن التداخل بين السياسة والتكنولوجيا ، يجعل من الصعب ، التمييز بين ميـــدان كل منهما ، إذ لم يقتصر الأمر على بينة المؤسسات السياسية ، أو العمل السياسي فقط ، و إنما شمل حتى المفاهيم العامة الأساسية في السياسة [1] ويرى الــبعض ، على الرغم من ذلك ، إن مفهوم التكنولوجيا ،على وفق المدخل الــسياسي ، يعــد مجرد تضخيم لمفهوم القوة [2] وإلغاء للجوانب الإنسانية المتعلقة بنزوع الانــسان الفطري نحو الابتكار والعلم ، ويصور التكنولوجيا في اطار عملية فرض إرادات سياسية ، سواء داخل المجتمع أم في إطار العلاقات القائمـــة بـــين المجتمعـــات المختلفة .

---

(1) انظر : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص -ص 205 -206 .

كذلك انظر :

-Gerard Pelletier, Aciba Foundation symposium as Editor, Civilization and Science – in Conflict or collaboration? , Associated Scientific Publishers, Amsterdam, 1972, p.p89-98.

(2) انظر : الفن توفلر ، تحول السلطة المعرفة والثروة والعنف في بداية القـــرن الواحـــد والعشرين ، ج 1 ، ترجمة حافظ جمالي واسعد صقر ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1991 ، ص -ص60 -61 .

خامسا: المفهوم العلمي:

يعرف العلم بأنه (شروع الجنس البشري في محاولة لاكتشاف سلسلة من العمليات ، والسيطرة عليها ، عن طريق الدراسة الموضوعية ، للظواهر الملحوظة ، وجمع المعارف الناتجة عن ذلك ، بشكل منهجي ، فيتيح لنفسه فرصة فهم الظواهر ، التي تحدث في الطبيعة والمجتمع ، واستخدامها لصالحه) [1] والعلم ظاهرة إنسانية ، تنمو وتتدفق في سياق الحضارة الإنسانية [2] ويعرف أيضا بأنه (طريقة من بين عدة طرق ، للكشف ، واختبار صحة القضايا التي تدور حول عالم الخيرة الإنسانية ، يلجا إليه الإنسان في بحثه عن المعرفة [3] لكن الوصول الى المعرفة وحدها لا يشبع رغبات الانسان ، إلا بالإفادة منها عمليا ، وهذا ما تقوم به التكنولوجيا ، لان العلم معرفة نظرية ، والتكنولوجيا هي تطبيق هذه المعرفة النظرية [4] وتعرف التكنولوجيا ، وفقا لذلك بأنها : (تطبيق العلم ، وتوظيفه ، لتحقيق الإغراض العلمية)[5] ، وينظر البعض الى التكنولوجيا ، بدلالة

---

(1) اليونسكو ، العلم والتكنولوجيا في تنمية الدول العربية ، العدد 41 ، نقلا عن : د. ناجح الراوي ، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل ، بحث مقدم الى ندوة (تحدي البقاء الحضاري للأمة العربية) ، مصدر سيق ذكره ، ص 148 .

(2) انظر : د. يمني طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول الحصاد الآفاق المستقبلية ، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 264 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 ، ص 14 .

(3) د. رعد عبد الجليل ، المنهجية في السياسة ، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا (مرحلة الماجستير) في قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، في العام الدراسي 2003 -2004 ، ص 1 .

(4) د. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 3 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1978 ، ص 132 .

(5) د. إبراهيم شوقي ، اتجاهات العاملين الحرفيين نحو التكنولوجيا الصناعية الحديثة وعلاقتها بقدراتهم الإبداعية ، بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي: www.geocities.com

تبعيتها للعلم ، إذ يرى إنها : (التطبيق العملي للاكتشافات العلمية ، و الاختراعات المختلفة ، التي يتمخض عنها البحث العلمي)[1].

يستنتج مما تم ذكره ، في اطار المفهوم العلمي للتكنولوجيا ، مسالة أساسية هي صعوبة وضع حد فاصل بين العلم والتكنولوجيا ، نظريا أو تطبيقيا ، فعلى سبيل المثال كان اختراع الآلات البخارية وتطبيقها ، سابقا لاكتشاف الأفكار والنظريات التي كانت ورائها ، و إن الاندماج بين العلم والتكنولوجيا ، يتضح في النتاج الفكري لهما ، إذ توجد مصادر عديدة في العلوم والتكنولوجيا ، تغطي جوانب مختلفة ومتداخلة بينهما [2] .

إن المدخل العلمي لفهم التكنولوجيا ، يقصر وجودها وآثارها على الجوانب العلمية فقط ، وهذا ما لا يقبل منطقيا ، نظرا للآثار السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، وغيرها ، التي تستلزم أخذها بنظر الاعتبار عند الحديث عن مفهوم التكنولوجيا .

إن الأخذ بمفهوم معين ، عند التعامل مع التكنولوجيا لأغراض البحث والدراسة ، قد يغفل اهمية المفاهيم الأخرى ، لذا يجب الإقرار بحقيقة التداخل الحاصل بين هذه المفاهيم ، وضرورة الاهتمام بآثار بالتكنولوجيا على الانسان والمجتمع ، انطلاقا من الفهم العام ، الذي يرى إن التكنولوجيا ، ما هي إلا انعكاس لتكيف الانسان مع وسطه [3] وهذا ما يجعل التركيز منصبا على اثر التكنولوجيا في الانسان والمجتمع ، وليس على طبيعة التكنولوجيا ذاتها ، وهنا يمكن القول إن التعريف الذي يجمع المداخل كافة لمفهوم التكنولوجيا ، هو الذي سيكون موضوع البحث ، عند تناول المتغير التكنولوجي بمفهومه الشامل ، والتركيز على آثاره لا على ذاته .

---

(1) عدنان عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

(2) انظر : د. احمد بدر ، مقدمة في العلوم البحتة والتطبيقية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص - ص 17 -18 .

(3) انظر : جان ماري اوزياس ، الفلسفة والتقنيات ، ترجمة د. عادل العوا ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1975 ، ص 162 .

المطلب الثاني : أنماط التكنولوجيا المعاصرة

تختلف أنماط التكنولوجيا ، تبعا لاختلاف المراحل التاريخية ، وتطـور الفكـر البشري ، وأنماط الإنتاج في المجتمع وكذلك تبعا لآفاق التطور التكنولوجي فـي المستقبل .

إن اختلاف أنماط التكنولوجيا تاريخيا ، يدفع البعض الى اسـتعمال مـصطلح (الثورة التكنولوجية) أو (الثورة العلمية والتكنولوجية) ، التي تمثـل تغييـرا شاملا على مستوى العالم ، يترافق معه حدوث نمو وتطور في أنماط التكنولوجيا ويطلق البعض على هذه الثورة تسمية (الموجة الحضارية) ، التـي تـم تقـسيم التاريخ ، عبرها إلى ثلاث موجات ، هي * :

اولا : الموجة الأولى : التي بدا الانسان فيها بكسب قوته عن طريق الزراعـة ، وذلك باستخدام الأدوات البسيطة .

ثانيا : الموجة الثانية : التي شهدت فترة ظهور الصناعة ، والآلة ، التـي فتحـت طريقا لاستحصال الثورة .

ثالثا : الموجة الثالثة : التي تبرز ملامحها فـي تلاحـم العلـم ، اكثـر فـاكثر بالتكنولوجيا ، وتحوله الى قوة منتجة فعليا .

وقسمت التكنولوجيا ، على وفق ذلك إلى أنماط عده، هي : (1)

1. التكنولوجيا البدائية Primitive Technology.
2. التكنولوجيا الأولية Traditional Technology.
3. التكنولوجيا الوسيطة Intermediate Technology.
4. التكنولوجيا المتقدمة Advanced Technology.

---

* يرتبط هذا التقسيم بالعالم الأمريكي الفن تـوفلر ، ومؤلفاتـه : (خـرائط المـستقبل) (صدمة المستقبل) ، (الموجة الثالثة) ، (تحول السلطة) ، التي ترجمت الـى عـدة لغات ، بسبب اهمية الأفكار ، والطروحات التي وردت فيها ، وخـصوصا فيمـا يتعلـق بالتطور العلمي والتكنولوجي ، و أثره في حياة الفرد والمجتمع ، انظر : الفـن تـوفلر ، تحول السلطة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 27 -28 .

(1) عدنان عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

5. التكنولوجيا المتقدمة جدا Very Advanced Technology.
6. التكنولوجيا فائقة التقدم Super Advanced Technology.
7. التكنولوجيا السيبرنتيكية Cybernetic Technology *.

وذكر بعض الباحثين ، أنماطا أخرى للتكنولوجيا ، تبعا لتغير الفكر البشري ، في تعامله مع الإحداث اليومية في حياته ، فقسموا أنماطها كما يأتي [1] :

1. تكنولوجيا الصدفة Technology of Chance : وتعني الإدراك اللاواعي ، للإنسان البدائي ، في قدرته على القيام بالفعل التكنولوجي ، ويمارس هذا النمط جميع إفراد المجتمع ، بوصفه نشاط طبيعي ، شانه بقية أنشطة الإنسان .
2. تكنولوجيا الحرفيين Technology of Craftsmen : اصبح الانسان واعيا في هذا النمط ، لامتلاك القدرة على القيام بمجموعة من الأفعال التكنولوجية المرتبطة بالإبداع ، وهنا جاء الانعطاف الجوهري في قيام الصلة بين العلم والتكنولوجيا ، مما أدى إلى تسارع التقدم العلمي وتعميق البحوث العلمية ، باتجاه إحداث تراكم للمعرفة العلمية ، ويمكن تلمس العديد من مظاهر

---

* ان السيبرنتيك ، هو جهاز الاتصال عند الحيوان ، ومنه تم استعارة هذه التسمية ، والسيبرنتيكا ، هي علم يبحث في مبادئ ووسائل التحكم ، في ثلاث مجالات هي : التكنولوجيا ، الكائنات الحية ، والمجتمع البشري ،وفي عام 1948 نشر العالم الرياضي الأمريكي (نور برت فيز) كتابا تحت عنوان (السيبرنتيكا) ، أو التحكم والاتصال في الكائنات الحية والآلات ، إن حجر الزاوية لهذا العلم هو نظرية المعلومات ، الخوارزميات ، البرامج ،و المؤتمتات ، أما الجهاز الرياضي في هذا العلم فهو بالغ التنوع ، حيث يضم نظرية الاحتمالات ، نظرية المدلولات ، ونظريات اخرى ، انظر : مقالة العالم السوفيتي (بيرغ) بعنوان (آفاق السيبرنتيكا)، ترجمة جودت بلال ، مجلة المثقف العربي ، العدد 6 ، بغداد ، 1975 ، ص - ص 100 -101 ، وانظر كذلك :

- د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 147 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 ، ص 20 .

(1) خالد حمزة المعيني ، المتغير التكنولوجي وأثره على القوة في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2001 ص - ص 12 -13 .

التقدم في هذا النمط ، في الوقت الراهن ، في تكنولوجيا المعلومات ، التكنولوجيا النووية ، تكنولوجيا الفضاء ، التكنولوجيا الإحيائية ، وغيرها .

وقسم بعض الباحثين أنماط التكنولوجيا، وفقا للعملية الإنتاجية، كما يأتي: [1]

1. التكنولوجيا الصناعية Industrial Technology :

وهي المعرفة بكيفية التصنيع ، أي ما يمثل مفهوم Know-How ، باللغة الانكليزية ، وتنقسم على قسمين هما : (التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستخراجية Extraction Technology -) وتتمثل في صناعات استخراج المواد في صورتها الخام من باطن الأرض ، أو أعماق البحار ،و (التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات التحويلية Manufacturing Technology -) وتتمثل في الصناعات القائمة على تحويل صورة الأشياء، مثل استخدام قوة العمل في تشغيل الآلة بمصدر طاقة معين ، وذلك لتحقيق إعادة أو تكرار الإنتاج والتكاثر Reproduction - .

2. التكنولوجيا الزراعية Agricultural Technology :

ويقصد بها المعرفة التكنولوجية الزراعية ، من استنباط نظم ومهارات ومعارف جديدة ، سواء أكانت النباتية أم الحيوانية ، وكذا الوصول الى صيغ اكثر ملائمة للتوليف Combination بين منتجات التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة (آلات ، أسمدة ، مبيدات) ، اعتمادا على التفاعل بين الانسان والأرض .

3. تكنولوجيا الخدمات Service Technology :

يطلق على هذا النوع من التكنولوجيا تسمية (التكنولوجيا الناعمة Soft Technology -) ، وتتعلق بالطرائق والمناهج المستخدمة في اداء الخدمة - Performance - وتتمثل في اداء الخدمات ، من صحة وتعليم ، وغيرها .

---

(1) د. يعقوب الفهد ، التنمية التكنولوجية مفهومها ومتطلباتها ، الدار الدولية للطباعة والنشر ، الكويت ، 1989 ، ص 25 .

صنف الباحثون أنماطا أخرى للتكنولوجيا ، أطلقوا عليها تسمية (تكنولوجيا المستقبل) نظرا لأهميتها و خطورة التغييرات التي ستحدثها في الحياة البشرية ، بصورة عامة ، ويمكن القول إنها تعد ابرز سمات التطور التكنولوجي المعاصر، والتي تبلورت منذ سبعينات القرن الماضي ، وتطورت على مدى العقود التالية [1] ، ويمكن الإشارة إليها كالأتي :

1. تكنولوجيا المعلوماتية Information Technology :

يصف بعض الكتاب هذا النمط من التكنولوجيا بـ (الثورة المعلوماتية) التي نجمت عن تفاعل ثلاثة أنماط تكنولوجية ، وهي تكنولوجيا الاتصالات - Communications Technology -، تكنولوجيا المعلومات Software Technology - وتكنولوجيا ألحوا سيب -Hardware Technology -[2] إذ تمثل هذه التكنولوجيا مراحل التطور ، الذي وصلت إليه المجالات الثلاث(الاتصالات والمعلومات والحواسيب) ، وما شهدته من نقلات نوعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وحتى وقتنا الحاضر [3] ، إذ كانت هذه التكنولوجيا سببا في ظهور مفهوم (المجتمع المعلوماتي) ، الذي ينتج

---

(1) أزهار الشمري ، التغيرات التكنولوجية والاقتصاد العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة صدام ، 2002 ، ص 38 .

(2) انظر : د. ثامر كامل محمد ، الأمن القومي العربي وتكنولوجيا المعلومات ، مجلة الحكمة ، العدد 21 ، بغداد ، 2001 ، ص 32 .

- للتفصيل انظر : أسامة الخولي ، تكنولوجيا المعلومات ما بين التهوين والتهويل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 260 ، بيروت ، 2000 ، ص - ص 107 -117 .

(3) للتفصيل انظر : د. نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات - رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 265 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 ، ص 69 .

- وانظر كذلك : بيل جيتس ، المعلوماتية بعد الانترنت طريق المستقبل ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 231 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1998 ، ص - ص 35 -55 .

المعلومات، ، ويمثل مرحلة لاحقة لمجتمع ما بعد الصناعة [1] إذ مثل مرحلة متقدمة من مرحل تطور المجتمعات الإنسانية باستخدام الوسائل التكنولوجية .

2. التكنولوجيا الإحيائية :

نتج هذا النمط من التكنولوجيا بسبب التقدم الكبير ، المتحقق في مجالات الهندسة الوراثية ، والبيولوجيا الجزئية ، حيث مثلت هذه التكنولوجيا خطوة في طريق تحكم الإنسان بالطبيعة بشكل أفضل ، وزيادة فاعليته في مختلف الجوانب الزراعية ، العسكرية ، الصناعية ، والصحية [2] إذ يتركز اثر هذه التكنولوجيا في إحداث تغيرات مدفوعة اصطناعيا في النشاط البيولوجي للخلايا ، بهدف الحصول على منتجات أو عمليات جديدة ، عن طريق تغيير أو إعادة هيكلية الجينات (حاملات الصفات الوراثية في الكائن الحي)[3] بما يحقق منافع عديدة ، في مختلف الجوانب التي سبق الإشارة إليها .

3. تكنولوجيا الفضاء :

يعود تاريخ التصورات والأفكار الإنسانية ، التي حاولت اكتشاف الظواهر الكونية الى اكثر من 1000 عام قبل الميلاد ، وذلك منذ العهد الآشوري في التاريخ القديم [4] ، ولكن التوصل الى إيجاد التكنولوجيا التي تمكن الانسان فعليا من الوصول الى الفضاء تأخر إلى منتصف القرن العشرين ، عندما بدا

---

(1) د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مصدر سبق ذكره ، ص 39.
- وانظر كذلك : محمد حسن كاظم ، المعلومات نشأة العلم التقنيات - المستقبل ، الموسوعة الثقافية ، الكتاب رقم 13 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2005 ، ص - ص 142 -146 .

(2) د. ناجح الراوي ، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 160 .

(3) د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مصدر سبق ذكره ، ص 41 .

(4) د. كارل ساغان ، الكـــــــــــون ، ترجمة نافع أيوب لبس ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 178 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1993 ص - ص 11 -12 .

نمط جديد من أنماط التكنولوجيا بالظهور ، حيث بدا إطلاق الصواريخ الفضائية ، والأقمار الصناعية وصولا الى إطلاق المركبات الفضائية ، التي حملت الانسان الى الفضاء الخارجي [1] .

ويمثل هذا النمط من التكنولوجيا نتيجة من نتائج التطور ، الذي وصلت إليه علوم الفيزياء والرياضيات ، فقد مكنت هذه التكنولوجيا من اكتشاف الفضاء ، والأجرام الكونية ، والأشعة المنبعثة في الفضاء [2] والإفادة من ذلك في المحاولات الهادفة الى تحقيق فوائد من هذه التكنولوجيا في المجالات العلمية ، الاقتصادية ، العسكرية ، وغيرها .

وتندرج ضمن هذه الأنماط التكنولوجية المتقدمة،التي تمت الإشارة إليها تكنولوجيات اخرى ، مثل تكنولوجيا الكم ، تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، تكنولوجيا الذكاء الصناعي وغيرها ، التي ستمثل طفرات نوعية على صعيد الحياة الإنسانية إذا ما تم الإفادة منها بشكل افضل مستقبلا .

المطلب الثالث : مؤشرات التقدم التكنولوجي المعاصر :

تختلف مؤشرات التقدم التكنولوجي وتتباين تبعا لمرحلة التطور التي يمر بها المجتمع ، فمن المسلم به أن مؤشرات التقدم التكنولوجي في مرحلة استخدام التكنولوجيا البدائية ، تختلف عما عليه حال التكنولوجيا المتقدمة ، وهكذا .

حدد المختصون عددا من المعايير ، التي يمكن عبرها قياس التطور التكنولوجي لبلد ما ، مقارنة بالبلدان الأخرى وذلك تبعا لمقاييس موحدة نسبيا ،

---

(1) للتفصيل انظر : د. محمد بهي الدين عرجون ، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 214 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 ، ص - ص 17 -25 .

(2) للتفصيل انظر : ميتشو كاكو ، رؤى مستقبلية كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة د. سعد الدين خرفان ، سلسلة علة المعرفة ،الكتاب رقم 270 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 ، ص - ص 16 -56 .

يمكن تطبيقها على بلدان مختلفة ووضعت الأمم المتحدة ، مجموعة من المعايير التي تعد مؤشرات لقياس التطور التكنولوجي في البلدان على صعيد الانتشار والابتكار ، هي (عدد الهواتف الثابتة ، عدد مشتركي أجهزة الهاتف الخلوي ، عدد براءات الاختراع المسجلة للمقيمين في البلد ، مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص ، نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية والتنمية قياسا الى الإنفاق العام للدولة ، وعدد العاملين في الأبحاث والتنمية قياسا الى عدد السكان) [1] ويتم حساب هذه المؤشرات رقميا ، والخلوص الى نتيجة معبرة عن مستوى التقدم التكنولوجي وأضاف العديد من الباحثين مؤشرات أخرى ، مثل:(عدد وصلات شبكة الإنترنت ، معدل الإنفاق على التعليم ، النسبة المئوية للصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات ، المستوى العلمي للفرد ، وعدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية [2]) ويضيف البعض مؤشرات أخرى منها : (نسبة تمويل الدول للنشاطات التكنولوجية والبحث العلمي ، وتنمية القدرات البشرية للمجتمع)[3]، فيما يضيف باحث آخر عدد المؤسسات البحثية المهتمة بالعلوم والتكنولوجيا، بوصفه مؤشرا مضافا على المؤشرات التي ذكرت في إطار قياس التقدم التكنولوجي [4].

ويتضح من المؤشرات التي تمت الإشارة إليها أهمية الدور الذي تلعبه الدولة ، في دعم الإمكانات التكنولوجية واستثمارها واعتمادها دافعا محفزا و أساسا، للتقدم التكنولوجي.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية البشرية للعام 2005 ، نيويورك ، ص 263 .

(2) نادر فرجاني ، الإمكانات البشرية والتقانية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 252 ، بيروت ، 2000 ، ص 73 -75 .

(3) د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 153 .

(4) انظر : د. محمد الصوفي ، بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هامين من وسائط نشر وإنتاج المعرفة ، بحث منشور في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.nhdr.org

ومن الجدير بالذكر ، إن طائفة من الباحثين ، تميل الى قياس التقدم التكنولوجي في اطار الدلالات الاقتصادية ، مثل (مستوى إنتاجية العمل ، وكفاية عوامل الإنتاج في تحويل المدخلات الى مخرجات) [1] حيث تقاس الإنتاجية - Productivity - ، التي تعبر عن المردودية الاقتصادية - Efficiency - في التحويل عبر عملية الإنتاج [2] ، إلا إن هذه المؤشرات ، يمكن أن تسهم في قياس جانب من جوانب المستوى الاقتصادي للدولة ، في شقه التكنولوجي ، ولكنها تعجز عن تغطية المستوى التكنولوجي الشامل للدولة ، بنواحيه المختلفة .

نتيجة لما ذكر، يمكن استنتاج ثلاثة مؤشرات رئيسة، تندرج في إطارها مؤشرات فرعية لقياس التقدم التكنولوجي المعاصر للدولة، وهي كما يلي:

1. الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي R&D ، وما يدخل في إطاره من إنفاق على تحقيق المنجزات التكنولوجية ، وتوفير المستلزمات المادية والفكرية للتطوير التكنولوجي بدلالة إنفاق مالي ، فضلا عن إبرام العقود المحققة لغايات تخدم التطور التكنولوجي للدولة ، والتي تدخل مؤسسات الدولة طرفا فيها مع مؤسسات وطنية أو أجنبية .
2. مستوى الدعم ، الذي توجهه الدولة نحو المؤسسات المهتمة بالتطور التكنولوجي ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويشمل ذلك الجامعات ، مراكز البحث العلمي ، الشركات ، ومستوى استهلاكها للعناصر الضرورية للنشاط التكنولوجي ، مثل عوامل الإنتاج ، والطاقة بصورها كافة ، ومدى قدرة هذه المؤسسات في إطار تحقيق متطلبات التقدم التكنولوجي .

---

(1) انظر : د. عرفان الحق ، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية للدولة ، على توفيق الصادق ناشرا ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق الدولية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد 5 ، أبو ظبي ، 1999 ، ص - ص 80 -83 .

(2) د. محمود مرياتي ، الاقتصاد السوري خيارات المستقبل ، بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي www.baath-party.org .

3. عدد العاملين في حقول التكنولوجيا المختلفة ، وإمكانياتهم العلمية والتكنولوجية ، عدد براءات الاختراع المسجلة في البلد قياسا إلى عدد السكان ، وعدد مستخدمي وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت والهواتف قياسا إلى عدد السكان .
4. مستوى الانجاز العلمي الذي تحققه المؤسسات العاملة في اطار الدولة الواحدة في ميادين تكنولوجية مهمة ، مثل تكنولوجيا الفضاء ، المعلوماتية ، والتكنولوجيا الأحيائية ، وغيرها.

المبحث الثاني : النظام السياسي وقدراته

تختلف النظم في الحياة ، باختلاف الدور الذي تؤديه ، وطبيعة تأثيرها في البشر ، وهذا ما ينطبق على النظام السياسي ، الذي يمارس تأثيره في المجتمع ، عبر قدرته على إحداث التغيير فيه ، وسيتضمن هذا المبحث محاولة لتفسير طبيعة النظام السياسي وقدراته ، بالتعرف على مفهوم النظام وتركيبه ، وهذا ما سيتم في المطلب الاول ، ومن ثم تناول مفهوم النظام السياسي في المطلب الثاني ، وصولا الى تحديد قدرات النظام السياسي ، في المطلب الثالث .

المطلب الاول : مفهوم النظام

يعود الأصل اللغوي لكلمة نظام ، الى الفعل نظم ينظم نظما : الأشياء ألفها (بفتح اللام) وجمع بعضها البعض ، ونظم اللؤلؤ ، أي جعله في سلك [1] ، وتطلق أنظمة ، أناظيم ، ونظم على السيرة والهدي ، ونظام الامر قوامه وعماده ، والنظام هو الطريقة ، يقال : ما زال على نظام واحد ، أما الانتظام ، فهو الاتساق [2] .

إن كلمة (نظام) ترادف في العربية ثلاث كلمات انكليزية هي (System , Regime , Order) ، والتي تعطي كل منها في اللغة الانكليزية ،

---

(1) علي بن هادية و آخرون ، مصدر سبق ذكره ص1231 -1232 .

(2) بشير نعمان ، تعريف النظم في اللغة والاصطلاح ، بحث منشور في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.ibnlislam.com.

مفهوما معينا [1] إذ تعطي كلمة Order - ، معنى الأشياء المرتبة ، وفقا للوائح وقواعد معينة ، تضع كل شيء في مكانه الصحيح ، مثل طاعة الناس للأحكام والقوانين ، التي تضعها سلطة عليا [2] حيث تعد Order - ، تنظيما لهذه الأحكام والقواعد .

وتعني Regime - أسلوب السيطرة على سلوك معين مثل النظام العلاجي ، نظام التمارين ، ونظام التغذية ، إذ تعطي معنى القسر والإجبار المتبع على وفق قواعد محددة [3] ، ومن الجدير بالذكر ، إن هذين المفهومين (Regime- Order) يستخدمان للتعبير عن جوانب إنسانية ، وبضمنها الجانب السياسي [4] .

يعد مصطلح System الأكثر استخداما للتعبير عن مفهوم النظام ، بشكله الأساس ، إذ يعبر عن تنظيم للقواعد والأفكار معا [5] ويعرف النظام وفقا لهذا المصطلح بأنه: (الكيان المتكامل ، الذي يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة ، تقوم بينها علاقات تبادلية ، من اجل اداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحققه النظام كله [6] .

يتضح من ذلك ، إن معنى النظام وفقا لمصطلح System - أوسع مما عليه الحال في مصطلحي Regime , Order لأنه يغطي مختلف الظواهر

---

(1) منعم خميس خلف ، الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي البرلماني حكومة الجمعية النيابية الفرص والبدائل ، بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.mcsr.net .

(2) جامعة اكسفورد ، قاموس اكسفورد الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص 524 .

(3) انظر تعريف : موسوعة wikipedia - لمصطلح regime في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.wikipedia.org

(4) انظر : د. كمال ابو ديب ، مصدر سبق ذكره ، ص 195 / ص 230 .

(5) جامعة اكسفورد ، قاموس اكسفورد الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص 761 .

(6) علي السلمي ، اتجاهات جديدة في الفكر التنظيمي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 8 العدد4 ، الكويت ، د.ت ، ص 73 .

الإنسانية فضلا عن الظواهر الطبيعية باختلافها [1] ، وهذا ما لا يتوافر في المصطلحين السابقين .

ويدخل ضمن مصطلح System - ، مجموعة النظم الطبيعية مثل النظام الشمسي ، وجسم الانسان ، فضلا عن النظم المادية الاخرى مثل نظام المواصلات وغيرها ، حيث يمكن التعامل معها بوصفها موجودات ملموسة ، و يعبر هذا المصلح عن النظم ، ذات الوجود المعنوي ، مثل النظام الأخلاقي النظام الاجتماعي ، وغيرها [2].

ونظرا لشمولية مصطلح System - ، وكثرة استخداماته للتعبير عن مفهوم النظام ، فهو يعد الأقرب في فهم طروحات البحث .

عرف جان لابيار النظام بأنه: (كل ، مكون من عناصر مترابطة ، أي متصلة ببعضها البعض بعلاقات ، بشكل انه ، إذا ما تغيرت إحدى هذه العلاقات ، حصل تغيير في العلاقات الاخرى ، ونتيجة لذلك ، يحصل تحول في الكل)[3] ، ويصف الباحثون هذا النظام بـ (المفتوح) لأنه يتسم بوجود علاقات أساسية بينه وبين البيئة المحيطة به [4] .

تتحدد خصائص النظام ، وفقا لذلك كما يأتي [5] :

1. خاصية التفاعل مع البيئة المحيطة ، عبر التأثر بها والتأثير فيها من خلال استقبال الطاقة والموارد الأساسية منها ، التي تحتوي بدورها على نظم اخرى

---

(1) د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج1 منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1988 ، ص 150 .

(2) انظر : علي السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 73 .

(3) Lapierre (J-W) , L'analyse des Systems Politiques , P.U.F., Collection SUP, Paris, 1973 , P.P.23-40 .

- نقلا عن : د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ص2 ، دار النضال ، بيروت ، 1989، ص 91 .

(4) انظر : علي السلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 73 .

(5) انظر : المصدر نفسه ، ص 730 -75 .

، فتنشا علاقة تفاعلية وتبادلية ، بين النظام والنظم الموجودة في البيئة ، نتيجة تبادل الموارد والطاقة بين النظم ، التي تصاحبها تأثيرات متبادلة بينها ، ومثال على ذلك جسم الانسان ، عندما يحتاج الهواء والغذاء من محيطه الخارجي.

2. وجود أنشطة داخلية يقوم بها النظام ، تهدف الى تحويل الطاقة والموارد الى ناتج ، ويقوم النظام بتوجيه هذا الناتج الى محيطه مرة اخرى ، مثل استقبال الانسان لمؤثرات البيئة الخارجية ، والرد عليها بسلوك وانفعالات معينة .
3. انقسام النظام الى أجزاء مترابطة ومتكاملة ، يختص كل منها بأداء وظيفة معينة داخل النظام .
4. وجود استمرارية للنظام ، تأخذ شكل الدائرة ، وترتبط بين بداية النظام ونهايته انظر المخطط رقم (2) إذ يستقبل النظام المؤثرات ، من البيئة المحيطة على شكل مدخلات - Inputs - ، ويقوم بالتعامل معها ليتم تحويلها الى مخرجات - Outputs ، وتوجيهها الى بيئته المحيطة مرة اخرى ، وهكذا تعود هذه المخرجات لتشكل جزء من مدخلات النظام في اطار التغذية العكسية Feed back - ، التي ترسلها البيئة المحيطة الى النظام ، لتعود وتصبح جزء من مدخلاته ، وهكذا .
5. وجود خاصية البقاء والاستمرار (التكيف) ، داخل النظام ، التي تمكنه من الصمود أمام المتغيرات التي يتعرض لها من بيئته المحيطة .
6. وجود توازن حركي ، يتمثل في وجود تجانس داخلي بين مكونات النظام ، وعدم وجود تناقضات أساسية تؤثر في التفاعل بينها ، فضلا عن وجود تكيف مع المتغيرات في بيئته المحيطة ، حيث تقوم بعض الأجهزة داخل النظام ، باستشعار الخلل وتحذير النظام من ذلك الخلل ، ليقوم بتصحيحه .
7. اتجاه النظام للتميز والاختلاف عن النظم الاخرى ، إذ يبدأ كل نظام بمستوى بسيط من التعقيد ، بحيث تتشابه في ذلك كل الأنظمة تقريبا (في آليات عملها وليس في الوظائف والأهداف) ، ثم ما يلبث أن يتطور بعد حدوث التفاعلات الداخلية والخارجية ، وما يحصل عليه من مزايا توفرها له بيئته المحيطة

مما يؤدي الى حدوث تنافس بينه وبين الأنظمة الأخرى ، وحدوث التمايز بينها وظيفيا ، ويمثل المخطط رقم 2 ، نظاما داخل بيئته الخارجية ،وكما يأتي:

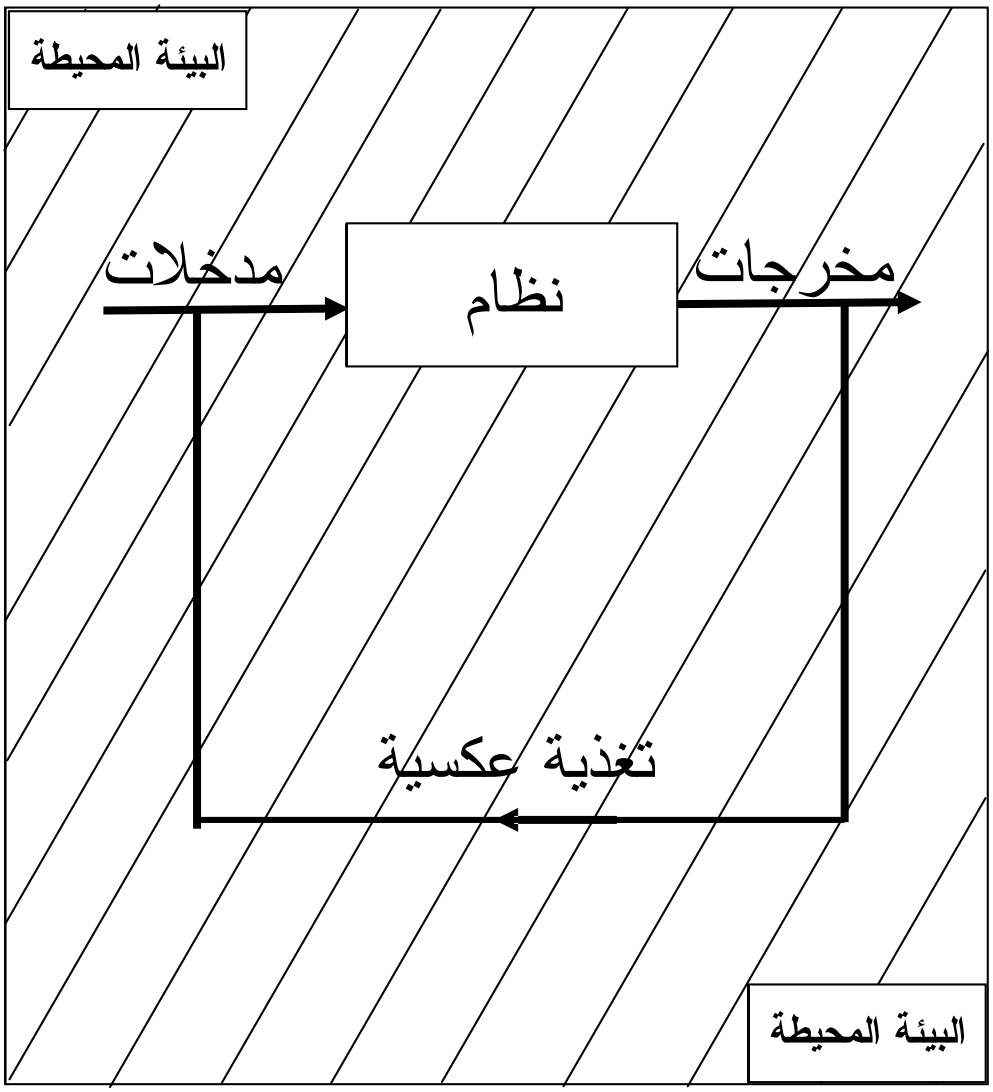

المخطط رقم (2) : (النظام داخل بيئته المحيطية)

المصدر : علي السلمي ، اتجاهات جديدة في الفكر التنظيمي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 8 ، العدد 4 ، الكويت ، د.ت ، ص 77 .

إن بيئة النظام المحيطة ، وفقا للمخطط رقم (2) لا تمثل حالة من الفوضى ، بل إنها تحتوي نظما اخرى ، وما المدخلات التي يستقبلها النظام من بيئته المحيطة إلا مخرجات لنظم اخرى ، وهكذا تستمر عملية التفاعل .

بناء على ذلك ، ويرى روبرت داهل إن من الضروري معرفة جوانب أساسية عند دراسة النظام هي [1] :

1. حدود النظام ، أي ما يقع في إطاره ، وما يقع خارجه ، على الرغم من أن عملية التحديد هذه ، هي في معظم الأحيان تعسفية .
2. إن أي نظام ، هو بالضرورة جزء أو نظام فرعي من نظام أخر اكبر منه .
3. إن هنالك عددا من المتغيرات قد تكون بمثابة نظم فرعية لنظامين مختلفين ، ترتبط بينهما عوامل تطابق ، أو صفات مشتركة .

ويرى د. عرفان الشافعي ، إن النظم تنقسم الى ثلاثة أنواع، هي: [2]

1. نظم مجردة ، أي بنى عقلية .
2. نظم رمزية (كلامية أو رياضية) يتم عن طريقها تسجيل ونقل النظم المجردة.
3. نظم طبيعية .

وتستهدف العلوم الاجتماعية (ومنها علم السياسة) دراسة النظم المجردة بمختلف وظائفها ، ومنها النظام الاجتماعي العام ، الذي يحتوي نظما فرعية ، مثل النظام الاجتماعي الفرعي ، النظام الاقتصادي ، النظام القانوني ، النظام السياسي ، وغيرها من النظم التي يتطلبها المجتمع في مرحلة زمنية معينة ، لديمومة بقائه .

---

(1) Robert A.Dahl, Modern Political Analysis , New Delhi : Prentice – Hall of India , Ltd , 1965, P9 .

- نقلا عن : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 .

(2) Dr. Erfan Aly Shafey , System Analysis : An Over view , P.P.59 -78 , in L'Egypt Contemporaine ,Le caire : Socie'te' Egyptienne d' Economie de Statistiqueet de Legislation , October. No.350, 1972, P.60.

المطلب الثاني : مفهوم النظام السياسي :

لا يوجد النظام السياسي في فراغ ، و إنما في بيئة داخلية يتأثر بها ويؤثر فيها تتضمن نظما اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، وطبيعية ، فضلا عن تفاعله مع بيئة خارجية إقليمية وعالمية [1].

وتتضمن البيئة الداخلية للنظام ، ما يسمى بـ (النظام الاجتماعي العام) الذي يحتوي مجموعة من النظم الفرعية ، التي تمثل عناصر هذا النظام ، تمارس كل منها وظيفة أو اكثر داخله ، وتحتوي جميع النشاطات الاقتصادية ، السياسية ، القانونية ، العائلية ، الثقافية ، وغيرها [2] .

وتنقسم مجموعة النظم الفرعية الى ما يلي [3] :

1. النظام التكاثري ، وهو كل ما يتعلق بالأجيال ، وشروط تكاثرها ونموها .
2. النظام الاجتماعي الجغرافي ، وهو كـ ما يتعلق بعلاقة السكان بمحيطهم الجغرافي ، الموارد الطبيعية ، والشكل الذي يكون عليه تواجد الأفراد ، سواء أكان انفراديا أم جماعيا .
3. النظام الاقتصادي ، وهو كل ما يتعلق بنشاطات السكان في الإنتاج والتبادل داخل المجتمع .

---

(1) د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1978 ، ص 42 .

(2) د. إبراهيم درويش ، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية ، ج1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 ، ص 21 .

- وانظر كذلك : د. عبد الرضا الطعان ، د. صادق الأسود ، مدخل الى علم السياسة ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 275 .

(3) د. حسان شفيق العاني ، الأنظمة السياسية المقارنة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1980 ص 12 .

- نقلا عن : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصر سبق ذكره ، ص 20 .

4. النظام الثقافي ، وهو كل ما يتعلق بتوزيع وتداول (التقنيات) * ، المتعارف عليها في المجتمع ، كاللغة ، القيم ، الدين ، والمعرفة بين الأفراد .
5. النظام السياسي ، هو كل ما يتعلق بالحياة السياسية للمجتمع ، أي كل ما يتعلق بـ (المجتمع السياسي) .

يتضح من ذلك ، أن النظام السياسي يعد جزء من النظام الاجتماعي العام ، و يعد منظما للعلاقات القائمة في اطار المجتمع السياسي .

ويشير مفهوم المجتمع السياسي هنا ، الى وجود مجموعة من المؤسسات المتفاعلة فيما بينها ، داخل حدود جغرافية معلومة ، وفي اطار منظومة مجتمعية ، تحتوي جماعة من البشر ، وتحمل خصائص اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية ، وثقافية معينة ، فضلا عن وجود وحدات سياسية تمارس السلطة في اطار هذا المجتمع .

وتتم عملية التفاعل بينها وبين وحدات المجتمع الاخرى ، ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي ، والثقافي ، وغيرها ، بحيث يمارس كلا الطرفان التأثير على بعضهما [1] .

يطلق على هذه الوحدات أو المؤسسات اسم (الدولة) ، التي تحتاج قدرا معينا من الاستقرار ، الذي يوفره لها النظام الاجتماعي العام ، للحفاظ على ديمومتها ووجودها [2] .

وبالمقابل ، يحتاج النظام الاجتماعي العام إلى وجود مؤسسات الدولة ، بعدها المؤسسات التي تحتكر ممارسة السلطة فيه ، لتقوم بعملية تصحيح أي خلل قد

---

* يقصد المصدر هنا ، الإشارة الى مفهوم (التكنيكات) الموجودة في المجتمع ، بشقيها المادي ، أو الإجرائي الأسلوبي .

(1) انظر : د. عصام سليمان ، مصدر سبق ذكره ص 22 -26 .

(2) د. مها عبد اللطيف الحديثي ، محاضرات مادة (النظام السياسي) ، التي ألقيت على طلبة كلية العلوم السياسية في جامعة صدام ، مرحلة الدراسة الأولية ، العام الدراسي 2000 -2001 .

يصيب أي جزء من أجزائه [1] ، ويعد د. صادق الأسود الدولة مجتمعا سياسيا ، عندما يعبر عن ذلك بما يأتي : (إن المجتمع السياسي في كل مكان ، اعتبارا من العشيرة الى الإمبراطورية ، ومن الثيوقراطيات الى الدولة الحديثة ، فوجود السلطة الممثلة سواء بالعشيرة ، الإمبراطورية ، العائلة ، تعبر عن وجود حاكم ومحكوم ، وبالتالي وجود مجتمع سياسي) [2] .

وتعرف الدولة ، تأسيسا على ذلك بأنها : (الجماعة المنظمة سياسيا ، والتي تحتاج الى قدر من الاستقرار الذي يوفره لها النظام الاجتماعي العام ، وتحتكر ممارسة السلطة في المجتمع ، وتقوم بعملية التوفيق بين الارادات المختلفة داخل النظام الاجتماعي العام) [3] .

وتعرف أيضا بأنها : (جماعة من بني الانسان ، مستقرة على ارض معينة ، تجمعهم جامعة سياسية) [4] ، بعبارة اخرى ، إن أي مجموعة من الناس ، لا تتمتع بأرض ومؤسسات حكومية ، وبالاستقلال ، أي القدرة على تنظيم أمورها

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي ، أصول النظم السياسية علم أصول السياسة (دراسة منهجية) ، المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر ، ط4 ، القاهرة ، 1967 ، ص - ص 87 -88 .

(2) د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص 264 .

(3) للمزيد انظر : مها عبد اللطيف الحديثي ، مشكلة التعاقب على السلطة أثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ، 1994 ، ص 251 .

(4) د. محمد طه بدوي ، د. محمد طلعت النعيمي ، النظم السياسية والاجتماعية ، دار المعارف، الإسكندرية ، 1958 ، ص 45 .

- كذلك انظر : د. حسن الحسن ، الأنظمة السياسية في لبنان وسائر البلدان العربية ، ط2 د.ن ، بيروت ، 1971 ، ص 17 .

الداخلية والخارجية ، دون أي تدخل أو سيطرة من الخارج ، فان تلك المجموعة لا تستطيع الادعاء أنها دولة [1].

وتعرف الدولة أيضا ، على أساس أنها : (السلطة المحتكرة للقهر الشرعي داخل المجتمع ، باعتبارها مجموعة بشرية إقليمية منظمة قانونيا ، ينظر لها بوصفها شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي أي عضو من أعضاء هيئة الامم المتحدة -) [2] .

يتضح مما سبق إن للدولة عناصر ، تعد اساسا لوجودها ، هي :

1. وجود جماعة بشرية ، إذ يعد وجود السكان ، عنصرا تكوينيا من عناصر الدولة [3]، ولكي تصلح جماعة ما ، لتكوين شعب في دولة ، يجب أن تجمعهم رغبة العيش معا ، وتتولد هذه الرغبة من عناصر مادية كالجوار والأصل وعناصر معنوية كالدين واللغة [4] .

2. وجود ارض ، حيث تنقسم الجماعات في مجال جغرافي ، وتتحرك في إطار إقليمي معين [5] ، ويشمل الإقليم كلا من الأرض اليابسة وما عليها

---

(1) د. عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، المكتبة القانونية ، الكتاب رقم 410 ، الدار العلمية للنشر والتوزيع دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ص 23 .

(2) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ، ص 570 .

(3) انظر : د. علي الدين هلال ، د. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 103 .

(4) انظر : د. محمد طه بدوي ، د. محمد طلعت الغنيمي ، النظم السياسية والاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 .

(5) د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص 265 .

والمسطحات المائية ، سواء داخل الدولة أو المحيطة بها ، و ما يعلو إقليمها من طبقات الجو [1] .

ويعد الإقليم ضرورة من ضرورات قيام الدولة ، حيث يقطن فيه الشعب بصورة دائمة وتباشر الدولة في نطاقه اختصاصاتها القانونية الكاملة ، كدليل على تمتعها بالسيادة [2] .

3. وجود تنظيم للسلطة ، إذ تختلف الدولة بوصفها المؤسسة العليا في المجتمع ، عن باقي المؤسسات الاخرى بميزة احتكارها للسلطة ، واستخدامها ، بشكل منفرد ، لأدوات الإكراه المادي على مؤسسات النظام الاجتماعي العام كافة حيث تكون الدولة هي المؤسسة السياسية الرئيسة ، وتتدرج المؤسسات السياسية الاخرى في إطارها .

إن مؤسسات الدولة ، هي تعبير سلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحي المشترك داخل المجتمع [3] ، وهي بذلك تكون المؤسسات المنظمة للمجتمع [4] ، ويقوم النظام الاجتماعي العام بتنسيق العلاقات داخل هذه المؤسسات ، وبما إن النظام السياسي يعد مكونا رئيسيا من مكونات النظام الاجتماعي العام ، فهو الذي يباشر بتنظيم عمل الوحدات أو المؤسسات السياسية في اطار الدولة ، وتنظيم العلاقة بينها وبين مكونات الدولة الاخرى .

وهنا ينبغي الإشارة إلى ما يأتي [5] :

---

(1) انظر : د. محمد طه بدوي ، محمد طلعت الغنيمي ، النظم السياسية والاجتماعية ، مصدر سبق ذكره

(2) د. عبد الكريم علوان مصدر سبق ذكره ، ص 17 .

(3) صموئيل هنتنغتون ، النظام السياسي ، لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993 ، ص 19 .

(4) د. محمد طه بدوي ، أصول علوم السياسة علم أصول السياسة (دراسة منهجية) مصدر سبق ذكره ، ص 89 .

(5) انظر : د. كمال المنوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 40-41 .

1. إن مفهوم النظام يختلف كليا عن مفهوم الدولة ، لان الاول لا يعدو كونه مفهوما أو مركبا تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة ما ، وهذا يعني عدم الوجود الواقعي له ، إلا لأغراض التحليل ، وهذا ما لا ينطبق على مفهوم الدولة ، التي تعد (في بعض جوانبها) حقيقة ملموسة واقعيا .
2. يعتمد وجود النظام فقط على وجود نمط مستمر من العلاقات الإنسانية ، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر اخرى ، مثل الإقليم ، السيادة ، السلطة وغيرها .
3. تعد الدولة الوعاء الأساسي للسلطة ، والمعبر الحقيقي عن شرعية القوة القانونية ، أما النظام فيعنى بتنظيم ممارسة هذه السلطة ، عبر تفاعله مع النظم الفرعية الاخرى في اطار النظام الاجتماعي العام [1].

برزت في أدبيات السياسة ، نظرتان لمفهوم النظام السياسي ، الأولى عرفته بدلالة المؤسسات السياسية المحتكرة للسلطة والممارسة للإكراه المادي في المجتمع ، وفقا لتصور النظام بمفهوم Regime فعرفت النظام السياسي بأنه : (النظام الذي يتكون من المؤسسات السياسية رئاسة الجمهورية ، الحكومة ، مجلس النواب ، مجلس الشيوخ ، وغيرها) المراتبطة والمتناسقة مع بعضها البعض ، التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي) [2] .

يمثل هذا التعريف جانب محدد من جوانب مفهوم النظام السياسي ، حسبما يعده اكثر الباحثين في السياسة ، إذ يرون فيه تفسيرا تقليديا لمفهوم النظام السياسي [3] ويعود سبب ذلك الى إن هذا المفهوم ، يعزل النظام السياسي عن البنى والمؤسسات الاخرى في اطار (النظام الاجتماعي العام)، وما يتضمنه من علاقات متبادلة بين الأنظمة الفرعية التي يحتويها ، ومن بينها النظام السياسي .

لذلك ، كانت النظرة الثانية لهذا المفهوم ، التي تتعامل معه وفقا لتعبير System - ، وعرفته بأنه : (النظام الذي يحدد القيم عن طريق السياسات التي

---

(1) مها عبد اللطيف الحديثي ، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص 218 .

(2) د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، مصدرسبق ذكره ، ص 91 .

(3) انظر :كمال المنوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .

ينتهجها ، وعند تحديده للقيم ، يقوم بعرضها عن طريق السلطة وبذلك تصبح ملزمة للمجتمع) [1] .

ويعرف ماكس فيبر النظام السياسي بأنه : (النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المستقلة ، والتي يقدم من خلالها الوظائف ، وذلك باستخدام القوة الإجبارية الشرعية ، أو التهديد باستخدامها) [2] .

انطلاقا من ذلك ، يعد احد الباحثين النظام السياسي بعده (وعاء الاتجاهات السائدة في المجتمع) إذ لا تقتصر هذه الاتجاهات على النواحي السياسية فقط ، بل تمتد الى النواحي الاجتماعية الاخرى [3] .

وتتفق كتابات عديدة ، على تحديد خصائص مميزة للنظام السياسي ، تميزه عن باقي النظم الفرعية الاخرى ، هي كما يأتي :

1. الشمول Comprehensiveness إذ إن الحديث عن النظام السياسي ، يعني إدخال كافة التفاعلات الحاصلة سواء من جانب مدخلات النظام ، أم مخرجاته * والتي تؤثر على استخدام ،أم التهديد باستخدام القسر المادي [4] .

---

(1) انظر : د. محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966 ، ص 9 .

(2) Easton David , "Analysis of Political system , World politics , vol.9,No.3April,1957

- نقلا عن : د. إبراهيم درويش ، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .

(3) د. إسماعيل علي سعد ، علم السياسة دراسة نظرية وميدانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 156 .

* ينبغي التذكير بان المدخلات والمخرجات تعبر عن وجهة النظر لمفهوم النظام ، وفقا للتعبير (System) ، انظر (المخطط رقم 2) ، حيث تكون مدخلات النظام السياسي عبارة عن دعم وضغوط من بيئته المحيطة ، المتمثلة بالمجتمع ، اما المخرجات فهي سياسات النظام ، انظر : شكل يوضح حلقات رد الفعل المتعدد في النظام السياسي ، فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره ، شكل 5 ، ص 144 .

(4) د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 26 .

وهذا يعني إن النظام السياسي لا يحتوي على المؤسسات الرسمية والدستورية ، مثل البرلمانات ، مؤسسات السلطة التنفيذية ، المحاكم ، أو المؤسسات غير الرسمية ، مثل الأحزاب ، جماعات المصالح ، وحسب ، و إنما يشتمل على جميع الهيئات ، التي تمثل اتجاهات سياسية معينة ، مثل الجماعات الطبقية ، أو ذات المراكز الخاصة في المجتمع ، أو الظواهر غير الطبيعية في العمل السياسي ، مثل الاضطرابات والمظاهرات ، وغيرها [1] .

2. الاعتماد المتبادل Interdependence ، ويعني أن أي تغيير يحدث في أي من المكونات الفرعية للنظام الاجتماعي العام ، لا بد وان يؤدي الى تغيير في الأنظمة الأخرى [2] ، وبذلك تكون العمليات الجارية في اطار النظام السياسي سببا في إحداث تغييرات في جميع العمليات الجارية في اطار النظم الفرعية الأخرى [3] والعكس صحيح ، فمثلا ، يحقق التقدم الاقتصادي مزيدا من الاستقرار على المستوى السياسي ، داخل النظام والمجتمع .
3. وجود حدود للنظام السياسي The Existence of Boundary إذ توجد مناطق تنتهي عندها النظم الفرعية في اطار النظام الاجتماعي العام ، فمثلا ، إذا تم اختراع جهاز يؤدي أغراضا عملية بحتة ، فانه لا يدخل ضمن حدود النظام السياسي ،ولكن إذا تم تطويره ليؤدي وظائف أمنية فأنه يدخل ضمن النظام، لأنه اصبح جزء من أدوات تنفيذ السياسية العامة له ولكن الحقيقة تؤكد عدم وجود هذه الحدود عمليا ، إلا للأغراض المنهجية والأكاديمية [4] .
4. اعتبار النظام السياسي قوة محركة للمجتمع Social Movement Power إذ إن النظام السياسي ، هو قائد المجتمع الى تحقيق أهدافه ، فهو النظام المسؤول عن تعبئة الجماهير ، وزجها باتجاه تحقيق الأهداف الكبرى ، ويشرف على تحقيق الانجازات الكبرى للمجتمع ، وبهذا فهو يمثل صيغة رئيسة ، من صيغ

---

(1) انظر : د. محمد فتح الله الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص 7 .
(2) انظر : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .
(3) انظر : د. اسما عيد علي سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 158 .
(4) انظر : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .

العلاقات القائمة بين الأنظمة الاجتماعية الفرعية ، وانعكاسها على الروابط المنظمة لهذه العلاقات [1] .

5. وجود وظائف Functions يؤديها النظام ، تختلف باختلاف الإيديولوجيات السائدة في كل نظام سياسي ، فمثلا تمتنع النظم الفردية عن التدخل في شؤون الفرد ، إلا لغرض الحماية ، بينما تتدخل النظم الاشتراكية بشكل كبير في حياة الفرد لمصلحة الجماعة ، وتؤدي هذه الوظائف مؤسسات ، تعمل بنفس الوقت باتجاه الحفاظ على استمرارية عمل النظام وبقاءه ، وتضفي عملية التعقيد ، الذي ينتج عن تفاعله مع النظم الفرعية الأخرى ، في اطار النظام الاجتماعي العام [2] .

ويمثل (النظام الاجتماعي العام) (البيئة الداخلية) التي يوجد فيها النظام السياسي ، والتي تحتوي على عددا من النظم الاخرى ، التي تتضمن مكونات اجتماعية (بالمعنى الضيق) ، وثقافية واقتصادية ، وعقائدية (إيديولوجية) ونفسية ، وتاريخية ، وقانونية ، فضلا عن المكون (التكنولوجي الحضاري) إذ يؤثر النظام السياسي فيها ويتأثر بها في نفس الوقت [3] .

أما (البيئة الخارجية) العامة للنظام السياسي ، فتضم النظم الاجتماعية العامة ، الموجودة في اطار النظام العالمي [4].

---

(1) انظر : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي - أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 289 -290 .

(2) انظر : د. إبراهيم درويش ، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 50 -53 .

(3) انظر : المصدر نفسه ، ص 17 .

- انظر كذلك : د. فوزي أبو دياب ، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1971 ، ص 15 -16 .

(4) د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، ص 25

- انظر كذلك : د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ط5 1987 ، ص 46 .

بموجب ذلك ، فان النظام الاجتماعي العام ، في صـــورة مؤســـسته الرئيـــسة المتمثلة بالدولة ، ما هو إلا جزء من نظام اعم واشمل ، هو النظام الـــدولي ، وان اختلفت خصائص وطبيعة العلاقات القائمة في اطار النظامين ، ويمكن توضـــيح عناصر البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي ، بالمخطط رقم (3) ، وكما يأتي :

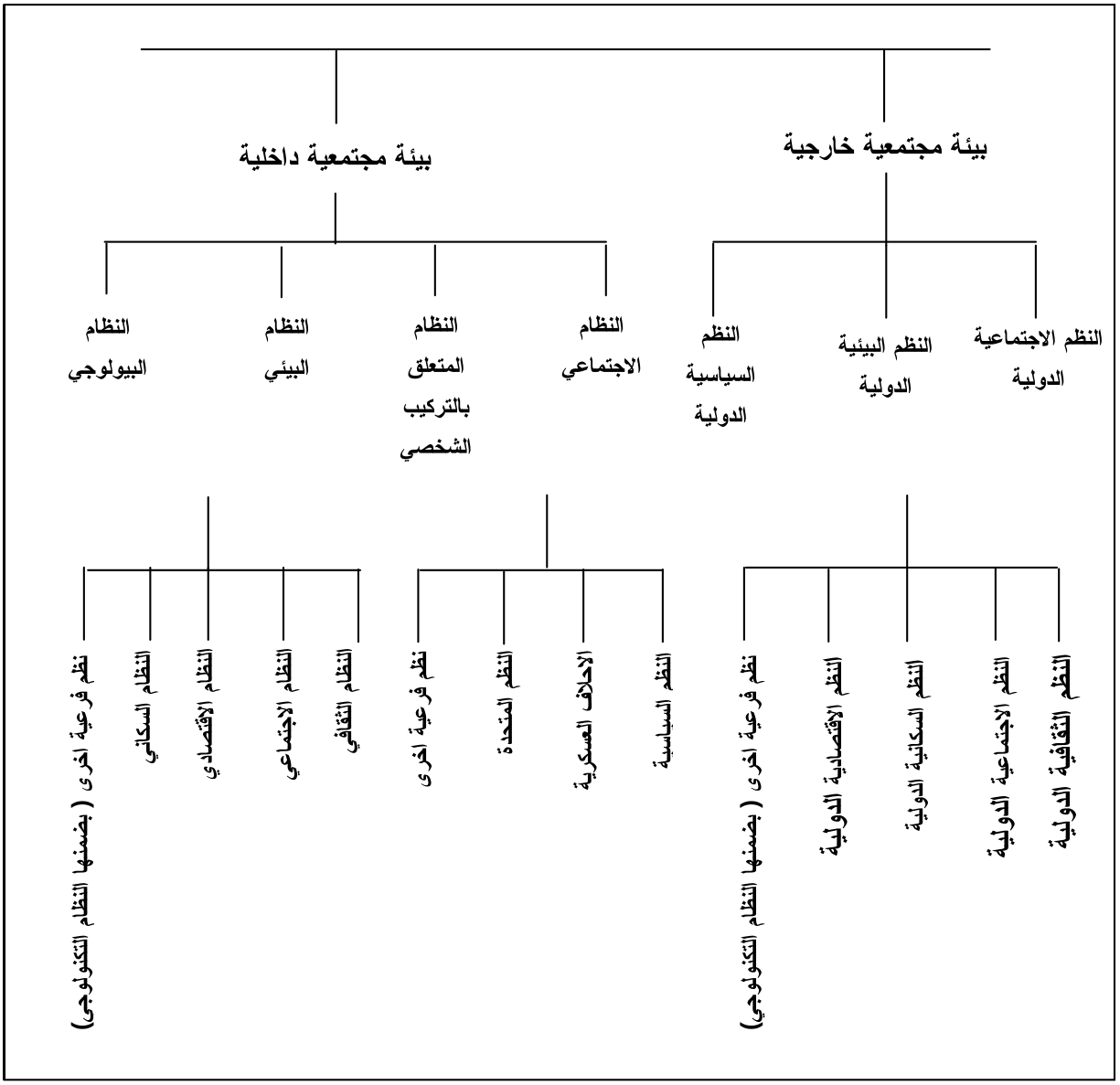

المخطط رقم (3) : (البيئة الكلية للنظام السياسي)

المصدر : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ،ج1، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ،1988، ص 25.

يتضح من المخطط رقم (3) أن النظام السياسي يعيش في بيئة داخلية تتضمن نظما متعددة ومتنوعة ، بضمنها النظام التكنولـــوجي ، الـــذي يمثـــل النـــشاطات التكنولوجية الموجودة في البيئة الداخلية للنظام السياسي ، التي تحتوي على إشكال العلاقات والتفاعلات كافة ، التي تقوم بها المؤسسات العلمية ، والتكنولوجية فـــي اطار الدولة .

فضلا عن ذلك توجد بيئة خارجية للنظام السياسي ، تحتوي على نظم عديدة ، من بينها النظام التكنولوجي على المـــستوى الـــدولي ، والـــذي يمثـــل أنظمـــة تكنولوجية في دول اخرى ، أو يمثل التعاون الدولي بين اكثر من نظام تكنولوجي ، في اكثر من دولة ، داخل اطار العلاقات الدولية .

وهذا ما يقودنا الى حقيقة ، مفادها إن النظام السياسي يتفاعل في اطار وظائفه المتعلقة بتحقيق أهداف المجتمع ، مع مكونات المجتمع الاخرى التي تحتوي على النظم الفرعية الاخرى للنظام الاجتماعي العام ، وبضمنها النظام التكنولـــوجي ،و من جهة اخرى فانه يتفاعل مع النظام التكنولوجي على المستوى الدولي للهـــدف نفسه .

ونظرا لخصوصية القيادة ، التي يتمتع بها النظام السياسي ، فانه يقوم بتنـــسيق العلاقة بينه وبين النظم الفرعية في اطار بيئته الداخلية ، ومنها النظام التكنولوجي ، و إذ إن أي تغيير في اطار بيئته الداخلية ، ومنها النظام التكنولوجي ، وحيث إن أي تغيير يطرأ على النظام التكنولوجي ، فانه يحدث تغيرات في النظم الفرعيـــة الاخرى ، ومن ضمنها النظام السياسي ، فان النظام السياسي يقـــوم بمهمتـــين : الأولى هي تفعيل النظام التكنولوجي ، والثانية هي التفاعل معه ، فضلا عن الإفادة من النظام التكنولوجي الدولي عبر التفاعل معه عن طريق تنسيق العلاقـــة بينـــه وبين النظام التكنولوجي في اطار البيئة الداخلية ، بمـــا يحقـــق اهـــداف الدولـــة والمجتمع .

المطلب الثالث : قدرة النظام السياسي :

القدرة لغة هي صفة الفعل (قدر) ، وهي الصفة التي يتمكن بها الإنسان من العمل ، أو تركه بالإدارة ، وهي (القوة) على الشيء ، أو التمكن منه [1] وتترجم الكلمة الى الانكليزية بكلمة (Ability) ، التي تعني بالعربية القدرة أو المقدرة [2] وتعني بالانكليزية القوة العقلية ، أو الفيزيائية ، أو المهارة ، التي تجعل من الممكن صنع شيء ما [3] أما في الإطار المفاهيمي ، فان القدرة تعني القوة المؤثرة في الموارد أو القوى الكامنة [4] .

يلاحظ ، مما تم ذكره ، وجود تداخل بين مفهومي القدرة والقوة ، إذ تعرف القوة حسب بعض الكتابات بدلالة القدرة [5] ، وخصوصا في العلوم الاجتماعية ، بضمنها العلوم السياسية ، فمثلا تعرف القوة القومية للدولة بأنها: (القدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى ، بالكيفية التي تخدم إغراض الدولة الممتلكة لها) [6].

إن التمييز بين القوة والقدرة يمكن أن يتم توضيحه لغويا ولكن سياسيا ، فان الامر يعد صعب المنال ، حيث يمكن القول إن ما يميز القوة عن القدرة ، هو أن الثانية (القدرة) هي إمكانية استعمال الأولى(القوة) [7] .

---

(1) علي بن هاديه وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 819 .

(2) د. منير البعلبكي ، د. روحي البعلبكي ، القريب المورد قاموس مزدوج- ، دار العلم للملايين ، ط12 ، بيروت ، 2003 ، ص10 .

(3) جامعة اكسفورد ، قاموس اكسفورد ، مصدر سبق ذكره ، ص 1 .

(4) James Hastings and others , Encyclopedia of Religions and Ethics , T&T. Clark .Edinburgh, vol1, P25.

(5) انظر : د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، 1987 ، ص 157 .

(6) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص 165 .

(7) انظر : ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي القوة - ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 ، ص - ص 119 -121 .

بعبارة اخرى ، يمكن التمييز بينها على مستوى الدولة كما يأتي : (تعد القوة مجموع الموارد والإمكانات المتاحة للدولة ، أما القدرة فهي التأثير النابع من التوظيف العام لموارد الدولة وإمكاناتها) [1] وتعد قدرة الدولة مفهوما جامعا يشمل العديد من أنماط القدرة ، مثل القدرة الاقتصادية ، القدرة السياسية ، القدرة التكنولوجية ، القدرة العسكرية ، وغيرها ، وتتحقق هذه القدرات باستخدام أنماط قوة الدولة الشاملة ويمكن تصنيف هذه الأنماط كما يأتي :

1. القوة الجغرافية ، وتتضمن عناصر تتعلق بجغرافية الدولة مثل مساحتها ، موقعها ، مناخها ، طبيعة التضاريس الموجودة فيها والحدود فضلا عن الموارد الأولية [2].
2. القوة الاقتصادية ، وتعني كل ما يتعلق بوجود الهياكل الاقتصادية الأساسية العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، الواردات والصادرات ، الميزان التجاري ، بنود الميزانية العامة ، تراكم رأس المال ، الموارد الأساسية من الغذاء و الطاقة ، درجة الكفاية الذاتية ،متوسط الدخل والإنتاجية ، المدخرات ، البنوك والشركات ، وعناصر اخرى [3] .
3. القوة العسكرية: وتتعلق بالتقدم التكنولوجي في استخدام الأسلحة ، وسائل المعلومات ، والتخطيط الاستراتيجي ، الجاهزية القتالية للقوات المسلحة ، كفاءة التدريب ، إمكانية حشد طاقات الدولة ، ونمط الأسلحة الغير تقليدية ، كالأسلحة النووية) فضلا عن عناصر أخرى [4] .

---

(1) مهند علي عمران ، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ، 2003 ، ص 16 .

(2) انظر : د. هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 163 .

(3) انظر : د. عمر الفاروق السيد رجب ، قوة الدولة دراسات جيوستراتيجية ، مكتبة مد بولي ، القاهر ، 1992 ، ص 233 .

(4) انظر : د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص185 -186 .

4. القوة التكنولوجية : وتعني وجود الهياكل و البنى الأساسية ، ذات الصيغة التكنولوجية ، و المهارات والخبرات العلمية والتكنولوجية ، الموجودة لدى الإفراد أو المؤسسات .
5. القوة السياسية ، يتعلق وجود هذا النمط اساسا بوجود القدرة السياسية ، وتعني القدرة السياسية : كل ما يتعلق بالجهد الإنساني المبذول لتحقيق هدف سياسي ، مصحوبا بإرادة وقوة لتحقيق الهدف ، انطلاقا من رؤية فكرية محددة ، وباستخدام القوة المتاحة [1] .

وتعد القدرة السياسية ، من الأنماط النوعية للقدرات ، بل هي تاجها ، كونها المعبرة عن الإرادة السياسية المجسدة للسلوك السياسي ، الذي يجعلها قاعدة لتوظيف أنماط القوة الأخرى كافة ، لتوليد قدرة نوعية وشاملة [2] .

بتعبير آخر ، تعد القدرة السياسية للدولة ، بمثابة النجاح في استثمار واستخدام أنماط القوة (سالفة الذكر) ، فضلا عن أنماط أخرى ، مثل القوة الثقافية ، المتعلقة بالتماسك الثقافي للمجتمع ، والقوة المعنوية ، المتعلقة بكل ما يخص الروح المعنوية مستويات الطموح ، وغيرها .

تدخل قدرة النظام السياسي عنصرا اساسا في عناصر القدرة السياسية للدولة ، وذلك بسبب مركزية النظام السياسي ومؤسساته ، وقيادتها لمؤسسات المجتمع السياسي الاخرى ، وقيادة النظام السياسي للنظم الاخرى داخل النظام الاجتماعي العام .

تعبر قدرات - Capabilities - النظام السياسي ، عن أدائه في بيئته ، وتغير هذا الأداء نحو الأحسن أو الأسوأ وبوساطة قياس معدلات الأداء ، يمكن موازنة

---

(1) انظر : د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 149 -153 .

- انظر كذلك : د. محمد توهيل فايز عبد أسعيد ، علم الاجتماع السياسي ، سلسلة (الكتاب الشامل) في علم الاجتماع المعاصر ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1999 ، ص - ص 462 -463 .

(2) انظر : مهند علي عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص 94 .

نظام سياسي بنظام آخر في فترة معينة ، ويمكن كذلك ، مقارنة اداء نظام سياسي، واحد ، لكن في فترات مختلفة من الزمن [1] .

ويتم تصنيف هذه القدرات كما يأتي [2] :

1. القدرة الاستخراجية (Extractive Capability) ، وتشير الى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية ويمكن التعبير عنها كميا بنسبة الناتج القومي .
2. القدرة التنظيمية (Regulative Capability) ، وهي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد ، ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق حصر القوانين والإجراءات المنظمة لحياة الأفراد داخل المجتمع [3] .
3. القدرة التوزيعية (Distributive Capability) ، أي القدرة على توزيع الموارد المجتمعية (السلع والخدمات والوظائف) على الإفراد والجماعات والأقاليم ، بشكل يضمن تحقيق نوع من العدل الاجتماعي ، ويمكن قياس هذه القدرة عبر برامج الرعاية الاجتماعية مثلا ، حيث تمثل إحدى جوانب هذه القدرة .
4. القدرة الرمزية (Symbolic Capability) وتشير الى قدرة النظام السياسي على الاستخدام الفعال للرموز ، أي استخدامها بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين ،ومن أمثلة الرموز ، زيارات كبار المسؤولين ، الخطب والأحاديث والتصريحات السياسية ، إقامة العروض العسكرية ، الاحتفا بالمناسبات المختلفة إقامة النصب التذكارية ، وغيرها .
5. القدرة الاستجابية (Responsive Capability) وتشير الى مدى استجابة السياسات والقرارات لمطالب المجتمع ، بعبارة اخرى هي النجاح المتحقق في القدرات التي سبق ذكرها .

---

(1) انظر : د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 102 .

(2) د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 107 -108 .

(3) د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 102 .

وتمثل هذه القدرات مخرجات النظام السياسي ، التي تعبر عن تفاعله مع المدخلات المتمثلة بالدعم والمطالب الشعبية ، ويمكن توضيح هذه العملية من خلال المخطط رقم(4) ، كما يأتي :

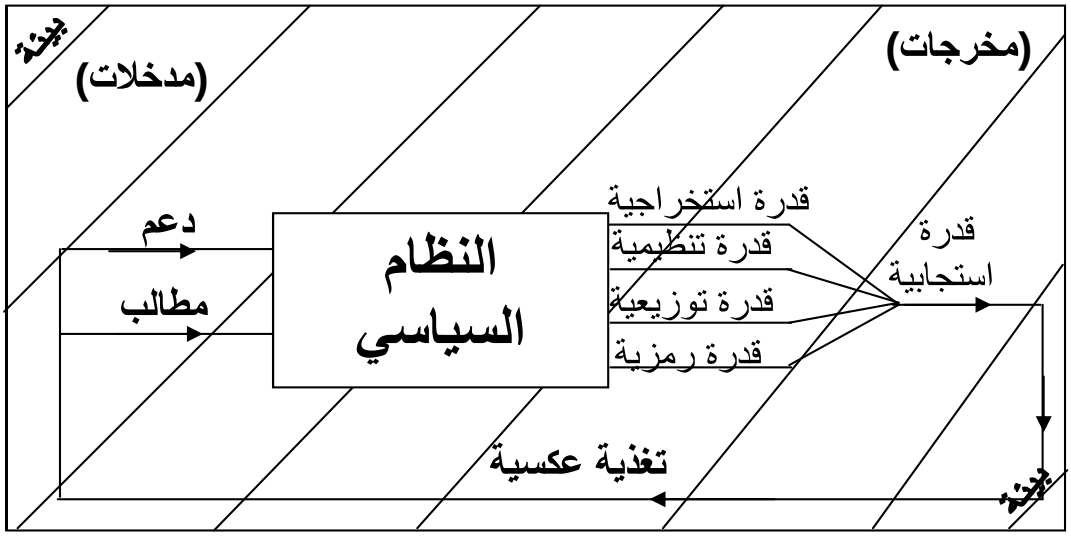

المخطط رقم 4: (قدرات النظام السياسي في اطار بيئته)

* يمثل هذا الشكل توظيف لنموذج (ديفيد استن) للنظام السياسي داخ بيئته ، في توضيح قدرات النظام السياسي التي صنفها (غابرييل الموند) ، المخطط من اعداد الباحث ، اعتمادا على المصدرين التاليين :

1. د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد ثيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج1 منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1988 ، ص - ص 89 -103 .
2. د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1988 ، ص - ص 107 -108 .

يوضح الشكل رقم (4) ، تاثير النظام السياسي بالبيئة المحيطة به ، بما يأتي من دعم ومطالب عن طريق المدخلات ، واستجابة النظام السياسي لذلك بمخرجات النظام ، والتي تكون على شكل اداء ، يحتوي على قدرات النظام السياسي (الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية ، والرمزية) وتبلورها من خلال (القدرة الاستجابة) للنظام ، التي تتفاعل بدورها مع البيئة المحيطة بالنظام ، وتعود في صيغة التغذية العكسية ، لتشكل مدخلات جديدة .

ويتوقف مدى نجاح النظام في أدائه ، على استثمار ما توفره له البيئة الخارجية من دعم على المستويات (الاقتصادية ، والاجتماعية ، التكنولوجية ، وغيرها) في الاستجابة للمطالب القادمة من البيئة نفسها .

المبحث الثالث : التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي

تشترك التكنولوجيا مع قدرات النظام السياسي بعلاقة تأثير وتأثر ، فمثلما يدعم المتغير التكنولوجي قدرات النظام السياسي ، ويمدها بالوسائل اللازمة ، لإنجاح اداء النظام فان القدرات يمكن أن تعمل على زيادة اهمية هذا المتغير وتنميته بمختلف الوسائل ، لتحقيق افضل فائدة ممكنة ، يتم توظيفها في تحقيق أهداف النظام و المجتمع .

لذلك ، سيتضمن هذا المبحث تحديد اهم ابعاد التفاعل بين التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي ، وهو ما سيتناوله المطلب الاول ، وامتداد ابعاد ذلك التفاعل الى عملية التنمية والتحديث وهو ما سيتضمنه المطلب الثاني ، وإبراز الآثار المترتبة على نقل التكنولوجيا الى داخل الدولة ، اقتصاديا سياسيا ، اجتماعيا ، وثقافيا ، إذ سيبرز المطلب الثالث اهم هذه الآثار على مستوى الدولة ومجتمعها .

المطلب الأول : التكنولوجيا والسياسية

تشترك التكنولوجيا والسياسة في صفة القدم التاريخي وملازمتها لوجود الانسان ، إذ يعد وجود التكنولوجيا لصيقا بوجود الانسان ، وحضارته منذ فجر التاريخ [1] ، كما إن السياسة تعد من حيث تكوينها الفكري والمعرفي ، ملازمة تاريخيا للإنسان ، سواء أكان على المستوى الفردي أم الجماعي [2] .

---

(1) للمزيد من التفصيل ، انظر : د. ناجح الراوي ، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 147 .

(2) للمزيد من التفصيل انظر : د. عبد الرضا الطعان ، د. صادق الأسود ، مدخل الى علم السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص151 -186 .

وتعد السياسة نشاطا إنسانيا يستهدف ممارسة السلطة وتحقيق المصالح [1] وهذا يفترض وجود وسائل لتحقيق ذلك ، وتعد التكنولوجيا احدى هذه الوسائل ، مقابل ذلك ، تحتاج التكنولوجيا الى نشاط سياسي يكون بمثابة عنصر توجيه للنشاط التكنولوجي ، لتحقيق افضل فائدة ممكنة للمجتمع الذي توجد فيه التكنولوجيا .

وتعد التكنولوجيا من المتغيرات التي تركت اثارا ونتائج عديدة على الحياة السياسية ، يمكن ملاحظة ابرزها في الاصعدة التالية :

اولا : على صعيد الايديولوجيا : يرى بعض الباحثين أن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، أدت إلى تراجع الدور الذي تؤديه الايديولوجيا ، بعدها قوة محركة ، ودافع مهم للتفاعلات المجتمعية [2] .

وذلك بسبب إن القوى التكنولوجية الضاغطة باتجاه تطور المجتمعات ،سوف تؤسس حضارة مشتركة ، وإيديولوجيا مشتركة ، وهذا ما سيؤدي الى تناقص اهمية الدور الإيديولوجي في العلاقات المجتمعية [3] ، وبما إن جميع النماذج الإيديولوجية ، تهدف الى تحقيق الرفاه والنمو الاجتماعي الشامل ، فان التكنولوجيا كفيلة بتحقيق ذلك داخل المجتمع ، ولتحقيق ذلك ينبغي ألا تصبح الأيديولوجيا عقبة أمام التقدم التكنولوجي ، وبالتالي سيختار المجتمع تقديم تنازلات على المستوى الأيديولوجي لتحقيق تقدم تكنولوجي، بالمقابل يرى بعض الباحثون على العكس من ذلك ، إذ إن التقدم التكنولوجي ساهم في تعزيز دور الأيديولوجيا

---

(1) للمزيد من التعريفات ، انظر : د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص 327 .

- وانظر كذلك : محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، مكتبة النهضة ، بغداد ، د. ت ، ص 321 .

(2) انظر : سرمد عبد الستار أمين ، التغيير التكنولوجي وإشكالية التنافس الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 111 .

(3) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص90 .

في المجتمعات ، حيث لا وجود للتعارض بين الايديولوجيات وبين التقدم التكنولوجي [1] فضلا عن ما قدمته التكنولوجيا من وسائل اتصال مختلفة مكنت الايديولوجيات من تحقيق مزيد من الانتشار عبر اكثر من وسيلة [2] ، وهذا ما كان له الأثر البارز في ترسيخ الايديولوجيا ودورها في المجتمع .

وتقوم الدول في اطار ذلك ، بانتهاج رؤى ايديولوجية ، تحاول عبرها إحداث عملية تكييف مستمرة في نهجها الأيديولوجي ، بما يحقق مزيدا من المرونة في التعامل مع التقدم التكنولوجي المتحقق سواء أكان على المستوى الداخلي ، أم على المستوى الدولي .

نستنتج مما سبق إن الدولة تحاول ، في سبيل الحفاظ على وجودها ، أن تعدل قدر الإمكان من تصوراتها الأيديولوجية التي يؤمن بها المجتمع أو النظام السياسي ، بما يتوافق والتغيرات الحاصلة على الصعيد التكنولوجي ، وهدف الدولة في ذلك لا يتمثل في تفادي الآثار السلبية للتقدم التكنولوجي وحسب ، و إنما الإفادة من الآثار الإيجابية التي يحققها ، وما تمارسه من دور في ترسيخ الأيديولوجيا ، عن طريق استخدام الوسائل الكفوءة التي توفرها التكنولوجيا ، في نشر وترسيخ الأيديولوجيا داخل المجتمع .

ثانيا : على صعيد الحريات العامة

تمثل الحريات العامة ، اعتراف الدولة للأفراد ،بحق ممارسة عدد معين من النشاطات ، وذلك بمنأى عن كل الضغوط الخارجية ، وترد هذه الحريات في

---

(1) انظر : د. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، جامعة بغداد ، 1993، ص27 -28 .

(2) للمزيد من التفاصيل ، انظر : د. محمد سعيد محمد ، الصحافة بين التاريخ والأدب دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1985 ، ص 135 -141 .

- انظر كذلك : د. مصطفى المصمودي ،النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 94 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،1985 ص -ص123 -140.

اطار قانوني معين ، يمثل جزء من تكوين الدولة ونظامها السياسي ، وتمثل هذه الحريات جزء من وسائل العمل السياسي [1] .

وتنقسم هذه الحريات الى ما يأتي [2] :

1. المساواة أمام القانون .
2. الحرية الدينية .
3. الحرية الفكرية .
4. الحرية السياسية .

إن وجود هذه الحريات في اطار قانوني معين ، لا يكفي لتمتع الفرد بها ، إذ يستلزم الأمر وجود وسائل إعلام ، وقنوات اتصال تكفلها الإمكانات التكنولوجية للدولة ، وهو ما يمكنها ، بنفس الوقت ، من التحكم بشكل أو بأخر في نمط المعلومات ، والثقافة المنشورة عبر هذه الوسائل [3] .

ويكفل المجتمع الذي يمارس الحريات العامة ، إيجاد البيئة المناسبة لتشجيع المبتكرين على تحقيق الانجازات العلمية والتكنولوجية ، بما يضمن لهم الحصول على العوائد المجزية نظيرا لما حققوه من ابتكارات [4] .

إن ذلك لا يعني أن المجتمعات التسلطية ، التي ينعدم فيها وجود الحريات العامة بشكل فعلي ، تعجز عن تبني التكنولوجيا الحديثة ، حيث تؤكد ذلك شواهد

---

(1) د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص217 - ص -218 .

(2) د. عبد الوهاب الكيالي واخرون ، الموسوعة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 225.

(3) د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص 218 .

(4) انظر : آر . إيه . بوكانان الآلة قوة وسلطة التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 17 حتى وقتنا الحاضر ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 259 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 ، ص 17 .

التاريخ * ، ولكن المقصود هنا ، أن المجتمع الذي يشجع الابتكار (في تمييز المجتمع القانع بتبني التكنولوجيا الجاهزة) ، يجب أن يكون مجتمعا مؤمنا بوجود هذه الحريات [1] ، حيث يضمن له ذلك ، الإفادة بشكل اكبر من التقدم التكنولوجي ، الذي يوفر له ، بالمقابل ، وسائل ضرورية لممارسة الحريات العامة.

نستنتج من ذلك إن آثار التكنولوجيا في الحريات العامة ، تبرز بشكل أساس بما توفره للمجتمع من وسائل للتعبير ، وهذا ما يجعل الدولة أمام خيارين:

الأول ، يتمثل في الإفادة من هذه الوسائل في إحكام سيطرتها على المجتمع ، وقمع الحريات العامة ، والثاني ، الإفادة مما توفر هذه الوسائل في زيادة مستوى الحريات العامة ، الذي بدوره سيزيد من فرص التقدم التكنولوجي على صعيد الابتكار والتطوير ، وهذا ما ينعكس بشكل مباشر ، في دعم قوة الدولة تكنولوجيا ، بما يعزز قدرتها السياسية الشاملة .

ثالثا : على صعيد تعزيز السلطة :

عزز التقدم التكنولوجي سلطة الدولة ، ومنحها اتساعا وعمقا ، فمن ناحية الاتساع ، فرضت الدولة سلطتها على جميع أقاليم البلاد ، إذ أصبح بوسعها ، وبما لديها من وسائل الاتصال ، أن تمتد بصورة مباشرة الى جميع المواطنين ، حيثما وجدوا ، وفي أسرع وقت ممكن [2] .

وكان للتطور التكنولوجي في وسائل النقل ، والاتصالات ، دورا مهما في إذكاء الانتماء القومي في أوربا ، خصوصا في القرن 18 إذ استغلت الدول آنذاك ، التقدم التكنولوجي المتحقق في مجالات النقل العسكري والدعاية

---

* شهد التاريخ ، وجود دول ذات أنظمة شمولية ، إلا إنها كانت في مستوى تكنولوجي متقدم ، مثل ألمانيا النازية ، والاتحاد السوفيتي ، وغيرها .

(1) المصدر نفسه ، ص 17 .

(2) د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص 221 .

للسيـــــطرة على أجـ زاء واسعة من أوربا ، بحجـ ة تحقيــق الوحــدة القومية [1] .

أما من ناحية العمق،فقد أصبحت للدولة هيمنة على الحياة العامة في المجتمع، من ناحية ازدياد وظائفها ووسائلها في ممارسة نــشاطات مختلفــة [2]،اقتــصادية اجتماعية ،وغيرها.

مقابل ذلك مارست التكنولوجيا دورا مؤثرا باتجــاه تأكــل ســلطة الدولــة ، خصوصا في مواضيع فرض السيادة ، وحمايــة الحــدود الوطنيــة ، إذ أثــرت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى نفاذ الأفكار والمعــارف ، التي ترفض الدول دخولها الى مجتمعاتها [3] ، نظرا لآثارها الــسياسية والثقافيــة والاجتماعية غير المرحب بها من قبل الدولة والمجتمع .

نستنتج من ذلك ، إن التكنولوجيا أمدت الدولة بالعديد من الوسائل ، التي تمكنها من فرض سلطتها ، وتعزيز هذه السلطة ، ولكن فــي الوقــت نفــسه ، دعمــت التكنولوجيا ، الأطراف التي تحاول تحدي سلطة الدولة ، في اطار إقليمها ، وهذا يجعل الدولة ، في وضع تحاول فيه جاهدة في سبيل تطوير قدرتها التكنولوجيــة ، الموجهة نحو تعزيز السلطة اكثر فاكثر ، بما يحقق الاستقرار ، ويمنع الخلل الذي قد يصيب مكوناتها الفكرية والمادية ، على حد سواء .

---

(1) انظر : آر . إيه . بوكانان ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 235 -236 .

(2) انظر : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص 221 .

(3) انظر : ولتر . ب. رستون ، أفول السيادة كيف تحول ثــورة المعلومــات عالمنــا ، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994 ، ص 23 .

المطلب الثاني : القدرة التكنولوجية وقدرات النظام السياسي

أولا : القدرة التكنولوجية :

يتم النظر الى القدرة التكنولوجية للدولة ، بدلالة النجاح في إدارتها للجوانب المتعلقة بالتعليم ، التدريب ، والتحديث التكنولوجي ، في أطرها المؤسسية والتنظيمية [1] ، التي تشمل اعداد القوى العاملة من العلماء والباحثين ، المهندسين،الفنيين (التكنوقراط) ، ومرافق البحث والتدريب ، مثل المختبرات الخاصة والعامة ، المؤسسات الهندسية ، النظام التعليمي ، والهياكل الصناعية المعتمدة على الأساس التكنولوجي [2] .

وتعرف القدرة التكنولوجية بأنها: (مجموعة البنى التنظيمية ، التي تسمح بالسيطرة على المعلومات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية الضرورية للمفاهيم والانجاز الأمثل لرأس المال ، في مجموعة إنتاجية متناسقة) [3] .

وعندما يتعلق الامر،بالقدرة التكنولوجية على مستوى الدولة ، فإنها تكون مفهوما شاملا لكل ما يمت بالتكنولوجيا بصلة ، سواء أكان على صعيد الأسس المادية أم الفكرية ، شرط تحقق الإطار التنظيمي ، الذي يكفل الاستثمار الأمثل لها.

تتسم القدرة التكنولوجية للدولة بمجموعة من الخصائص ، هي :

1. قابليتها على التفاعل مع جميع أنماط القدرة الأخرى للدولة .
2. قابليتها على تفعيل أنماط القدرة الأخرى للدولة بلا استثناء .
3. تغيرها المستمر ، كما وكيفا ، وثبات أهميتها نسبيا .

---

(1) انظر : د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 152 -153 .

(2) انظر : ج. أ . ميشاليه ، نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية الأساليب التقليدية بالمقارنة مع الأساليب الجديدة ، ندوة (السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 68 .

(3) انظر : تعقيب د. مبروك المنصوري على بحث د. عبد الرزاق الهاشمي بعنوان : نقل التكنولوجيا والوضع الدولي الجديد ، ندوة (تحدي البقاء الحضاري للأمة العربية) مصدر سبق ذكره ، ص 219 .

4. اعتمادها على التفاعل المستمر ، لعناصرها المادية والفكرية .
5. ارتباطها بأي تغير أو تطور ، على مستوى الدولة .

بذلك ، تعد القدرة التكنولوجية ، من أنماط القدرة التي تتفاعل تفاعلا مباشرا ، مع قدرات النظام السياسي ، في أدائه المستمر .

ثانيا : تفاعل القدرة التكنولوجية مع قدرات النظام السياسي :

1. القدرة التكنولوجية والاداء الاستخراجي : تؤدي القدرة التكنولوجية للدولة ، دورا بارزا في دعم القدرة الاستخراجية ، عن طريق زيادة الموارد الفردية ، والإمكانات البشرية للمجتمع ، فمثلا عند تناول موضوع الضرائب تأتى مسالة حساب متوسط دخل الفرد داخل المجتمع ، والتي تعد معيارا أساسا في قياس موارد الضرائب ، ويظهر في صددها ما يعني ، إن 90% من أي زيادة في متوسط دخل الفرد لا تعود الى زيادة في عناصر العملية الإنتاجية ، وهي عنصري العمل ورأس المال ، و إنما إلى عوامل أخرى ، يدمجها الاقتصاديون تحت مظلة التكنولوجيا ، والتقدم التكنولوجي المتحقق [1] .

إن هذا يعني أن القدرة التكنولوجية ، مسؤولة عن نسبة كبيرة من الزيادة الحاصلة في الدخل القومي ككل ، والناتج القومي ، وهو ما يعد مؤشرا اساسا ، للأداء الاستخراجي ، لذلك ، فان الدولة ، تسعى الى ملائمة أدائها الاستخراجي ، بما يحقق التقدم التكنولوجي ، وذلك عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب عن المشروعات والأنشطة الاقتصادية ، التي تستهدف بناء القدرة التكنولوجية .

2. القدرة التكنولوجية والاداء التوزيعي :

إذا كان الأداء التوزيعي للنظام السياسي ، يتضمن توزيع الموارد والثروات،والمسؤوليات ، والخدمات [2] ، فان القدرة التكنولوجية تمد النظام

---

(1) انظر : د. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 59 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982 ، ص 42.

(2) انظر : د. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص 94 .

بأكثر من وسيلة في هذا الاداء ، فمثلا ، عندما يقوم النظام السياسي بتشجيع التعليم التكنولوجي ، فانه يصنع ويعزز ظروف الحراك الاجتماعي ، بحيث يصبح أفراد المجتمع اكثر قربا من تحقيق التحسن في المستوى المعيشي [1] وذلك بتجنيدهم في وظائف ذات اختصاص تكنولوجي ، تحقق لهم زيادة في الدخل الحقيقي تدريجيا .

وينطبق الامر ذاته في توزيع الخدمات ، فمثلا في المجال الصحي ، تتوقف قدرة النظام على حل أي مشكلة صحية ، على مدى توفر التكنولوجيا الصحية الملائمة لحلها [2] ، ويحقق نجاح النظام في الاداء التوزيعي ، بالمقابل ، دعما للقدرة التكنولوجية ، حيث يعد تحسن الخدمات الصحية مثلا ، سببا في تحقق نمو في السكان(بنسبة معينة) ، وهذا يعني وجود فرص اكثر ، لانجاز نجاحات في مجال الاختراع والاكتشاف العلمي والتكنولوجي ، حيث تزيد نسبة وجود الكفاءات العلمية ، بازدياد نسبة السكان [3] .

من ذلك يتبين أن القدرة التوزيعية للنظام السياسي ، تعتمد بنسبة عالية ، على القدرة التكنولوجية للدولة ، سواء أكان في توزيع الوظائف ، أم الموارد والخدمات ، وبالمقابل يعزز النجاح في الأداء التوزيعي القدرة التكنولوجية ، وذلك بتوفير بنية سكانية نوعية ، تعد أساسا مهما للعنصر البشري في القدرة التكنولوجية ، المتعلق بإعداد الخبرات العلمية ، الهندسية ، والفنية (التكنوقراط) ، التي تمثل عمودا من أعمدة القدرة التكنولوجية للدولة .

3. القدرة التكنولوجية والأداء التنظيمي

---

(1) آر . ايه . بوكانان ، مصدر سبق ذكره ، ص 242 .

(2) انظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسيات ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 150 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 ، ص 183 .

(3) د. منصور الراوي ، سكان الوطن العربي دراسات تحليلية في المشكلات الديمغرافية ، ج1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 221 .

تدخل التكنولوجيا ، عنصرا أساسا من عناصر التنظيم المؤسسات الاجتماعية ، وتاطيرها هيكليا ، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات السياسية إذ أصبح العمل في هذه المؤسسات ، محكوما بتدخل الوسائل التكنولوجية [1] نظرا لما توفره من ميزات الاتصال والتنظيم بين إفرادها .

وامتدت القدرة التكنولوجية ، النظام السياسي بعدة وسائل ، للتدخل في تنظيم المجتمع [2] ، ومن مختلف الجوانب ، وفرضت التغييرات التكنولوجية عبر القرن الماضي وحتى الآن ، ازدياد الأداء التنظيمي الأنظمة السياسية ، وذلك نتيجة لما أفرزته هذه التغييرات من المشاكل ، مثل ازدياد عدد السكان ، حقوق العمال ، الاحتكار ، السلامة الصناعية [3] ، وغيرها من المشاكل ، التي فرضت تدخل النظام السياسي للدولة ، بهدف تنظيم هذه الشؤون ، وهذا ما عكس ازديادا في الاداء التنظيمي ، الذي يقوم به النظام السياسي في اطار بيئته الداخلية .

4. القدرة التكنولوجية والأداء الرمزي :

إن قيام النظام السياسي بأدائه الرمزي ، يستلزم وجود ما يدعم هذا الأداء ، فوعود النظام السياسي للجماهير ، التي يحاول من خلالها إضفاء الشرعية لوجوده [4] ، تستلزم امتلاك قدرات لتحقيق ذلك ، وتقف القدرة التكنولوجية على راس هذه القدرات ، نظرا لدورها المؤثر في تحقيق الازدهار والتقدم ، التنمية الشاملة [5] .

---

(1) انظر : د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 223 224 .

(2) المصدر السابق ، ص - ص 221 -222 .

(3) انظر : جابرييل الموند جي . بنجهام باويل الابن ، السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 188 .

(4) انظر : أند رو ويبستر ، علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة د. عادل الهواري ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1990، ص 216 .

(5) د. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 42 .

ويحاول النظام ، بالمقابل استغلال الاداء الرمزي ، لتعزيز القدرة التكنولوجية ، وذلك بتوجيه الاداء الرمزي لخدمة ذلك ، مثل الخطاب الشهير ، الذي ألقاه الإمبراطور الياباني (ميجي) ، والذي دعا فيه الى بناء القدرة التكنولوجية لليابان، ضمانا لقوتها وتقدمها ، مما حدا بالكثير من اليابانيين ، الى التوجه نحو تطوير مهاراتهم العلمية والتكنولوجية ، في سبيل بناء قدرة علمية وتكنولوجية لبلدهم [1] .

نستنتج من ذلك ، أن الأداء الرمزي للنظام السياسي يؤثر ويتأثر بالقدرة التكنولوجية للدولة ، إذ يحاول النظام في إطار هذا الاداء ، الإفادة مما يتحقق من انجازات تكنولوجية ، لتعزيز أداءه الرمزي ويستغل في الوقت نفسه ، هذا الاداء ، لتعزيز القدرة التكنولوجية للدولة .

نستخلص مما سبق ، إن حيازة القدرة التكنولوجية وحدها لا تكفي لتحقيق تقدم في عمل المؤسسات الاجتماعية ، دون وجود اطار منظم لعمل مكونات هذه القدرة حيث يتطلب الامر وجود من يقود النشاطات المختلفة في اطار القدرة التكنولوجية ، ودمجها مع مكونات القدرة الاخرى للدولة ، إذ إن وجود مؤسسات تكنولوجية ، واعداد من المتخصصين المهرة ، وكفاءات علمية ، ومؤسسات بحث علمي ، وغيرها ، لا تعني بصورتها المجردة ، إنها قدرة تكنولوجية ، حيث يقتضي الأمر ، وجود من ينظم العلاقات المتبادلة بين هذه المكونات مع بعضها البعض [2] وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي العام ،وهذا ما يقوم به النظام السياسي عبر ما يمتلكه من قدرات .

---

(1) أ . محمد عبد السلام ، البعد العلمي للتنمية ، أكاديمية العالم الثالث للعلوم ، ميرامار تريستا ، ايطاليا ، 1986 ، ص - ص 20 -21 .

(2) انظر : د. طه تايه النعيمي ، العلم والتقانة واعداد الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 104 -105 .

المطلب الثالث : التكنولوجيا وقدرات التنمية والتحديث

أولا: النظام السياسي وقدرات التنمية والتحديث

تعني التنمية بمفهومها الشامل[1] : (كل الجهود البشرية، التي تبذل من اجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، وهي كلمة جامعة، لا تعني مجرد خطة، أو مجرد برامج، أو مشروعات للنهوض بحياة الشعوب، اقتصاديا أو اجتماعيا، وإنما تعني كل عمل أنساني بنّاء، في جميع القطاعات والمستويات، يحقق زيادة في الإنتاج، وعدالة في التوزيع، ووفرة في الخدمات، ودعم لعلاقات التعاون داخل المجتمع، التي تحقق الخبرة العلمية، وتكتشف الموارد المادية والبشرية، وتوجهها باعتبارها قوة دافعة، وموحدة لطاقات المجتمع، باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى).

وهي بذلك تعني، توسع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية، والنشاط الإنساني، بما في ذلك المجالات الفكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمادية، والاجتماعية [2] ، والتي تدخل بضمنها الجوانب السياسية.

يتضح من خلال ذلك إن التنمية الشاملة، تمتلك إبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، تمثل كلا متكاملا.

تعرف التنمية السياسية، في إطار قدرات النظام السياسي، بأنها [3] : تطور ديناميكي، يتعلق بتنمية قدرات النظام السياسي، أي زيادة مخرجاته، وهذا يفترض

---

(1) انظر: د. حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،ص - ص95 -96،و

-انظر كذلك : د.عادل الهواري، التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، مكتبة الفلاح، الكويت،1988،ص - ص110 -111.

(2) د.عبد اللطيف العاني، البحث العلمي والتنمية - العلاقة المستمرة، مجلة آفاق عربية، بغداد، آذار - نيسان،1997،ص28.

(3) د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص - ص93 -94.

التعمق والتخصيص في البنى السياسية، والتمايز بين الوظائف،لتطوير الأداء والانجاز.

وتم تحديد عدة تعريفات للتنمية السياسية، من بينها: [1]

1- هي(التنمية السياسية)، المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية، والتي تعني (استثمار الموارد الحالية، بهدف زيادة الإنتاج في المستقبل) [2].

2- التنمية السياسية، هي السياسة، كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية، وهي تعكس بذلك مفهوم التحديث السياسي، والذي يعرف بأنه [3] : (الأخذ بالنموذج الاقتصادي،والسياسي، والاجتماعي للمجتمعات الغربية)، مع الإشارة الى ما تمتاز به هذه المجتمعات من خصائص اجتماعية.

3- التنمية السياسية، هي أداء وإدارة الدولة القومية، وما يتعلق بها من الجوانب الإدارية والقانونية.

يتضح من ذلك أن التنمية السياسية تتعلق بالأداء التنظيمي للنظام السياسي.

4- التنمية السياسية، هي الاستقرار والتغيير المنظم،في طريق بناء الديمقراطية.

يستلزم ذلك ، وجود رغبة مجتمعية، في دعم توجهات النظام السياسي، بهذا الاتجاه.

5- التنمية السياسية، هي تعبئة الجماهير، وتحقيق مشاركتهم في صنع السياسة، فهي تعكس تعبئة للقوة، في احد صورها المتعلقة بالجانب البشري، وهذا ما يعبر عن قدرة التعبئة الجماهيرية، التي يقوم بها النظام السياسي، وبدعم من قبل المجتمع.

---

(1) انظر: د. محمد زاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة - قراءات مختارة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1998،ص - ص 171 -172.

(2) موريس دوب، التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة،د.ت، ص62.

(3) انظر: ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح، بيرون،1994،ص - ص459 -460.

ويصنف احد الباحثين قدرات النظام السياسي، في إطار عملية التنمية السياسية التي يضطلع النظام بأدائها، في إطار إدارته للشؤون العامة، وتسوية الصراعات، وتلبية المطالب الشعبية [1].

ويميز هذا الباحث ثلاثة أنماط من قدرات النظام السياسي هي [2] :

1. القدرة على الاستحداث، وهي قدرة النظام على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي تحدث في المجتمع، والتكيف معها بإشباع المطالب المستجدة، ومعالجة التطورات الحديثة.

وتبدو هذه القدرة لازمة على الأخص في البلدان النامية *، إذ تجري فيها تحولات جذرية في شتى مجالات الحياة العامة، الأمر الذي يدفع قطاعات كثيرة من السكان الى المطالبة بتحقيق مستوى اجتماعي ارفع، والتوسع في مجال التربية والتعليم، وتحسين ظروف المعيشة، فضلا عن مطالبة عناصر جديدة، بالمشاركة في ممارسة السلطة.

2. القدرة على التعبئة، ويقصد بها قدرة النظام السياسي على تعبئة المصادر البشرية والمادية، لغرض إجراء التحولات في المجتمع، وتتطلب هذه القدرة سلطة سياسية قوية، تستطيع إن تفرض إرادتها على ما يواجهها من عقبات وقوى مضادة، ويتطلب ذلك وجود مؤسسات حديثة ومستقرة، فضلا عن وجود نظام إداري وقانوني في البلاد.

---

(1) Lucian W. Pye and Sydney Verbe, political Culture and political Princeton, Preciosity press, University press, 1965, p. 13.

نقلا عن: د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده، مصدر سبق ذكره، ص409.

(2) المصدر نفسه،ص409.

* استخدم المصدر مصطلح(دول العالم الثالث)، وجاء التعبير هنا لغرض تعميم المفهوم قدر الإمكان، ليشمل المسميات المعاصرة المشابهة لهذا المفهوم، مثل دول عالم الجنوب، والدول المتخلفة، والدول النامية.

3. القدرة على البقاء، وهي القدرة التي يسعى النظام عبرها إلى تأسيس بنى اجتماعية وسياسية متخصصة وغير متخصصة، تسانده وتؤدي وظائفه، فضلا عن تهيئة إفراد المجتمع لتقبل خططه وسياساته، والأهداف التي يرمي الى تحقيقها، وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية - السياسية، عبر مؤسسات التربية والتعليم بمختلف مراحلها، والهيئات الاجتماعية، والجيش، والحزب السياسي، ومن ثم عليه أن يكسب اكبر عدد من إفراد المجتمع، لا لتأييده فحسب، وإنما أيضا لكي ينخرطوا في الحياة العامة، ويغذوا حاجات مؤسسات الدولة بالعناصر الكفوءة .

ويحتاج النظام السياسي لغرض الحفاظ على مستوى متطور لهذه القدرات، أن يستفيد من الإمكانات المتاحة كافة ، سواء أكانت مادية(بضمنها العناصر الاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، وغيرها)، أم معنوية (بضمنها العناصر المتعلقة بأساليب التعليم، والايدولوجيا، وغيرها)، لتحقيق تقدم وكفاءة متزايدة، في أداءه لهذه القدرات.

ثانيا: القدرة التكنولوجية وقدرات التنمية والتحديث:

تعد التكنولوجيا أساسا للتنمية الشاملة [1] إذ تدخل كعنصر رئيس، من عناصر التعبئة المجتمعية، داخل العملية التنموية، والتي تتضمن، تغيير أساليب الإنتاج النقل، الاتصال، والتوزيع، بحيث يصل الى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد[2] .

ويدخل مفهوم (السياسة العلمية والتكنولوجية)، في صلب عملية التنمية الشاملة، وتتعلق هذه السياسة بتفعيل القدرة التكنولوجية للدولة، وتعرف بأنها[3] : (مجموع

---

(1) انظر: د. فلاح سعيد جبر، المهندس والتنمية والتكنولوجيا والأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة النفط والتنمية ، مصدر سبق ذكره،ص - ص11 -15.

(2) د. عبد اللطيف العاني، البحث العلمي والتنمية - العلاقة المستمرة، مصدر سبق ذكره، ص28.

(3) د. طه تايه النعيمي، العلم والثقافة وإعداد الانسان، مصدر سبق ذكره، ص122.

التشريعات، والإجراءات التنفيذية، التي يفترض أن تزيد، وتنظم، وتستخدم القدرة الوطنية العلمية والتكنولوجية، وذلك بغية تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتعزيز مركزها في العالم، ويفترض في القدرة العلمية والتكنولوجية، أن تشتمل جميع الموارد المتاحة والمنظمة، التي تقع تحت سيادة البلاد، لإغراض الاكتشاف والابتكار والاختراع، ودراسة المشكلات العلمية، الوطنية والدولية، وما تتضمنه من تطبيقات).

ويرى احد الباحثين، إن للتكنولوجيا دورا مسرعا لعملية التنمية، حيث تقدم الكثير من الحلول، لما يواجه عملية التنمية من عقبات، قد تطرأ لها، إثناء مسيرتها نحو تحقيق الأهداف [1]

وبصدد ذلك، تتدخل التكنولوجيا بمفاصل العملية التنموية كافة ، فعلى الصعيد الزراعي مثلا، هيأت التكنولوجيا، من خلال عنصر الابتكار والاختراع، أفضل الوسائل التي تمكن القطاع الزراعي، ومؤسساته، من التعامل مع العقبات التي قد تواجهه، كالأوبئة والإمراض التي تصيب المحاصيل، فتقوم التكنولوجيا بتهيئة أفضل العلاجات لهذه الإمراض، و تدعم التكنولوجيا القطاع الزراعي عبر ما تقدمه من وسائل الزراعة المتقدمة، كالمعدات الزراعية الحديثة، وتطويرها لسلالات النباتات، عن طريق ما تسخره التكنولوجيا الميكانيكية، والتكنولوجية الإحيائية من وسائل فضلا عن جوانب أخرى، تعد في الوقت الحاضر، أساسا تقام عليه المشروعات الزراعية المختلفة [2] .

---

(1) انظر: مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981 ص40.

(2) انظر: راج كريشنا، سياسات الأسعار والتقنية، في: كارل ايتشر وجون ستاتز ، التنمية الزراعية في العالم الثالث، ، ج2، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1987،ص - ص110 -111

- كذلك انظر: ف.دوجلاس ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش . م . م، القاهرة،2000،ص - ص141 -142.

هذا لا يعني اقتصار دور التكنولوجيا في جانب التنمية الزراعية فقط، و إنما شمولها لجوانب التنمية الشاملة برمتها، بما فيها من جوانب التنمية الصناعية والخدمية، وغيرها إذ يظهر الأثر المباشر والرئيس لدور القدرة التكنولوجية، في الشق الاقتصادي للتنمية الشاملة[1] مع عدم إغفال دورها في المفاصل الأخرى لها ، كالتنمية السياسية والاجتماعية، وغيرها.

وتدخل القدرة التكنولوجية في إطار عملية التحديث، كعنصر أساس، كما في عملية التنمية، ولكن الفرق بينهما، هو إن طبيعة التعامل مع التكنولوجيا في إطار عملية التنمية، يختلف عن طبيعته في إطار عملية التحديث إذ تصنع التنمية ما يسمى بـ (التكنولوجيا الملائمة)، وذلك عندما تقوم بتأسيس تكنولوجيا،تتماشى مع طبيعة وخصائص المجتمع الموجودة فيه، اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وثقافيا [2] بينما يتم التعامل مع التكنولوجيا في عملية التحديث بعيدا عن العلاقة الجدلية القائمة بين التحول التكنولوجي، والتحولات الاجتماعية الاخرى القائمة في إطاره وهذا ما يظهر من خلال عمليات نقل التكنولوجيا [3] .

---

(1) انظر: د. فلاح سعيد جبر، مصدر سبق ذكره، ص - ص11 -22.

(2) انظر:د. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979 ص46.

(3) انظر:هيرمان كان وآخرون، العلم بعد مائتي عام - الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 55، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص17.

وتمثل عملية نقل التكنولوجيا، وسيلة من الوسائل التي تعتمدها الدول لتطوير قدرتها التكنولوجية، مثل خطط تطوير المؤسسات التكنولوجية، سياسات التعليم، وحتى القرصنة التكنولوجية، أو التزييف التكنولوجي*.

ويتم التعبير عن عملية نقل التكنولوجيا، بحركتها من دول لها سبق بها، الى دولة اخرى، عن طريق الحصول على التراخيص، وبراءات الاختراع، وما يتعلق بها، ثم تكييفها، وتوطينها بشكل فعال، في إطار الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، في مكان استثمارها[1] .

وتشتمل التكنولوجيا المنقولة، على الجوانب الآتية[2] :

1. العناصر المادية، والتي تتضمن الآلات، المكائن ، الأدوات، والمعلومات التطبيقية المتعلقة بها.
2. عناصر غير مادية، وتتضمن براءات الاختراع،العلاقات التجارية، دراسات الجدوى، التصاميم، والخبرة العلمية،التي تأخذ على عاتقها مهمات البحث والتطوير.
3. جوانب بشرية، وتتضمن، خدمات الخبراء والاستشاريين في التخصصات الفنية، الإدارية، والتدريب.

---

* تشير هذه المصطلحات الى إنتاج وتوزيع، أو استعمال تكنولوجيات حديثة،دون إذن مالكيها، وذلك عن طريق التزييف، مثل تصنيع سلعة ما، تحتل علامة ماركة شهيرة، بمواصفات رديئة، دون اخذ تفويض من المصمم في ذلك، للمزيد انظر: - أوديد شينكار، العصر الصيني - القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت،2005،ص152.

(1) ناجح الراوي، نضال الحمداني، (الجامعة ونقل التكنولوجيا)، الندوة العلمية التربوية الرابعة، جامعة الموصل، مايس،1985.

- نقلا عن: د. ناجح الراوي، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص152.

(2) انظر: د.طه تايه النعيمي، مشكلة نقل الثقافة - أفكار وملاحظات، مجلة أفاق عربية، بغداد، آذار - نيسان،1997،ص25.

وتواجه الدولة التي تقوم بعملية نقل التكنولوجيا، مشكلتين أساسيتين،هما [1] :

1. كيفية إيجاد التكنولوجيا الملائمة للوضع التكنولوجي، الذي يوجد في البلد المتلقي لها إذ يمكن أن تنتقل تكنولوجيا ما، الى دولة لا تحتوي البنية التحتية، التي تمكنها من استيعاب التكنولوجيا المنقولة، وهذا ما يسبب خلل في قدرتها التكنولوجية.
2. كيفية الإفادة من عملية نقل التكنولوجيا في تطوير القدرة التكنولوجية المحلية، حيث يمنع الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المنقولة، من حدوث ما يسمى بـ(النقل المعاكس للتكنولوجيا)، أو ما يسمى بـ (نزيف الأدمغة)، وذلك عندما تتوافر عوامل معينة، تتعلق بعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة الى الدولة، تؤدي الى نزوح الكفاءات العلمية والتكنولوجية الى خارج الدولة، عندما تتوافر عوامل (السحب) لها، كالمغريات المالية مثلا، وهذا ما يؤدي الى نزوح الأشخاص المدربين الى خارج الدولة مما يضعف القدرة التكنولوجية لها، بدلا من أن يقويها [2]

نستخلص من ذلك، إن عملية نقل التكنولوجيا، إذا ما تمت في ظل وجود خطة تنموية شاملة، تزيد من فرص نجاحها في دعم القدرة التكنولوجية للدولة، وهو ما لا يمكن ضمان حصوله، في ظل عملية التحديث، والذي يتم فيه التركيز على الجانب الاقتصادي في النقل، وإغفال التفاعل مع الجوانب الاجتماعية الاخرى.

ثالثا: الآثار المترتبة على نقل التكنولوجيا

يقصد بالآثار المترتبة على نقل التكنولوجيا، بيان أثارها على الدولة المستقبلة لها تحديدا، إذ يمثل انتقال التكنولوجيا من الخارج الى الداخل، جانبا من جوانب

---

(1) انظر: ف.ف. بات، معايير تقويم المشاريع والسياسة التكنولوجية، ندوة(السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية)، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) انظر: عباس مهدي، النقل المعاكس للتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، ملحق(العلم والتكنولوجيا)، العدد2 1984،ص34

تفاعل الدولة، في ظل نظامها الاجتماعي العام، مع البيئة الخارجية لهذا النظام، في إطار بيئته الدولية.

ويعد الأثر الاقتصادي، المتمثل بتحقيق التنمية والتحديث، أهم المؤشرات الايجابية لعملية نقل التكنولوجيا، وهذا يعني إن هناك جوانب سلبية لهذه العملية، فربما تتحول هذه العملية الى منفذ نحو(التبعية الاقتصادية) للدولة، الى إطراف دولية اخرى [1] ، والتي تتجسد على سبيل المثال، بالشركات متعددة الجنسية، وما تقوم به من إجراءات، تقوّض عبرها استقلالية اقتصاد الدولة [2].

وعند التسليم بحقيقة إن المعطيات الاقتصادية، تفرض نفسها على الظاهرة السياسية [3]، يتضح أن لحالة التبعية الاقتصادية، أبعاد سياسية، تتمثل في تدخل الإطراف الدولية في الحياة السياسية للدولة، وهو ما يحول التنمية السياسية إلى تبعية سياسية، لتصبح قدرات النظام السياسي، رهينة بما تقرره الإطراف الدولية المتبوعة [4].

وإذ أن حاجة الدولة (خصوصا النامية)الى التكنولوجيا، تفرض عليها التزامات اقتصادية، تؤدي إلى تعميق التبعية الاقتصادية لاقتصاديات متقدمة، خصوصا في الجانب التكنولوجي، حيث تظهر خلال عملية التنمية والتحديث، حلقات تكنولوجية مفقودة، تؤسس لحالة الاختلال البنائي، التي تتفاقم مع مرور الزمن. وتؤدي إلى

---

(1) انظر: د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986،ص - ص9 -11.

(2) انظر: هيرمان كان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص - ص17 -20.

(3) د. عبد الرضا الطعان، د. صادق الأسود، مدخل الى علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص404.

(4) انظر: د. محمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص - ص65 -75.

تزايد التبعية الاقتصادية، والسياسية [1] وهذا ما يدعو الدولة، الى الابتعاد، قدر الإمكان عن التسرع في الشروع بعملية نقل التكنولوجيا، قبل تأسيس البنية الاقتصادية، والسياسية، الملائمة للقيام بهذه العملية.

إما الأثر الاجتماعي لنقل التكنولوجيا، فيتمثل بالجوانب الايجابية، المتمثلة بزيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية، الذي يحدث بعد تزايد عدد فرص العمل، نتيجة الاستثمارات الاقتصادية القادمة، في إطار عملية نقل التكنولوجيا، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود آثار سلبية، متمثلة بمشاكل البطالة، واتساع الفجوة السكانية - الاقتصادية، والفجوة الاجتماعية المتمثلة بتزايد التفاوت الطبقي.[2]

وبالتالي، تسعى الدول الى إحداث توازن تنموي بين مختلف قطاعات المجتمع، لضمان عدم بروز الآثار السلبية لعملية نقل التكنولوجيا على المستوى الاجتماعي، والتي ربما تتجاوز الآثار المادية، لتنتقل الى الجانب الثقافي - القيمي، الذي يعد حصيلة لما سبق من الآثار، خصوصا في ظل بروز ظاهرة (العولمة)، وما تحمله من وسائل اختراق، عبر استعمال تكنولوجيات متعددة، أبرزها تكنولوجيا المعلومات،والتي (إذا ما تم إساءة التعامل معها)، فإنها تصبح تهديد للثقافة الوطنية للدولة.[3] فضلا عما تحمله التكنولوجيا المنتقلة الى داخل الدولة من قيم ومعتقدات، لربما لا تتوافق مع القيم، والمعتقدات السائدة في الدولة المستقبلة للتكنولوجيا.

---

(1) انظر: أ. د. هوشيار معروف، ستراتيجية نشر التكنولوجيا في البلدان النامية، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 10 1999، ص82.

(2) انظر: د. منصور الراوي، سكان الوطن العربي - دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص - ص78 -80.

-انظر كذلك: نادر فرجاني، الإمكانات البشرية والتقانية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 252، بيروت، 2002،ص60.

(3) د. ثامر كامل محمد، الأمن القومي وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الحكمة، بغداد، كانون الأول،2001،ص34.

لذلك تسعى الدول الى الموائمة، بين الطبيعة القيمية للتكنولوجيا المنتقلة، وبين حاجاتها التكنولوجية، وذلك بنقل التكنولوجيا عن طريق مجتمعات تحمل قيم وثقافات مشابهة لثقافتها، وذلك لضمان عدم نشوء تأثيرات سلبية للثقافة الوافدة من الخارج، في إطار عملية نقل التكنولوجيا.

يتضح ، من خلا ما ذكر في هذا الفصل إن التكنولوجيا تمثل متغيرا، تتميز بسمة التغيير الذي تمارسه فيما يرتبط بها ويتفاعل معها من مكونات أخرى [1] وهي في إطار وجودها في بيئة النظام السياسي ، فأنها تتفاعل مع قدراته بشكل مباشر، بما تمارسه من تأثيرات مختلفة عليها، وتتفاعل بشكل غير مباشر عن طريق علاقتها مع المكونات الأخرى لبيئة النظام السياسي، التي تؤثر بدورها وتتفاعل مع قدرات النظام.

(1) للمزيد انظر: لوسي مير، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة د.شاكر مصطفى سليم ، سلسلة الكتب المترجمة ، الكتاب رقم 126، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد ، 1983، ص392.

توطئة

تشهد الصين اليوم ، فاعلية ملحوظة للتكنولوجيا في حياة المجتمع العامة وازدياد الإدراك لهذه الفاعلية عند صانع القرار وذلك بسبب تأثير التكنولوجيا في مختلف الجوانب الفكرية والمادية للحياة في الصين و ارتكاز هذه الفاعلية على جذور تاريخية للتكنولوجيا قديمة قدم الحضارة الصينية إذ حفل تاريخ الصين بالمنجزات التكنولوجية التي كانت موضع اهتمام المجتمع و إدراك صانع القرار في كل مرحلة من مراحل تطورها وبالتالي التعامل معها بأقصى درجات التفاعل والتفعيل .

إن اثر التكنولوجيا في حياة الصين يدفع إلى ضرورة تعقب جذور تطورها التاريخي وأثرها في تطور الحياة الفكرية والسياسية ومخرجات هذا التأثير في تفعيل المزيد من الإنجازات التكنولوجية وصولا إلى تحديد أبرز معالم الواقع التكنولوجي المعاصر في الصين عبر تصنيف أنماط التكنولوجيا في هذا البلد ومعرفة مستوى تقدمه التكنولوجي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتنوعة وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل .

المبحث الأول : جذور التطور التكنولوجي في الصين

تفترض عملية فهم الواقع التكنولوجي في الصين تتبع التطور التكنولوجي الذي مرت به هذه الدولة عبر تاريخها الطويل ومعرفة جذور هذا التطور وأبرز العوامل التي شكلت هذه الجذور التي حملت صبغة سياسية فلسفية فكرية منذ القدم وصاغت الحضارة الصينية بإطارها الواسع الذي ضم الواقع التكنولوجي للصين .

المطلب الأول : الجذور السياسية

يبدأ تاريخ الصين السياسي بظهور خمسة أباطرة أسطوريين هم : هوانج دي دي كو تاتج ياو يو شون وعد الصينيون هؤلاء الأباطرة أنصاف آلهة وعبدوهم وتلاهم الإمبراطور (ياو)، وهو أول حاكم بشري مذكور في التاريخ الصيني خلفه وزيره (شون) الذي أسس أول أسرة حاكمة في الصين عرفت باسم أسرة (شيا) التي استمر حكمها منذ القرن 21 ق . م إلى القرن 16 ق . م [1]

سبق فترة حكم (ياو) عدد من الأباطرة مثل (فوني) و (شينغ لونغ) و (هوانغ تي) الذين أسسوا فكرة الدولة القانونية وشهد عصرهم تطورا ملحوظا في نواحي الحياة كافة داخل الصين. [2]

إثر انتهاء فترة حكم أسرة (شيا) تعاقب على حكم البلاد عدد من الأسر حتى ظهور أسرة (شانج) التي حكمت في القرن 18 ق . م [3] وتذكر مصادر

---

(1) د . عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية مطبعة أم القرى القاهرة 1997 ص10.

(2) أنظر : د . إبراهيم أبو خزام العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين دراسة لواقع القوى العظمى و انعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي المكتبة العلمية العالمية طرابلس 1997 ص317 .

(3) سفيان الصفدي الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها دار أسامة للنشر عمان 2000 ص47 .

أخرى أن بداية حكم هذه الأسرة يعود إلى القرن 14 ق . م وتعد البداية الحقيقية لتاريخ الصين السياسي (1).

بدأ حكم أسرة (تشو) منذ عام 1122 ق.م حتى عام 256 ق.م تلتها أسرة (كين) حتى عام 206 ق.م (2) وبدأ بعدها حكم أسرة (هان) إلى عــام 265 م إذ سيطرت أسرة (شين) على الحكم واستمرت حتى القرن 16 الميلادي ليليها حكم أسرة (تانغ) (3) ويستمر حكمها 300عام تبعتها أسرة (سونغ) التـي اسـتطاعت توحيد الصين بعد تفككها إلى عدة ممالك وذلك في نهاية حكم أسرة (تانغ) عــام 960 م (4) وبعد سيطرة المغول على الحكم لمدة من الزمن تمكنت أسرة (منــغ) من أزاحتهم عام 1368 (5) ثم غزا المنشوريون الصين عــام 1644 ووصــلت أسرة (تشينغ) إلى سدة الحكم واستمرت إلى عــام 1912 (6) لتعقبهــا مرحلــة تأسيس الجمهورية وانتهاء حكم الأسر في الصين (7) .

إن زمن حكم هذه الأسر الذي امتد لأكثر من 4100 سنة (8) شــكل بيئــة مشجعة لممارسة النشاط التكنولوجي بسبب العزلة الشديدة التي عاشتها الــصين ابان هذه الزمن التي وفرت لها (مع مرور الوقت) استقلال نسبي فــي التطــور التكنولوجي مدعوما بالاستقرار السياسي وسيادة نمط (التمدن) الذي مكن العلماء

---

(1) جون كولر الفكر الشرقي القديم ترجمة كامل يوسف حسين سلسلة عالم المعرفة الكتاب رقم 199 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1995 ص317

(2) سفيان الصفدي مصدر سبق ذكره ص47.

(3) أنظر : د. إبراهيم أبو خزام مصدر سبق ذكره ص 318

(4) سفيان الصفدي مصدر سبق ذكره ص47.

(5) د. إبراهيم أبو خزام مصدر سبق ذكره ص318.

(6) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز مصدر سبق ذكره ص48 .
وأنظر كذلك : سفيان الصفدي مصدر سبق ذكره ص47.

(7) Richard p. Stebbins and Alba Amoia , Political Handbook and Atlas of the world1970 , Council on Foreign Relations , New York, 1970 , p. 59

(8) وليد سليم عبد الحي المكانة المستقبلية في الصين في النظام الدولي 1978 2010 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي 2000 ص48 .

والحرفيين من تطوير مهاراتهم في التعامل مع مختلف أنماط التكنولوجيا فضلا عن تمتع الصين ببيئة اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية وقيمية متجذرة في القدم وفرها وجود هذه الأسر وذلك بالاستقرار الذي تحقق عبر مراحل حكمها المختلفة [(1)] مما هيأ البيئة المناسبة للخصوصية التكنولوجية النابعة من القدرات الذاتية للصين وتطورها وانعكاس ذلك في الابتكارات والاختراعات المتحققة في أزمنة حكم هذه الأسر .

أشار بعض الباحثين بالمقابل إلى إن بعض ممارسات التسلط والمركزية الشديدة التي اتبعها بعض الأباطرة تسببت في عرقلة عجلة التقدم التكنولوجي في بعض الأحيان إذ أثرت هذه الممارسات في الحد من نزعة الابتكار والتجدد والتقيد بالقوانين عند مزاولة النشاطات التكنولوجية المختلفة لاسيما ذات الوجه الإبداعي و الابتكاري [(2)] ولكن ذلك لم يلغ الأثر الإيجابي الذي مارسته هذه الأسر في دفع عملية التطور التكنولوجي للصين منذ القدم .

المطلب الثاني : الجذور الفلسفية والفكرية

ارتكز وجود نظام حكم الأسر في الصين واستمراره حتى بداية القرن 20 إلى وجود المذاهب الفكرية والمدارس الفلسفية التي نظمت العلاقة بين الحكام والمحكومين والعلاقات بين أفراد المجتمع ذاته [(3)] ويمكن تصنيف أبرز هذه المدارس الفلسفية والفكرية كما يأتي :

1 - الكونفوشيوسيه : ارتبط أسم هذه الفلسفة بـ (كونفوشيوس) الذي عاش في الصين في الفترة من 551 ق.م 479 ق.م التي شهدت فترة حكم أسرة

---

(1)أنظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره ص 9 21 .

(2)أنظر : توبي .أ. هف فجر العلم الحديث الإسلام الصين الغرب ترجمة د. محمد عصفور سلسلة عالم المعرفة الكتاب رقم 199 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1997 ص - ص 344 377 .

(3) أنظر : أوديد شينكار مصدر سبق ذكره ص ص 62 63 .

(تشو) وبالتحديد في مرحلة حكم الإمبراطور (لو) وتولى خلالها منصبا حكوميا جعله يتعرف على مساوئ النظام الإداري وسوء أحوال المجتمع مما حدا به إلى أن يكرس جهده في محاولة إصلاح المجتمع لذا كانت آراءه التي احتوتها فلسفته تتعلق بالكون النظام الاجتماعي الإمبراطور والعلاقة بينهم [1] وتم تلخيص هذه الآراء في مؤلفات قام تلامذته بجمعها وتقسيمها إلى أربعة كتب هي: (مختارات كونفو شيوس) أو (لون يو) وهي مجموعة أقواله التي ألقاها على تلامذته و (العلم العظيم) أو (تا هيسو) الذي يضم تعاليم كونفو شيوس التي تحتوي على اقتراحاته الخاصة بنظام الحكم وكتاب (عقيدة الوسط) أو ما يسمى بالصينية (تشونج يونج) ويضم التعاليم التي تخص تنظيم الحياة وكتاب (منج تسو) الذي يتضمن شروح الفلاسفة لأفكار كونفو شيوس [2].

ودعم كونفوشيوس البحث العلمي والنشاط التكنولوجي وربط بينهما وبين العمل البيروقراطي (الخدمة في دوائر الدولة) [3] حيث كانت هذه النظرة سببا من أسباب إصلاح المجتمع حسب رأيه .

لم يكن نشاط الفيلسوف الصيني كونفوشيوس مقتصرا على المستوى النظري بل أمتد إلى المستويات التطبيقية العملية إذ رغب في عكس آراءه الفلسفية الفكرية إلى الواقع الملموس لذا شرع كونفو شيوس في تأسيس أول مدرسة خاصة في تاريخ الصين كرست اهتمامها للدراسات العليا وانظم إليها الكثير من الطلاب على اختلاف مشاربهم وطبقاتهم وكان هدف هذه المدرسة هو تعليم المبادئ الكونفوشيوسية واستفاد الأباطرة من الطبقة المثقفة التي أنتجتها مدرسة كونفوشيوس خصوصا بعد تأسيس مدارس أخرى في مختلف أنحاء

---

(1) أنظر : وليد سليم عبد الحي المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 2010 مصدر سبق ذكره ص46.

(2) أنظر : جون كولر مصدر سبق ذكره ص ص 218 230.

(3) أوديد شينكار مصدر سبق ذكره ص 63.

الصين لنشر فلسفة كونفوشيوس إذ استفاد الأباطرة منها في توفير ما يدعم سياساتهم من كفاءات علمية وإدارية [1].

يتضح مما سبق إن الكونفوشيوسية عززت بشكل غير مباشر القدرة التكنولوجية في الصين، بالشكل الذي كان يتناسب مع المرحلة التاريخية التي تزامنت معها وبما يخدم الأداء السياسي لحكم الأباطرة وخصوصا إن كونفوشيوس نفسه كان جزء من هذا الأداء وهو ما أهله للوقوف على أبرز مكامن الخلل في الجهاز الحكومي و إيجاد الحلول المناسبة لتصحيح هذا الخلل وكان تشجيعه للبحث العلمي والابتكار جزء من هذه الحلول .

2. التاوية : يرتبط اسم (التاوية) بالفيلسوف الصيني (لاوتزو) الذي رأى إن طريق الفضيلة أو ما يسمى (التاو) في الصينية هو السبيل لتحقيق الرضا والسعادة والسلام [2] وذلك بالترفع عن الجوانب الجسمية والسمو بالروح بما يشبه حالة التصوف [3] ولكن ذلك لا يعني تجاهل هذه الفلسفة للجانب العملي في حياة الإنسان والمجتمع إذ تنظر الفلسفتان التاوية والكونفوشيوسية على حد سواء إلى الإنسان بنظرتين: الأولى (داخلية) وتتعلق بالسمو الروحي للفرد وصولا إلى الكمال والثانية (خارجية) وتتعلق بقدرة الإنسان على العيش بصورة جيدة على المستوى العلمي [4] .

إن النظرة الخارجية للإنسان التي وردت في فلسفة (لاوتزو) وتطرقها إلى النواحي العملية لحياته وقدرته على التعامل مع ما يحيط به من أمور تقتضي الإفادة من كل ما توفره له هذه البيئة من وسائل اقتصادية طبيعية تكنولوجية وغيرها من اجل تحقيق السعادة العملية فضلا عن تحقيق السعادة النفسية في إطار النظرة الداخلية للإنسان .

---

(1) أنظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره ص - ص 36 37.

(2) أنظر : جون كولر مصدر سبق ذكره ص352.

(3) أنظر : د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره 49.

(4) أنظر : جون كولر مصدر سبق ذكره ص312.

3. فلسفة موتزو : وهي تجسد أفكار الفيلسوف الصيني (موتزو) (468 376 ق.م) الذي يعد من أبرز فلاسفة الصين في تبنية لأهمية الجوانب العملية في حياة الإنسان مثل الثروة السكان وغيرها ونظر للفلسفتان السابقتان بأنهما مثاليتان وأنه يجب التركيز أكثر على تحسين الجوانب العملية في حياة الإنسان [1] وتقع المتغيرات الاقتصادية و التكنولوجية وغيراها في صلب الوسائل التي تحقق التقدم العملي في حياة الإنسان في أي زمان ومكان حسب رؤية موتزو .

إن هذه الفلسفات لم تكن الوحيدة التي شهدتها الصين وإنما هنالك فلسفات أخرى (أصيلة أو دخيلة) تفاعلت في إطار الفكر الصيني إذ دخلت الفلسفة البوذية على سبيل المثال إلى الصين قبل القرن الميلادي الأول [2] فاحتوتها الفلسفات الصينية وتكونت فلسفة جديدة سميت بـ (الكونفوشيوسية الجديدة) [3] التي عبرت عن تمازج فلسفي كونفوشيوسي تاوي بوذي استطاع احتواء اغلب الآراء الفلسفية والمدارس الفكرية التي وجدت في الصين.

مارست بشكل عام الفلسفات القديمة في الصين دورا كبيرا في تشكيل الهيكل الأيديولوجي و القيمي للمجتمع الصيني بمختلف ترابطاته السياسية الاقتصادية التكنولوجية الثقافية وغيرها [4] .

شكلت تلك الفلسفات بذلك حافزا قويا للمجتمع الصيني في تبني تكنولوجيا معينة أو شكل سياسي محدد و إعطاء القيمة الحقيقية للمتغير التكنولوجي في شؤون المجتمع المختلفة .

---

(1) أنظر : جون كولر مصدر سبق ذكره ص322.

(2) أنظر : المصدر نفسه ص - ص322 329 .

(3) للمزيد أنظر : جاك بامبانو من كونفوشيوس إلى الكونفوشيوسية المجددة ترجمة محمد ميلاد مجلة الثقافة العالمية العدد 128 الكويت 2005 ص ص 104 113.

(4) أنظر : د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره ص93.

المطلب الثالث : أهم الإنجازات التكنولوجية في تاريخ الصين

حفل تاريخ الصين بالعديد من الإنجازات التكنولوجية التي كان أشهرها الاختراعات الأربعة الكبرى (البوصلة صناعة الورق فن الطباعة والبارود) ،التي عدت بمثابة اختراعات مميزة غيرت مجرى التاريخ ذكر بعض المختصين أنها انبثقت من الصين [1].

ويمكن تقسيم هذه الإنجازات كما يأتي :

1. حقق الصينيون تقدما في مجال الفلك حيث ابتكروا طريقة حساب الأشهر للمواسم الزراعية وذلك في زمن حكم أسرة (تشو) [2] فضلا عن التنبوأ بالخسوف والكسوف ووضع التقويم الذي يقسم السنة إلى 12 شهر ويقسم اليوم إلى 12 ساعة واخترع آلة لتسجيل الزلازل في عام 132م و اختراع البوصلة قبل عشرة قرون من الميلاد [3].
2. حقق الصينيون في المجال الهندسي إنجازات عديدة كان أبرزها سور الصين الذي بلغ طوله ما يقارب 64000 كم وذلك في زمن حكم أسرة (تشو) [4].
3. كان للصينيين عبر تاريخهم إنجازات مهمة في مجال الطب والعقاقير الطبية وأنظمة الحمية الغذائية وعلاجات الأمراض والتعليم الطبي والتخدير وغيرها [5] .

---

(1) أنظر : هامش المترجم لكتاب :وو بن الصينيون المعاصرون :التقدم للمستقبل إنطلاقا من الماضي ج1 ترجمة د. عبد العزيز حمدي سلسلة عالم المعرفة الكتاب رقم 210 المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1996 ص195

(2) SIR. William Cecil Dampier , A History of science , Cambridge at the University Press , 1977, P.3.

(3) أنظر : ول ديورانت قصة الحضارة ج4 ترجمة محمد بدران ط5 اللجنة العربية للتربية والثقافة والعلوم جامعة الدول العربية القاهرة د.ت ص251 253

(4) أنظر : سفيان الصفدي مصدر سبق ذكره ص47.

(5) للمزيد أنظر : ول ديورانت مصدر سبق ذكره ص 253 255.

4. تعد ابرز الإنجازات التكنولوجية المتحققة في تاريخ الصين هي التي كانت في المجال الفيزيائي الصناعي مثل اختراع الحرير في زمن أسرة (الهان)[1]،واختراع الخزف الصيني في الفترة نفسها من حكم هذه الأسرة[2] و استخدام البارود في صناعة الألعاب النارية قبل أكثر من عشرة قرون من الميلاد (وهو ما يسجل في حقل الكيمياء الصناعية) إضافة إلى معرفة الخواص الفيزيائية لحجر المغنطيس [3] و اختراع ساعة ميكانيكية في الفترة بين عامي (1020 1101 ق.م) [4]

5. ويعد تطور التعليم من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق هذه الإنجازات التكنولوجية وكان اكتشاف الصينيين طريقة نسخ الكتب باستخدام النقوش الحجرية في عهد أسرة (تانغ) الأثر المهم في انتشار التعليم وتم ابتكار الطباعة باستخدام القوالب الخشبية في فترة حكم أسرة (منغ) والتي تطورت لتصبح طباعة باستخدام الأحرف الخشبية [5] .

إن اكتشاف الطباعة في الصين منذ القدم ساعد على تأسيس نظام تعليمي متطور منذ حكم أسرة (منغ) حتى القرن العشرين [6] .

وتذكر المصادر وجود نظام امتحانات ذو ثلاث درجات يؤهل عبرها الفرد لشغل الوظائف الرسمية في النظام الإداري الصيني القديم وكانت كما يأتي:[7]

---

(1) Charles Singer and others, A history of Technology , VOL.II , Oxford at The Clarendon Press , 1972 , P. 768

(2)Joseph Need Ham , Science and Civilization in China , Vol. 14 , part II , Cambridge University Press , 1977 , P. 3

(3) أنظر : ول ديورانت مصدر سبق ذكره ص251

(4) توبي . أ . هف مصدر سبق ذكره ص342

(5) أنظر : الكسندر ستيبتفيتش تاريخ الكتاب القسم الثاني ترجمة د. محمد الأرناؤوط سلسلة عالم المعرفة الكتاب رقم 170 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1993 ص ص 8 15 .

(6) أنظر : توبي .أ. هف مصدر سبق ذكره ص300 .

(7) أنظر : توبي .أ. هف مصدر سبق ذكره ص289

أ - موهبة مصقولة cultivated talent .

ب - نوصي به Recommended man .

ج - دارس متقدم presented schoolar .

وهذا مما يسجل في رصيد التاريخ الصيني من تقدم علمي أسهم في تحقق الإنجازات التكنولوجية لهذا البلد.

ويذكر بعض الباحثين أن الصين اقتربت من عملية أحداث ثورة علمية تكنولوجية على غرار ما حصل في أوربا ولكن ما نجحت به أوربا وفشلت فيه الصين يعود سببه إلى التواصل الذي كان بين أوربا والحضارة الإسلامية بعلمائها ودورهم في النهضة وفي الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوربا وهو ما لم يتوافر في حالة الصين [1] إذ عاشت لفترات طويلة من الزمن في عزلة، ولكن ذلك لا يعني إن عزلة الصين عن العالم كانت ذات أثر سلبي بشكل مطلق بما يتعلق بالتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي فعلى الرغم من العزلة التكنولوجية التي عاشتها الصين لفترة طويلة من الزمن وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية التي برزت في محيطها الخارجي كان في الوقت نفسه عاملا جوهريا في الحفاظ على الثقافة الصينية وعدم تأثرها بما يحيط بها من متغيرات خارجية وهو ما جعل المنجزات التكنولوجية الصينية معبرة بشكل كبير عن الهوية والذات الصينية والمجتمع الصيني بكل خصائصه وهو ما افتقدته التجارب التكنولوجية في دول أخرى ولكن المشكلة تجسدت في عدم التوظيف الكامل (من قبل الحكام والأباطرة في الصين) للتقدم التكنولوجي في تحقيق المنفعة إلى أقصى مدى ممكن إذ كان الصينيون اقدر على الاختراع منهم على الانتفاع بما يخترعون [2] وهذا الأمر كان من السلبية بمكان مؤثرا على تراجع الصين سياسيا واقتصاديا وحضاريا أمام الدول الأخرى،و لفترة طويلة من الزمن.

يتضح مما تقدم حالة السبق الحضاري في تحقيق الإنجازات التكنولوجية التي شهدتها الحضارة الصينية عبر تاريخها وهو ما يؤصل العلاقة القائمة بين

---

(1) أنظر : توبي .أ. هف مصدر سبق ذكره ص259

(2) وول ديورانت مصدر سبق ذكره ص250

الصين والتكنولوجيا ويعيد هذه العلاقة إلى أقدم العصور ولا غرو في إن هـــذه المنجزات التكنولوجية كانت قد لعبت دورا مهما في عملية الاستمرار الحضاري للصين وهو ما ارتبط بالأهمية التي كان المجتمع والنظـــام الـــسياسي يولونهـــا للمتغير التكنولوجي في شؤونهم المختلفة.

المبحث الثاني : أنماط التكنولوجيا المعاصرة في الصين

تعد التكنولوجيا من المتغيرات التي تستجيب للحقائق التي تفرضها البيئة الطبيعية والاجتماعية للدولة وهذا ما يظهر جليا في حالة الصين حيث أثر الواقع الجغرافي والحاجة الاقتصادية المتعلقة بطبيعة الإنتاج في تصنيف أنماط التكنولوجيا المعاصرة في الصين يضاف إليه أثر التطور التكنولوجي الذي شهده العالم وما أفرزه من أنماط تكنولوجية متقدمة أسهمت في تشكيل أنماط التكنولوجيا في هذه الدولة وطبيعة التأثير الذي تمارسه على المجتمع .
وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أنماط التكنولوجيا على الأساس الجغرافي

فرض الواقع الجغرافي للصين عوامل متعددة أثرت في وجود الدولة ذاتها وما احتوته من مكونات والعلاقات القائمة بينها ومن بينها التكنولوجيا حيث أثرت المساحة الواسعة للصين (9561) ألف كم^2 [1] في انتشار التكنولوجيا وكذلك تنوع حدودها القارية الجبلية في الغرب والساحلية في الشرق * وهذا ما سبب وجود نمطين مميزين للتكنولوجيا يتوزعان على هذا الأساس .

---

(1) د. محمد خميس الزوكة آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1992 ص213.

*سيتم تناول البيئة الجغرافية للصين بشكل أكثر تفصيلا في الفصل الثالث .

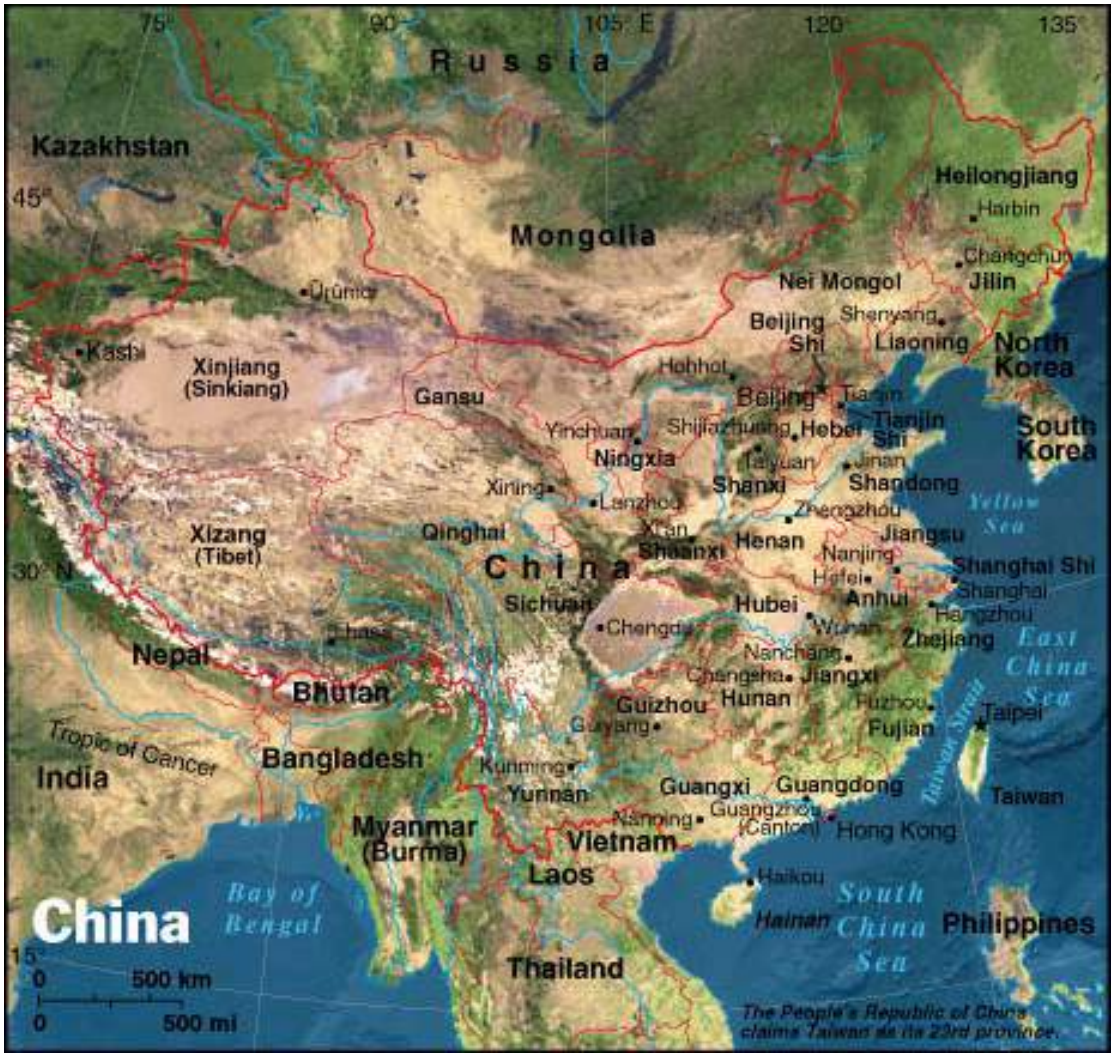

الخارطة رقم (1) خارطة الصين الطبيعية

المصدر : http://www.nationalgeographic.com

وعند ملاحظة التكنولوجيا في الصين على وفق توزيعها الجغرافي يتبين وجود قسمين من المناطق يتوزع فيهما نمطين مختلفين من التكنولوجيا وكما يأتي :

1. المناطق الداخلية : التي تعد مناطق متخلفة تكنولوجيا وتشتمل على المناطق الوسطى والغربية من الصين وتتكون من مدن :(غوانيكس) (سيشوان) (سيزانغ) (تمانسو) ،و (كينهاي) [1] وتمثل التكنولوجيا الزراعية التقليدية الصفة السائدة لنمط التكنولوجيا في هذه المناطق التي تتجسد بالمؤسسات الزراعية الريفية [2] المفتقرة للكثير من المهارات التكنولوجية التي تمكنها من زيادة إنتاجها[3] .
2. المناطق الساحلية : التي تمثل الشريط الساحلي الشرقي للصين الذي يشمل مدن مثل: (تيانجين) (شنغهاي) (داليان) (تشينهواندو) (يانتسي) (تشيغداو) (ليانونقانج) (نانتونج) (نينجيوه) (نتشو) (فوشو) (قوانجتشو) (تشانجيانج) (بيهاي) (شيامين) (تشانغ تشو) (تشوان) (شاندونج) (لياودونغ) (خبي) (قوانشي) [4] .

وتظهر الخارطة رقم (2) المناطق الساحلية الصناعية في الصين:

---

(1) أنظر : غسان العزي التحولات الصينية بعد الحرب الباردة مجلة شؤون الأوسط العدد 89 1999 ص 12.

(2) أنظر : وليد سليم عبد الحي مصدر سبق ذكره ص 67 .

(3) أنظر : أ.د. حميد الجميلي الصين والعهد الاقتصادي الجديد مجلة شؤون سياسية العدد 4 بغداد 1995 ص ص 135 137.

(4) أنظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره ص 307.

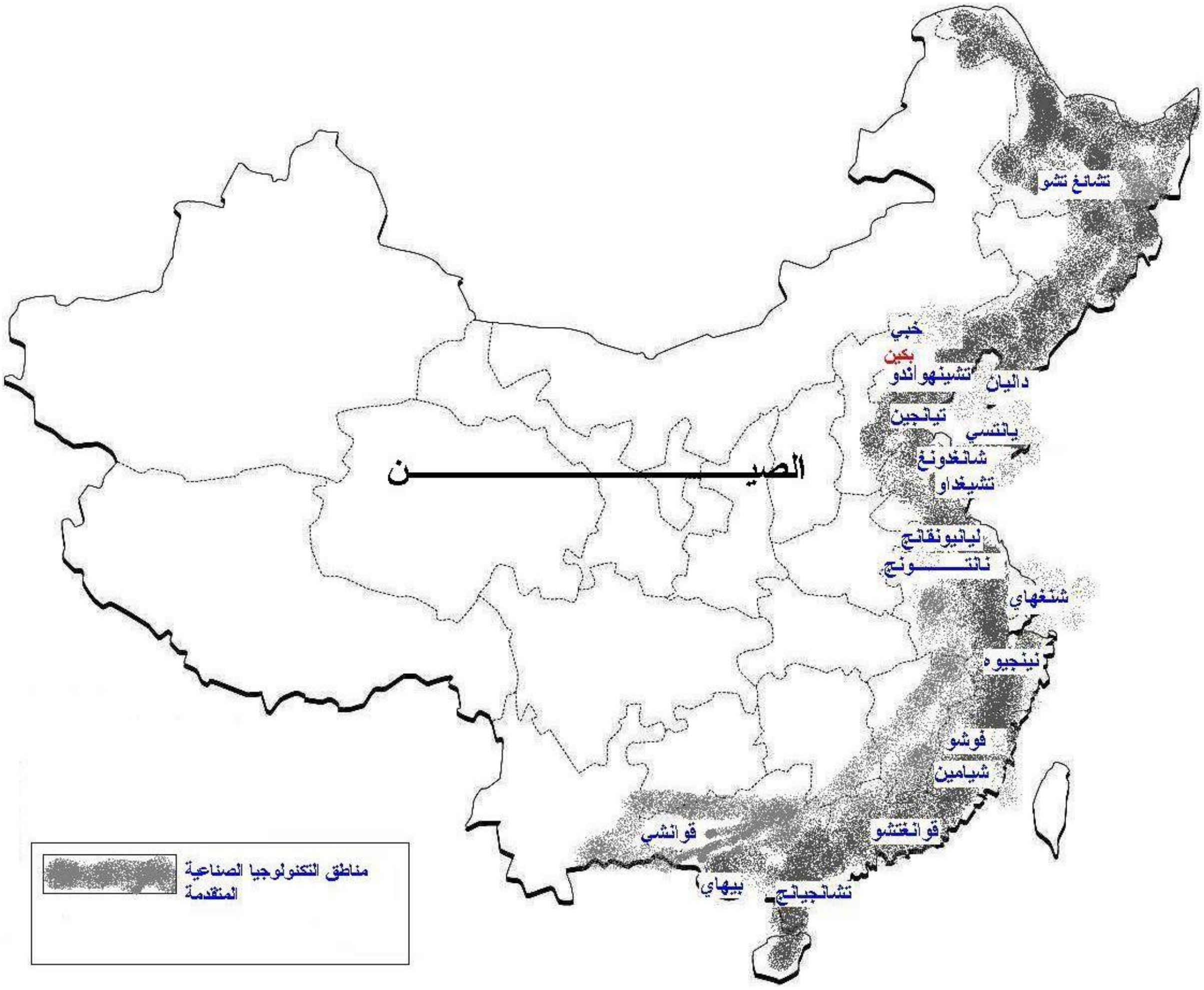

الخارطة رقم (2) المناطق الساحلية الصناعية في الصين

الخارطة من إعداد الباحث،بالاعتماد على المصادر التالية:

1. د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز،التجربة الصينية -دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية،مطبعة أم القرى،القاهرة،1997،ص -ص308 -310 .
2. شيوي قوانغ ،جغرافيا الصين،دار النشر باللغات الأجنبية،بكين،1987.
3. خارطة الصين على الموقع التالي -www.travelchinaguide.com .
4. خارطة الصين على الموقع التالي -www.geog.hkbu.edu.hk .

تحتوي هذه المدن الساحلية على التكنولوجيا الصناعية المتقدمة التي تعتمد على المعرفة العميقة المحققة للإنتاجية الكبيرة على العكس من المناطق الداخلية التي تعتمد بشكل أساس على العمالة الوفيرة التي لا تحقق القدر نفسه من الإنتاجية [1] وتتمتع هذه المناطق بالأساس المتين للإنتاج الصناعي الشامل وفي مجالاته المختلفة كافة [2].

أدى التفاوت التكنولوجي بين المدن الداخلية والساحلية إلى العديد من المشكلات السكانية الإدارية الاجتماعية السياسية الاقتصادية وغيرها [3] * التي أصبحت تشكل عبئا على المجتمع والدولة في الصين ويعود سبب هذه المشاكل إلى عوامل عديدة أهمها توزيع التكنولوجيا على الأساس الجغرافي بشكل غير متوازن داخل الصين مما أدى إلى حدوث هذه المشاكل .

المطلب الثاني : أنماط التكنولوجيا على أساس العملية الإنتاجية

تقسم أنماط التكنولوجيا على وفق العملية الإنتاجية في الصين إلى ثلاثة أقسام هي : (التكنولوجيا الزراعية التكنولوجيا الصناعية وتكنولوجيا الخدمات) وكما يأتي :

أولا :التكنولوجيا الزراعية : يستحوذ قطاع الزراعة على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي لسكان الصين وازدادت الاستثمارات التكنولوجية في المجال الزراعي في الأعوام الأخيرة حيث أولت الحكومة الصينية أهمية متزايدة لإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى مجال الإنتاج الزراعي مثل

---

(1) وي وي زانج الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية مجلة دراسات عالمية العدد 11 1996 ص 14

(2) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز التجربة الصينية مصدر سبق ذكره ص 315.

(3) للمزيد أنظر : غسان العزي مصدر سبق ذكره ص 12.

*سيتم التوسع في بعض هذه المشكلات خلال الفصلين الثالث والرابع.

أجهزة البحوث العلمية الزراعية [1] وتطوير وسائل المكننة الزراعية وإدخالها بشكل واسع إلى الأرياف [2] بما يحقق مواكبة للتطور التكنولوجي المعاصر الذي يشهده العالم فيما يخص مجالات التكنولوجيا الزراعية من تطوير لوسائل الإنتاج والتعبئة و تكنولوجيا توفير المياه و استخدام جميع أساليب الارتقاء بالمنتج الزراعي [3] وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات الزراعية الرئيسة في الصين تشمل : [4] (الأرز والقمح والقطن والشاي و فول الصوية والفول السوداني والتبغ والذرة والدخن والسكر واللفت والأسماك والمواشي بأنواعها المختلفة) وتهدف الصين إلى استخدام التكنولوجيا الزراعية الموجودة لديها ومحاولة تطويرها باستمرار لغرض زيادة إنتاجها الزراعي بما يسهم في التنمية الشاملة للمجتمع .

ثانيا : التكنولوجيا الصناعية : يتضمن هذا النمط ما يأتي :

1. التكنولوجيا الاستخراجية : تعد التكنولوجيا استخراج الفحم من أبرز صور هذا النمط إذ تمتلك الصين 28200 منجما للفحم توفر عبرها نسبة 70% من حاجتها للطاقة ونظرا للحوادث المتكررة التي شهدتها المناجم وما سببته من أضرار بشرية ومادية قامت الصين بتحسين مستويات السلامة في هذه المناجم باستخدام أفضل الأساليب التكنولوجية الممكنة وتطويرها لتحقيق ذلك[5] إذ

---

(1) أنظر : حديث وزير الزراعة الصيني إلى مجلة الصين على موقع المجلة في شبكة الإنترنت على العنوان الآتي : www.rmhb.com

(2) أنظر: سون بي سون الصين تحت الإصلاح والانفتاح مجلة شؤون سياسية العدد 4 1995 ص 125.

(3) أنظر : (النتائج العشر للتقدم العلمي والتكنولوجي في عام 2003) مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.service.china.org.cn .

(4) أنظر : د. محمد خميس الزوكة مصدر سبق ذكره ص 331 334 وأنظر كذلك : تشي ون الصين في عهدها الجديد ترجمة محمد أبو جراد دار النشر باللغات الأجنبية بكين 1986 ص ص 52 57

(5) أنظر : د. يوسف خطابية مصرع وإصابة 7 عاملا بانفجار منجم فحم في الصين مقال منشور في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.betra.gov.jo

قامت الصين بإنشاء نظام للرقابة الإلكترونية في المناجم لتقليل الحوادث الحاصلة فيها [1] واستخدمت الصين تكنولوجيا المناجم في استخراج المعادن الأخرى إلا انه لا يزال الفحم يشكل المورد الطبيعي الأكبر للطاقة في الصين إذ أشارت عمليات مسح أولي قامت بها المؤسسات الصينية في العقد الثامن من القرن العشرين إلى امتلاك الصين احتياطي من الفحم يبلغ 740 مليار طن [2] لذلك تسعى الصين إلى تطوير تكنولوجيا استخراجه بما يحقق افضل استثمار له دون وقوع أضرار بشرية أو مادية وفي هذا المجال نشطت مجموعة من الشركات الصينية في إنشاء محطة طاقة عملاقة تعمل بالفحم مع تقليل نسبة التلوث التي يسببها استخدام الفحم أثناء عملية توليد الطاقة [3].

أما في مجال استخراج النفط فان الصين تحقق تقدما متزايدا في مجال التنقيب والتكرير إذ تمت زيادة نسبة النفط المكتشف وتطوير الصناعات النفطية المختلفة إذ تنتج الصين مواد البنزين والكيروسين والديزل و الأثيلين و الرانتج المركب والمطاط الصناعي والألياف المركبة [4] وتجدر الإشارة إلى إن إنتاج الصين من النفط لا يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي وهو ما حدا بالصين إلى استيراد 35% من احتياجاتها النفطية من الخارج وهو ما يدفعها في الوقت نفسه إلى تطوير التكنولوجيا الاستخراجية في هذا المجال[5].

---

(1) انظر : (رقابة إلكترونية لأمن مناجم الفحم في الصين) مقالة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.arabic.people.com.cn

(2) انظر : تشي ون مصدر سبق ذكره ص60 ص63 .

(3) انظر : (الصين تقيم أول محطة طاقة تدار بالفحم ولا تسبب تلوثا) مقالة مشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.xinhuanet.com.

(4) انظر: (الصناعات البتروكيمياوية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع الآتي : www.china.org.cn .

(5) أنظر : (إستراتيجية الطاقة الصينية تتمركز في تطوير الغاز الطبيعي والطاقة النووية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : http://china.org.cn .

حققت الصين تقدما ملحوظا على صعيد التكنولوجيا النووية إذ تسعى الصين إلى إنشاء مشروع (الشمس الصناعية) الذي يتضمن إقامة مفاعل نووي عملاق يعتمد في عمله على استخدام نظائر الهيدروجين بدلا من اليورانيوم و البلوتونيوم وبدأت الصين العمل به عام 2003 [1].

وتحاول الصين في إطار ذلك تحقيق اندماج بين الإمكانات العلمية المتوفرة لديها والمتمثلة بمؤسسات البحث الأكاديمي والمؤسسات الإنتاجية في سبيل تطوير المفاعلات الحرارية الموجودة لديها [2].

استفادت الصين على صعيد الطاقة الكهرومائية من وفرة الأنهار الموجودة فيها لبناء قدرة التوليد الكهرومائي إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال إذ تستطيع الصين توليد 2920 مليار كيلو واط / ساعة عبر استخدام محطات توليد الطاقة الكهرومائية وتحاول الصين تطوير هذه القدرة فضلا عن تطوير قدرات توليد الطاقة باستخدام الرياح [3].

وتسعى الصين إلى تطوير تكنولوجيا استخراج الغاز الطبيعي [4] وتكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية [5].

---

(1) للمزيد أنظر: (الصين تعتزم صنع شمس اصطناعية تقدم طاقة لا تنضب) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي http://arabic.people.com.com .

(2) أنظر : (الصين تستثمر أكثر في دراسة المفاعلات النووية الحرارية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn.

(3) للمزيد أنظر : (موارد الطاقة والرياح والمياه والشمس في الصين) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي: http://ar.chinabroadcast.cn.

(4) للمزيد أنظر:(استراتيجية الطاقة الصينية تتمركز في تطوير الغاز الطبيعي والطاقة النووية) مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:http://china.org.cn.

(5) للمزيد أنظر : (الصين تصبح مركزا لتدريب تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : http://service.china.org.cn .

وتستخدم الصين تكنولوجيا استخراج الجليد القابل للاشتعال * من أعماق الأرض [1].

يتضح من ذلك إن التقدم الذي تشهده التكنولوجيا الاستخراجية في الصين يعد دليلا واضحا على تطور القدرة التكنولوجية لهذه الدولة في نمط التكنولوجيا الصناعية بشقها ألاستخراجي الذي يمثل مكونا من مكونات القدرة التكنولوجية لهذه الدولة وينعكس في تعزيز القدرة الشاملة لها .

2. التكنولوجيا التحويلية :

أزداد باستمرار تقدم تكنولوجيا الصناعة التحويلية في الصين و تمثل صادرات هذه الصناعة نسبة 91% من أجمالي صادرات الصين في عام 2005 [2] .

وتضم الصناعة التحويلية في الصين منتجات الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة ما يأتي :

أ - الصناعة الخفيفة وتشمل [3]: (صناعة الورق والماكينات والأملاح والأطعمة والسليكات والبلاستك وأدوات الإنارة والأدوات الكيمياوية يومية الاستخدام

---

* يعد (الجليد القابل للاشتعال) من مصادر الطاقة النظيفة والذي ربما يشكل مستقبلا مصدرا استراتيجيا للطاقة ويتكون هذا الجليد من مادة بلورية بيضاء وصلبة تتركب من الماء والغاز الطبيعي (غاز الميثان) موجودة في الطبقات الرسوبية عند الأرصفة القارية تحت درجة حرارة وضغط معين يمكن توليد طاقة عالية منها عند اشتعالها.

- للمزيد أنظر : (الجليد القابل للاشتعال طاقة استراتيجية جديدة) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.arabic.peopledaily.com.cn .

(1) للمزيد أنظر : (نجاح الصين في استثمار الجليد القابل للاحتراق) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn.

(2) أنظر : (الصين تحافظ على معدل نمو قدرة 8 بالمائة حتى عام 2010) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : http://arabic.people.com.cn

(3) (الصناعة الخفيفة وصناعة الغزل والنسيج) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn.

والمنتجات الكهربائية والملابس والمنتجات الجلدية وتضم هذه الصناعة 300 ألف نمط من المنتجات).

ب - الصناعة الثقيلة وتضم [1] : (منتجات الحديد والصلب والصفائح الفولاذية وأنابيب النفط إذ تنتج الصين أكثر من 1400 نوع من الفولاذ وحققت اكتفاء ذاتي بنسبة 90% في هذا المجال فضلا عن إنتاج الآلات الميكانيكية الزراعية والهندسية والمقاييس والآلات العادية والثقيلة الخاصة بالتعدين والماكينات والأجهزة الكهربائية وكراسي المحامل والسيارات وآلات الأطعمة وأفران الصهر العالي وآلات السكب ومعدات توليد الكهرباء ومعدات استخراج الفحم وآلات تنقيب النفط وآلات الصناعة الكيماوية وخطوط إنتاج الزجاج) .

تعمل الصين على الاستفادة من إمكاناتها التكنولوجية المتزايدة في هذا النمط من التكنولوجيا لتطوير هيكلية اقتصادها الوطني بشكل عام وهيكلية الإنتاج الصناعي بشكل خاص وبما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه المنتجات و الاستفادة من الفائض لأغراض التصدير وجني العوائد المالية الكبيرة .

ثالثا:تكنولوجيا الخدمات : حققت الصين تقدما ملموسا في تطوير تكنولوجيا الخدمات بما يستجيب والمتطلبات المجتمعية المختلفة ففي مجال الخدمات الصحية مثلا نجحت الصين في تطوير قدراتها التكنولوجية على صعيد الأجهزة الطبية والقيام بفرز مجموعة الفيروسات المسببة لمرض (السارس) فضلا عن جهاز يقوم بوظيفة (الكاشف) الذي يقوم بتشخيص هذا المرض وقيام الصين بإنتاج مجموعة من الأدوية المضادة لهذا المرض واللقاحات الضرورية لعلاجه (وإن كانت هذه اللقاحات لا تزال في طور التجارب

---

(1) للمزيد أنظر : (الصناعات الثقيلة) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn.

السريرية) [1] فضلا عن القيام بتطوير العلاجات الصينية التقليدية بما يتواكب مع تطور العلاجات في العالم [2] .

أما على صعيد تكنولوجيا خدمات التعليم فقد عملت المؤسسات التعليمية في الصين على تطوير أساليب التعلم فيها بما يواكب المستوى المتقدم لهذه الأساليب في العالم وهذا ما أنعكس في زيادة قدرة الباحثين الصينيين على تطوير إمكاناتهم البحثية يوما بعد آخر فمثلا قفزت رسائل البحوث العلمية التي ينشرها الباحثون الصينيون إلى المركز الخامس عالميا إذ وصل عدد الرسائل المسجلة في منظومات الفهارس الثلاث الكبرى العالمية (فهرس الاقتباسات العلمية وفهرس الهندسة وفهرس مؤتمرات العلوم والتكنولوجيا) إلى 77395 رسالة بحث محتلة 5.37% من مجموع رسائل البحوث المنشورة في العالم عام 2003 بزيادة سنوية تقدر بـ 0.97% عن الأعوام السابقة [3].

يوضح هذان المثالان التنامي المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الخدمات في الصين والسعي المتواصل الذي تقوم به الصين للارتقاء بهذا النمط من التكنولوجيا نظرا لما يمارسه من أثر في تطوير أشكال وأنماط التكنولوجيا كافة الموجودة في هذه الدولة .

---

(1) أنظر : (النتائج العشر للتقدم العلمي والتكنولوجي في عام 2003) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت مصدر سبق ذكره.

(2) للمزيد أنظر : كريغ سيمونز يجهد النظام الطبي الصيني ليستجيب إلى فيض من الشركات الغربية التي تختبر أدوية جديدة مجلة Newsweek باللغة العربية العدد 254 الكويت 2005 ص ص 54 55 .

(3) أنظر : (القدرة العلمية والتكنولوجية الواقعية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : http://service.china.org.cn

المطلب الثالث : التكنولوجيا المتقدمة في الصين

شهدت أنماط التكنولوجيا المتقدمة في الصين تقدما متزايدا ومتسارعا في الوقت نفسه، مما أدى إلى تنامي صناعات التكنولوجيات المتقدمة حيث وصلت قيمة صادرات التكنولوجيا العالية في الصين إلى 12.82 مليار دولار عام 2004 بنسبة زيادة سنوية مقدارها 74.3% [1].

ويمكن ملاحظة أبرز جوانب هذا التطور عبر الإنجازات التكنولوجية المتحققة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والحكم بعد ذلك على مدى التطور الذي وصلت إليه الصين في هذه المجالات والتي سيتم تناولها كما يأتي :

1. تكنولوجيا المعلومات (المعلوماتية) :

حققت الصين مجموعة من الإنجازات المهمة في إطار تكنولوجيا المعلومات يمكن تلمس أبرزها عبر قدرة المؤسسات التكنولوجية الصينية على تصميم وصنع الرقاقات الإلكترونية المتكاملة [2] التي تعد عنصر مهم من عناصر تكنولوجيا المعلومات و نجاح الصين في صنع (خادم المعلومات) أو الـ (servir) العملاق الذي يتمكن من معالجة 100 تريليون من البيانات ويمكن استخدامه في مجالي الحساب العلمي عالي الأداء والخدمات المعلوماتية في آن واحد[3] .

---

(1) أنظر : (الصين تتوقع وصول صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة إلى 150مليار دولار) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : http://service.china.org.cn

(2) مينغ زينغ بيتر جي . ويليامسون التنانين الرابضة مجلة الثقافة العالمية العدد 128 الكويت 2005 و ص 74

(3) أنظر : (النتائج العشر للتقدم العلمي و التكنولوجي في عام 2003) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت مصدر سبق ذكره.

إن تحقيق الصين لهذين الإنجازين يضع هذا البلد على مستوى التنافس العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات .

2. التكنولوجيا الإحيائية :

تمكنت إحدى مؤسسات البحث العلمي في الصين عام 1999 من توليد تراتب الـ (DNA) الذي يمثل هيكلية الجينات البشرية وطبيعة المورثات التي تحتويها الخلايا في جسم الإنسان وتمكنت مؤسسات البحث العلمي في الصين من وضع 8000 تراتبا جينيا للبشر وهذا ما مكن المختصين من إنجاز العديد من الاختراعات المتعلقة بهذا النمط من التكنولوجيا مثل تطوير رقاقة بروتينية تساعد على تشخيص حالات عدة من السرطان [1] .

نجحت الصين في تربية أول عجل وراثيا عام 1999 [2] وتحاول الاستفادة من ذلك اقتصاديا حيث شرعت مراكز البحوث في الصين محاولة تحسين إنتاجية حيوان (الياك)* ذو الأهمية الاقتصادية من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الإحيائية [3] كما نجحت في تحسين سلالات الأرز الهجين بهدف زيادة إنتاجيته [4] وبذلك تحاول الصين عبر استخدام التكنولوجيا الإحيائية تحقيق منافع اقتصادية وذلك يعكس تخطي الصين لمراحل البحث الأولي في هذا المجال (التكنولوجيا الإحيائية) والوصول إلى مرحلة توظيف نتائج البحث العلمي اقتصاديا.

---

(1) للمزيد أنظر : مينغ زينغ بيتر جي . ويليامسون مصدر سبق ذكره ص 73 75.

(2) أنظر : (التكنولوجيا العالية والجديدة) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

* يدخل حيوان الياك عنصر أساس في صناعة الأغذية والجلود شأنه شأن بقية أصناف الماشية التي يتم الاستفادة منها في صناعات اللحوم والألبان والجلود مثل الأبقار والأغنام وغيرها.

(3) أنظر : (الصين تنجح في تربية أول ياك اصطناعيا) مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

(4) أنظر: (النتائج العشر للتقدم التكنولوجي في عام 2003) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت مصدر سبق ذكره .

إن ذلك يعني أن الصين تحقق تقدما متزايدا في هذا النمط مـــن التكنولوجيـــا وهي بذلك تواكب التطورات التي يشهدها العالم على صعيد الإنجـــاز والابتكـــار العلمي في مجالات التكنولوجيا الإحيائية .

3. تكنولوجيا الفضاء :

استكملت الصين عام 2003 نظام الأقمار الـــصناعية حـــول الأرض وذلـــك بإطلاقها 70 قمرا صناعيا [1] إذ بـــدأت منـــذ عـــام 1970 بـــإطلاق الأقمـــار الاصطناعية وذلك باستخدام الصاروخ الناقـــل (لـــونج مـــارش) أي (المـــسيرة الكبرى) وتمكنت الصين منذ عام 1999 من إطلاق أول سفينة فـــضائية باســـم (شنشو) أي (السفينة السحرية) [2] وتم عام 2001 إطلاق (شنشو2) التي قامـــت بالدوران 108 مرة حول الأرض وتم إطلاق (شنشو3) عام 2002 و(شنـــشو4) عام 2003 [3] وتم إطلاق أول مركبة صينية تحمل إنسانا في عام 2003 باســـم (شنشو5) وقامت بـــ 14 دورة حول الأرض [4] وتم إطلاق (شنشو6) في عـــام 2005 للقيام بتجارب علمية متعددة الأغراض [5] وتهدف الصين إلـــى إرســـال مركبة غير مأهولة إلى الفضاء بحلول عام 2010 [6].

---

(1) أنظر : (الصين تطلق قمرا صناعيا جديدا للملاحة) مقالة منشورة في شبكة الإنترنـــت على الموقع التالي : www.people.com.cn.

(2) أنظر: (صناعة الطيران والفضاء) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت علـــى الموقـــع التالي : www.china.org.cn.

(3) أنظر: هاني الدعليس (المركبة السحرية ستصعد بالتنين نحو القمر) مقالة منشورة فـــي شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.islamonline.net.

(4) أنظر: (الصين تطلق مركبتها الثانية إلى الفضاء) مقالة منشورة في شـــبكة الإنترنـــت على الموقع التالي : www.ashkra.com.

(5) أنظر: (ثاني صاروخ صيني مأهول يصل إلى مدار الأرض) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.bbcarabic.com .

(6) أنظر: (طموحات الصين الفضائية) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت بعنـــوان علـــى الموقع التالي : www.bbcarabic.com.

تمثل هذه الإنجازات على مستوى تكنولوجيا الفضاء دليلا واضحا على التقـــدم الذي حققته الصين في هذا الميدان من ميادين التكنولوجيا المتقدمة مع العلم بـــأن تحقيق الإنجازات التكنولوجية في مجال الفضاء يستلزم إمكانات علمية وإداريـــة ومالية هائلة ينبغي توفراها في الدولة التي تمتلك هذا النمط من التكنولوجيا وهو ما ينطبق على الصين إذ تمثل الإنجازات الفضائية المتواصلة لهذه الدولة دلـــيلا على امتلاكها للبنية التحتية والقدرة التكنولوجية التي تمكنها من امتلاك هذا النمط من التكنولوجيا .

إن وجود هذه الأنماط من التكنولوجيا المتقدمة في الصين، يعكـــس المـــستوى المتقدم الذي وصلت إليه بشكل عام في ميادين التكنولوجيا المختلفة وبذلك يمكن القول إن الصين تعد من الدول المتقدمة تكنولوجيا بالاستناد إلى وجـــود الأنمـــاط التكنولوجية المتقدمة فيها والتطور الذي تشهده يوما بعد آخر.

المبحث الثالث : مؤشرات التقدم التكنولوجي في الصين

إن اعتماد مؤشرات محددة زمنيا وعدديا لإعطاء صورة واضحة لمدى التقدم التكنولوجي في الصين يقتضي ملاحظة المؤشرات المتعلقة بالأنفاق في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ومراكز البحث العلمي والعلماء والإنجازات العلمية المتحققة ومستوى التقدم في مجال الاتصالات وعلوم وتكنولوجيا الفضاء واستخدام الطاقة الذرية ومستوى استهلاك الطاقة ونسبة إنتاج السلع ذات الطبيعة التكنولوجية والتعليم العلي وبعض المؤشرات الملحقة الأخرى وكما يأتي :

أولا : التعليم العالي

تعد مؤشرات التعليم العالي مقياسا لوجود البنية التحتية الحقيقية للتقدم التكنولوجي ويوضح الجدول رقم (1) عدد الجامعات في الصين لسنتين مختلفتين وكما يأتي:

عدد الجامعات	السنة
1022	1998
2236	2004

الجدول رقم (1) (عدد الجامعات الصينية في عامي 1998 و 2004)

الجدول من أعداد الباحث اعتمادا على المصدرين الآتيين :

1. عبد الرحمن تيشوري تجربة الصين في مواجهة العولمة بحث منشور في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.minshawi.com
2. (التعليم العالي) مقالة منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع الآتي : www.china.org.cn

يلاحظ من عبر الجدول رقم (1) الزيادة المتحققة في عدد الجامعات الصينية في غضون خمس سنوات ولكنها على الرغم من ذلك لا ترقى إلى تغطية الحجم السكاني الهائل لدولة الصين الذي يتجاوز المليار نسمة .

ويوضح الجدول الرقم (2) عدد طلبة التعليم العالي،حملة شهادات الماجستير حملة شهادات الدكتوراه وما بعد الدكتوراه في الصين لسنوات مختلفة وكما يأتي :

المؤشر	العدد	السنة
عدد الطلبة والطالبات في الجامعات الصينية (دراسة أولية)	**20.000.000**	**2004**
عدد المقبولون في الجامعات والمعاهد الصينية للدراسات العليا (الماجستير و الدكتوراه)	165**000**	**2001**
عدد حملة شهادة ما بعد الدكتوراه	**30000**	**2005 1985**

الجدول رقم (2) : (مؤشرات عدد الملتحقين بالدراسة الجامعية الأولية والحاصلين على الشهادات العليا في الصين لسنوات مختلفة)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

1. عبد الرحمن تيشوري تجربة الصين في مواجهة العولمة بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.minshawi.com
2. (التعليم العالي) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع الآتي : www.china.org.cn
3. (الصين تربي اكثر من 30 ألف باحث لما بعد الدكتوراه خلال العقدين الماضيين) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

ثانيا : العلماء والانجازات العلمية

يمثل مؤشر العلماء والانجازات العلمية مقياسا لمدى الانجاز العلمي والتكنولوجي المتحقق وفيما يأتي مجموعة من المؤشرات المتعلقة في هذا الجانب لسنوات محددة كما يوضحها الجدول رقم (3) :

المؤشر	العدد	السنة
المتخصصون بالعلوم والتكنولوجيا	29.180.000	2002
براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص)	5	2002
المنجزات التكنولوجية	522.000	2003 - 1981

الجدول رقم (3) : (مؤشرات عدد العلماء و الإنجازات العلمية في الصين)

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

(1) (اكثر من 4000 عقد لاستقدام التكنولوجيا الى الصين في النصف الأول من هذا العام) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي: http://service.china.org.cn

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعـــام 2005 New York 2005 ص263

ثالثا: الأنفاق في مجالات العلوم والتكنولوجيا:

يمثل الجدول رقم (4) نسبة أنفاق الصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا وكما يأتي:

المؤشر	النسبة المئوية أو العدد	العام
نسبة الإنفاق على الأبحاث والتنمية قياسا إلى إجمالي الإنفاق	%1.2	1997 2002
العقود التكنولوجية الموقعة من قبل الدولة	280000	2004

الجدول رقم (4) (نسبة أنفاق الصين في مجالات الأبحاث والتنمية قياسا إلـــى أجمـــالي الأنفاق العام من عام 1997 2002 وعدد العقود التكنولوجية الموقعة في عـــام 2004 من قبل دولة الصين مع أطراف أخرى).

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية :

(1) (مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالية والجديدة) مقالة منشورة في شبكة الانترنـــت على الموقع التالي : http://service.china.org.cn

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريـــر التنميـــة البـــشرية للعـــام 2005 New York 2005 ص263.

رابعا : مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجيا

يمثل الجدول رقم (5) المؤشرات المتعلقة بمؤسسات البحث العلمي والتكنولـــوجي وكما يلي :

المؤشر	العدد	السنة
مؤسسات العلوم والتكنولوجيا المختصة بالبحث التطوير	70.000	1999
مؤسسات التكنولوجيا العالية	25.000	2044

الجدول رقم (5):(المؤشرات المتعلقة بمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي في الصين)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

(1) أود يد شينكار العصر الصيني ــ القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21 ترجمة مركـــز التعريب والبرمجة الدار العربية للعلوم بيروت 2005 ص144 .

(2) (مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالية والجديدة) مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع الآتي : http://service.china.org.cn.

خامسا : وسائل الاتصال

يمثل الجدول رقم (6) مجموعة من المؤشرات المتعلقة بشبكة الانترنت في الصين ووسائل الاتصال الأخرى وكما يأتي :

المؤشر	العدد	السنة
مستخدمو الإنترنت (لكل ألف شخص)	46	2002
الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)	209	2003
المشتركون في الهاتف النقال (لكل ألف شخص)	215	2003

الجدول رقم (6) : (مؤشرات استخدام وسائل الاتصال في الصين)

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البـــشرية للعـــام 2004 New York 2004 ، ص 181 .

(2) برنامج الأمم المتحدة النمائي ، تقرير التنميـــة البـــشرية للعـــام 2005 New York 2005 ، ص 263 .

سادسا : مؤشرات الطاقة

يوضح الجدول رقم (7) مجموعة من المؤشرات التي تبين جانبا من اوضاع الطاقة في الصين وكما يأتي:

المؤشر	العدد	السنة
استهلاك الفحم (بآلاف الأطنان)	1.294.920	1998
استهلاك النفط (بآلاف الأطنان)	198.180	1998
استهلاك الكهرباء (بمليارات الكيلو واط)	1159.8	1998
محطات الطاقة النووية	4	2004
نسبة مساهمة الطاقة النووية من إجمالي استهلاك الطاقة %	%1.4	2004

الجدول رقم (7) : (مؤشرات استهلاك الطاقة في الصين)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

(1) Wang Yan-Zhong , The puzzling phenomenon of china's high economic and decline of energy consumption, A report published on internet location address : www.iwep.org.cn

(2) (الصين تبني محطات الطاقة النووية لتخفيف نقص الكهرباء) مقالة منشورة في شبكة الانترنيت على الموقع التالي : www.xinhuanet.com.

سابعا : مؤشرات تكنولوجيا الفضاء

تظهر في الجدول رقم (8) بعض من المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء في الصين وكما يأتي :

المؤشر	العدد	السنة
الأقمار الصناعية	70	2003
المركبات الفضائية	6	2005
رواد الفضاء المحترفين	14	2003

الجدول رقم (8) : (بعض المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء في الصين لسنوات مختلفة)

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية:

(1) (الصين تطلق قمرا صناعيا جديدا للملاحة)، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.people.com.cn .

(2) (نجاح الصين في إطلاق أول مركبة فضائية مأهولة) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي :http://arabic.people.com

ثامنا : صادرات التكنولوجيا العالية

يوضح الجدول رقم (9) حصة بعض الشركات الصينية في صادرات السوق العالمية من المنتجات عالية التكنولوجيا وكما يأتي :

الشركة	المنتجات	الحصة من السوق العالمية	العوائد بمليارات الدولارات	السنة
هواوي للتكنولوجيا	المبدلات والموجهات لشبكات الألياف البصرية والهاتف النقال للشبكات عريضة الحزمة والشبكات المحلية	%3	2.7	2002
مجموعة ليجند	الحواسب الشخصية حواسب المفكرات اللوحات الأم الأجهزة الكفية المخدمات وأجهزة الهاتف النقال	%20 من اللوحات الإلكترونية الأم	6.2	2002
مجموعة سيتشوان تشانغهوان للإلكترونيات	أجهزة التلفزيون الملونة أجهزة الإسقاط الخلفي مكيفات الهواء مسجلات ال(دي في دي) ومسجلات الملفات الموسيقية(أم بي ثري) والبطاريات	-	0.153	2002

الجدول رقم (9) : (مساهمة بعض الشركات الصينية في السوق العالمية لبعض المنتجات ذات التكنولوجيا العالية) المصدر : مينغ زينغ ، بيتر جي . ويليامسون ، التنانين الرابضة ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 128 ، الكويت ، 2005 ، ص60.

يمكن الاستنتاج عبر المؤشرات السابقة مستوى التقدم التكنولـــوجي الـــذي حققته الصين في مجالات العلماء والإنجازات العلمية مؤسسات البحـــث العلمـــي والتكنولوجي ، تكنولوجيا الفضاء وصادرات التكنولوجيـــا العاليـــة ، إلا إن هـــذه المؤشرات تظهر بطأ تشهده مؤشرات التعليم العالي ، الأنفاق في مجالات العلـــوم والتكنولوجيا وسائل الاتصال والطاقة قياسا إلى حجم السكان في الصين ، حجم الاقتصاد وجغرافية هذه الدولة إلا إن هذا البطئ لا يعني انه حالـــة مزمنـــة إذ يمكن تحقيق تقدم ملموس في المؤشرات التي تشهد البطئ بسبب وجـــود البنيـــة التحتية الملائمة للتقدم والمتمثلة بالمتغيرات الـــسكانية الاقتـــصادية والـــسياسية إضافة إلى مؤشرات التقدم التكنولوجي التي تمت الإشارة أليها بما يرجح تحقق التقدم في مؤشرات التكنولوجيا كافة في الصين مستقبلا .

إن ما تم تناوله في هذا الفصل يعطي صورة واضحة نسبيا عـــن مـــستوى التقدم التكنولوجي في الصين ولكنه لا يعطي الدرجة نفسها من الوضوح لصورة التفاعل بين التكنولوجيا والنظام السياسي وهذا يستلزم إعطاء صورة بالقدر نفسه من الوضوح للطرف الثاني من المعادلة والمتمثل بالنظام السياسي الصيني.

توطئه

مارس النظام السياسي في الصين ومـــا يـــزال ، دورا أساســـيا فـــي النظـــام الاجتماعي العام ، ومؤسساته المختلفة ، شانه شان بقية الأنظمة السياسية الاخرى في العالم ، ولكن طبيعة وخصائص المجتمع الصيني ، فرضت علـــى النظـــام ، وظائف اخرى داخل الدولة ، امتاز بها النظام في الـــصين عـــن معظـــم الـــنظم السياسية الاخرى ، ومنها كيفية التعامل مع التكنولوجيا لغـــرض حـــل المـــشاكل العامة ، وتحقيق الأهداف المجتمعية ، وهذا يدعو إلى ضرورة فهم حقيقة النظـــام السياسي الصيني ، انطلاقا من فهم بيئته الداخلية والخارجية ، وأبرز المـــشكلات الداخلية التي يواجهها ، وهذا ما يتسم تناوله في المبحث الأول ، ليتم بعد ذلك تتبع مراحل تطور النظام تاريخيا ، والممتدة منذ تأسيس جمهورية الصين الـــى الآن وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث ، فخـــصص لتنـــاول مؤسسات النظام السياسي الصيني ، انتهاء بأبرز القوى الفاعلة فيـــه ، والمتمثلـــة بالحزب الشيوعي الصيني .

المبحث الأول : بيئة النظام السياسي في الصين

تقتضي دراسة النظام السياسي في الصين ،دراسة المتغيرات البيئية المؤثرة في أدائه ، سواء أكان على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، وبيان طبيعة هذه المتغيرات ، وما توفره من دعم للنظام السياسي ، بمختلف صوره ، أو ما تسببه من إعاقة في محاولاته لحل المشاكل الداخلية أو الخارجية ، وما يسببه التلكوأ في تلبيتها من مشاكل للنظام السياسي في إطار بيئته الداخلية .

المطلب الأول : البيئة الداخلية للنظام

تتضمن البيئة الداخلية للنظام السياسي الصيني ، مجموعة من المتغيرات ، التي تؤثر في طبيعة ، وأنماط العلاقات القائمة بينه ، وبين الأنظمة الاجتماعية الفرعية الاخرى وفي إطار مؤسساته الداخلية ، و علاقتها بالمجتمع ، واهم هذه المتغيرات هي :

1. **المتغير الجغرافي :**

تحتل الصين المرتبة الثالثة عالميا ، من حيث المساحة ، بعد روسيا الاتحادية وكندا [(1)] حيث يبلغ طول الصين حوالي 5500 كم ، من الشمال الى الجنوب ،أما العرض فيبلغ 5200 كم ، من الغرب الى الشرق [(2)] ويبلغ طول الحدود البرية للصين، حوالي 19.955.32 كم ، أما الحدود الساحلية ، فيبلغ طولها ما يقارب 14.000.9 كم ، وتحد الصين منغوليا شمالا ، وروسيا ، وكوريا الشمالية ، من جهة الشمال الشرقي ، ويحدها البحر الأصفر ، وبحر الصين الشرقي من جهة الشرق ، وتحدها فيتنام ، ولاووس ، وميانمار(بورما) ، والهند ، وبوتان ، والنيبال ، من جهة الجنوب ، وتحدها الباكستان ، من جهة الجنوب الغربي ، وأفغانستان ، وقرغيزستان ، وكازاخستان ، من جهة الغرب ، وتحد الصين كوريا

---

(1) د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 433 .

(2) د. جودة حسنين جودة ، جغرافية أوراسيا الإقليمية ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 401 .

الجنوبية ، واليابان بعد البحر الأصفر ، والفلبين ، التي تقع وراء بحـــر الـــصين الجنوبي [1]، انظر الخارطة رقم (3) :

الخريطة رقم (3) (الصين والدول المجاورة)

المصدر : موسوعة ويكيبيديا ،نقلا عن موقعها في شبكة الانترنت:
http://ar.wikipedia.org

---

(1) Encyclopedia Britanica , Deluxe Edition CD.Rom , Copy right@2005 Encyclopedia Britanica , Inc.

إن اتصال الصين بالبر الأسيوي من جهة ، وبحريا بالمحيط الهندي والهـادي من جهة اخرى[1] ، جعلها تتمتع بميزة امتداد حدود السيادة الوطنية [2] إذ تتصل الصين ،على وفق ذلك ، بإقليم جنوب شرق أسيا ، وإقليم أسيا الباسفيك ، وإقلـيم الشرق الأقصى وشمال أسيا .

وتتمتع الصين ، بتنوع تضاريسي ومناخي ، بسبب سعة المساحة ، مما أدى الـى تنوع مواردها الطبيعية بشكل عام ، وتنوع الموارد الزراعية بشكل خاص ، وهو ما مكنها من الوصول الى شبه اكتفاء ذاتي في المحاصيل الزراعية [3] ، وتشتمل هذه المحاصيل على الذرة ، الصويا ، القمح ، الأرز ، الشاي ، السمسم ،القطن ، الجوت ، الحرير ، والكتان ، مع وجود المراعي الطبيعية ، والأخشاب التي تزخر بها الغابات ، بالإضافة الى الأسماك ، والنحـاس ، والألمنيـوم ، والقـصدير ، والرصاص ، والفوسفات ، و موارد الطاقة ، مثـل الفحـم ، الـنفط ، والطاقـة الكهرومائية [4] .

إن تمتع الصين ، بهذه الخصائص الجغرافية التي تمت الإشارة إليها ، تعد من مكونات القوة، التي اذا ما تم تفعيلها على مستوى قدرات الدولـة ، فـي إطـار القدرات الاخرى للدولة ، فإنها تصبح أساسا لتعزيز القـدرة الـشاملة للدولـة ، بأبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، وغيرها .

---

(1) د. صباح محمود محمد ، الصين دراسة في الجيوبولتك ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة بغداد ، د. ت ، ص 9 .

(2) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيـا مـع دراسـة تطبيقية على الشرق الأوسط ، ط2 ، دار النهضة العربية للطباعة والنـشر ، بيـروت ، 1979 ، ص 219 .

(3) انظر : شيوي قوانغ ، جغرافية الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكـين ،1987 ص - ص2 -84 .

(4) انظر : د. جودة حسنين جودة، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 431 -447 .

- للمزيد عن المجال الزراعي في الصين انظر : د. حسين أبو العينـين، جغرافيـة العـالم الإقليمية. - آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي ، ج1 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، ط10 ، د.ت ، ص - ص 611 -620 .

2. **المتغير السكاني :**

بلغ عدد سكان الصين عام 2005 ما يقارب 1.306.313.812 نسمة[1]،موزعين على 30 مقاطعة ، 570 مدينة ، 2166 محافظة ، و 48200 بلدة [2] ، ويوضح الجدول رقم (10) النسب المئوية ، من الفئات العمرية ، في الصين ، وكما يأتي :

الفئة العمرية (بالسنوات)	النسبة المئوية من مجموع السكان
0 14	%21.4
15 64	%71
65 فما فوق	% 7.6

الجدول رقم (10) : (النسب المئوية للفئات العمرية الى مجموع السكان في الصين) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وردت في بحث منشور على شبكة الانترنت بعنوان :The World fact book ، عنوان الموقع www.cia.org .

ويبلغ معدل النمو السكاني في الصين ، نسبة 9% ، بزيادة متوقعة لعدد السكان عام 2010 الى 1.4 مليار نسمة ، و1.5 مليار نسمة ، عام 2020 [3] إما متوسط الكثافة السكانية ، فيبلغ حوالي 134 نسمة /كم^2 الا ان هذه النسبة ، لا تتساوى في جميع مناطق الصين ، حيث تبلغ في المناطق الساحلية نسبة 400 نسمة /كم^2 ، وتبلغ 200 نسمة /كم^2 ، في المناطق الوسطى ، واقل من 10 نسمة /كم^2 في المناطق الغربية [4] .

---

(1) The World fact book , www.cia.org

(2) انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

(3) (توقعات بوصول تعداد الصين الى نحو 1.6 مليار نسمة في منتصف القرن الحالي) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://arabic.people.com.cn.

(4) انظر : معلومات عن الصين وردت في موسوعة ويكيبيديا ، في موقعها على شبكة الانترنت ، عنوان الموقع:http://ar.wikipedia.org.

ويمكن القول ، أن 90% من السكان ، يتوزعون في 40% من المساحة الكلية للصين ، فيما يتوزع 15% من السكان ، في 60% من هذه المساحة [1] .

يعود سبب هذا التباين في التوزيع الى تجمع السكان في مناطق النشاط الاقتصادي ، إذ تكثر الوظائف والخدمات ، وترتفع الأجور ، وهو ما يتوافر في المناطق الساحلية ، التي تحتوي أنماط الإنتاج المتقدمة ، المعتمدة على التكنولوجيا عالية المستوى ، وعلى العكس من ذلك ، تقل نسبة السكان في المناطق التي يكون فيها النشاط الاقتصادي منخفض ، وذلك في المناطق الغربية الداخلية من الصين .

3. **المتغير العسكري :**

بلغ تعداد جيش التحرير الشعبي الصيني عام 2002 ، زهاء 2.000.000 منتسب ، موزعين على 30.000 وحدة عسكرية ، وتسعى الصين في إطار ذلك الى تقليل هذا العدد بالاعتماد على الإمكانات التكنولوجية في المجال العسكري ، التي تسهم في تقليل مساهمة العنصر البشري في الجيش ، بما يحقق تخفيض تعداد الجيش في السنوات المقبلة [2] .

وتركزت العقيدة العسكرية للجيش الصيني منذ بداية تأسيسه على القيام بمهام متعددة ، مع قيامه بالمهام الدفاعية ، وذلك بالاستفادة من الميزة العددية المتوفرة فيه والتنظيم ، إذ شرع الجيش بمهام إنتاجية ، في المجال الزراعي والصناعي ، تم فيها تفضيل العنصر البشري في الإنتاج ، وإهمال النواحي التكنولوجية المتعلقة بالآلات وغيرها [3] ، إلا إن ذلك تغير بعد خوض الجيش الصيني للحرب في فيتنام في منتصف القرن العشرين ، اعتمادا على أسلوب (حرب الشعب) ، التي

---

(1) د. جودة حسين جودة ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص220 -221 .

(2) انظر : (منجزات الصين في تحديث الجيش) ، تقرير منشور في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : http://arabic.peopledaing.com.

(3) انظر : د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلية في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق ، 1996 ، ص 97 .

مثلت إستراتيجية الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) * ، المعتمدة علـــى العنـــصر البشري ، دون ايلاء الاهتمام الكبير للآلات ، مما أدى الى إخفاق الجيش في هذه الحرب عام 1979 ، وهذا ما دفع الزعيم الصيني (دنغ شـــياو بينـــغ) *، الـــى الشروع بعملية تحديث شاملة للجيش الصيني ، وكان جوهرهـــا الاعتمـــاد علـــى الجوانب الفنية والنوعية ، وايلاء العنصر التكنولوجي أهمية كبيـــرة ، والاهتمـــام بالنوع على حساب الكم [1] .

---

* ماو تسي تونغ (1893 -1976) يعد مؤسس جمهورية الصين الشعبية ، خاض في سبيل تأسيسها معارك عديدة ، حيث قاد الحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس عام 1921 ، في صراعه مع القوى المناوئة ، الى حين هزيمتها وتأسيس الجمهورية في عام 1949 ، وبدا على اثر ذلك بعملية بناء الصين ، الى حين وفاته ، للمزيد عن حياته انظر : ادغارسنو ، النجم الأحمـــر فـــوق الـــصين ، ترجمـــة كمـــال أبـــو الحـــسن وكمـــال العـــزة ، دار الطليعة ، بيروت ، ص - ص126 -222 ، و انظر كذلك : أيام في تاريخ مـــاو ، ملـــف السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47 1977 ، ص - ص 264 -268 .

* دنغ شياو بينغ (1904 -1997) ، يعد رائد الإصلاح والتحديث في الصين ، ويعـــد مـــن قيادات الحزب الشيوعي الصيني ، حيث انتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب عـــام 1945 ، وشغل عدة مناصب ، الى حين إبعاده عن السلطة عـــام 1966 ، وعـــاد إلـــى السلطة عام 1973 ، ليصبح زعيما للحزب الـــشيوعي الـــصيني عـــام 1978 ، ويبـــدأ مرحلة البناء والتحديث ، التي لا تزال مـــستمرة علـــى نفـــس الأســـس التـــي وضـــعها والى الآن ، للمزيد انظر : السيرة الذاتية للزعيم الصيني الراحل دنغ زياو بنغ ، الـــصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العـــدد 16 جامعـــة بغـــداد ، 1997 ، ص - ص 5 -57 .

(1) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظـــام الـــدولي ، 1978 -2010 مصدر سبق ذكره ، ص 132 .

ويوضح الجدول رقم (11) ، نسبة الإنفاق العسكري للصين ، قياسا الى الإنفـــاق الإجمالي ، لسنين مختلفة ، وكما يأتي :

السنة	نسبة الإنفاق العسكري قياسا الى الإنفاق الإجمالي
1979	%5.6
1980	%8
1994	%1.3
1997	%5.7
1999	%1.2
2004	%4.3

الجدول رقم (11) :(نسب الإنفاق العسكري في الصين لسنين مختلفة إلى الإنفاق الإجمالي)

الجدول من إعداد الباحث ، اعتمادا على المصادر الآتية :

1. وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 136 .
2. معلومات عن الصين منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.cia.org .
3. احمد الانباري ، السياسية الصينية الخارجية تجاه العــراق للفتــرة مــن 1990 -2001 رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2002 ، ص 69 .

ورغم التذبذب الذي يظهر في الجدول رقم (11) في نـــسبة الإنفـــاق العـــسكري الصيني ، إلا إن هذا الإنفاق ازداد بشكل مطرد ، منذ نهايـــة ثمانينـــات القـــرن العشرين ، والى بداية القرن الواحد والعـــشرين ، والـــى بدايـــة القـــرن الواحـــد والعشرين ، وكما هو مبين في الشكل رقم (1)

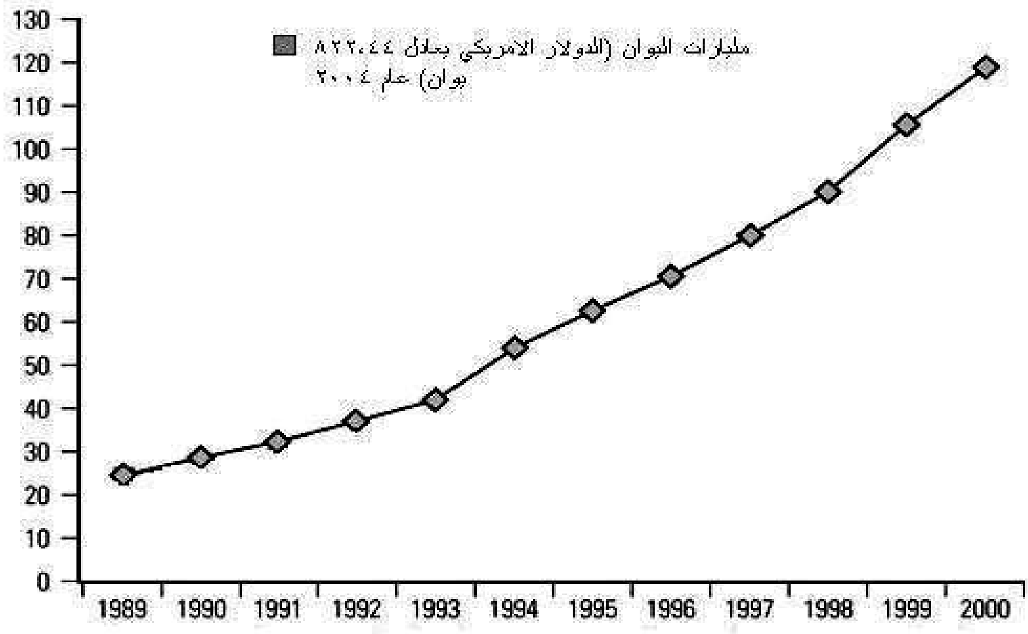

الشكل رقم (1) : (الإنفاق العسكري للصين في سنوات مختلفة)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي :

Richard A. Bitziger ,Analyzing Chinese military Expenditures , www .global security.org

عند ملاحظة الجدول رقم(11) والشكل رقم(1) ،ينبغي الأخذ في الاعتبار ما يلي :

أ. إن الأرقام والنسب التي وردت في هذين الجدولين ، لا تشمل مجالات الإنفاق في القطاع النووي ، والشرطة العسكرية ، وقوات الاحتياط ، والصفقات السرية ، الخاصة بتطوير الأسلحة الإستراتيجية ، كالطائرات والصواريخ [1].

ب. إن وجود التباين بين النسب والأرقام والنسب ، يعود بسبب إعلانها من قبل جهات رسمية ، أو جهات بحثية غير رسمية [2].

---

(1) انظر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) David M .Lampton and Gregory C .May, Managing U.S.- CHAINA Relations in the Twenty-first Century, the Nixon center , WASHINGTON , 1999, part1,P.P7-9

ج. إن تذبذب النسب في الجدول رقم (11) ، يرجعه بعض الباحثين الى التنازع الذي ساد ، بعد وفاة ماو تسي تونغ ، بين المؤسسة العسكرية ، والمؤسسة السياسية في الصين ، حول أولوية مجالات الإنفاق القومي [(1)] .

إلا انه وبشكل عام ، تهتم الصين بزيادة قدرتها العسكرية ، بوصفها متطلبا امنيا يمثل أولوية ، من أولويات سياسة الأمن القومي لأي بلد في العالم .

ويمكن تقسيم القوة العسكرية للصين كما يأتي :

1. الإمكانات التقليدية ، وتشمل :

أ . منتسبو الجيش ، ويتوزعون وفق الجدول رقم (12) ، وكما يأتي :

الصنف	عدد المنتسبين
القوة البرية	3.200.000 ضابط وجندي
القوة الجوية	490.000 طيار ومقاتل فني
القوة البحرية	350.000 مقاتل

الجدول رقم (12) (أعداد منتسبي الجيش الصيني موزعين على صنوفهم)

الجدول من إعداد الباحث ، بالاعتماد على المصدر الأتي :

د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق 1996 ، ص - ص106 -108 .

ب. القوة البرية وتنقسم إلى سلاح القوات المدرعة ، الذي يظهر تسليحه في الجدول رقم (13) ، وكما يأتي :

النوع	**العدد**
الدبابات	1200 وتشمل على دبابات قتال رئيسية ودبابات متوسطة وخفيفة
ناقلات الجنود	1600 ناقلة مصفحة

الجدول رقم (13) : (تسليح القوات المدرعة الصينية)الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر الأتي : د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين دار الجليل ، دمشق ، 1996 ، ص 106 .

---

(1) د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير، مجلة شؤون سياسية، العدد 4 1995، ص 148.

ويشمل سلاح المدفعية ، على الأسلحة المبينة في الجدول رقم (14) وكما يأتي :

النوع	العدد
قطع مدفعية ميدان متطورة مـــن عيـــارات 76 ، 85 ، 122 130 ، 152 ملم إضافة الى مدافع ذاتية الحركة من عيار 122 152 ملم	14000
راجمات صواريخ متعددة الفوهات ذات عيارات مختلفة	5500
مدافع مقطورة مضادة للدبابات من عيـــارات 82، 120 ، 160 ملم	8000
مدافع اقتحام ذاتية الحركة مضادة للدبابات	2000
مدافع مضادة للطائرات من عيارات مختلفة	35000
منصات اطلاق صواريخ هونفي 2 - المعادلة لصواريخ سام 2 روسية الصنع	100
صواريخ محمولة على الأكتاف من طراز هونفي 5 معادلة لصواريخ سام 7 -	إعداد كبيرة
صواريخ أرضية متحركة من طراز RBN - تعمـــل بـــالوقود الصلب	إعداد كبيرة

الجدول رقم (14) : (تسليح المدفعية الصينية)

الجدول من إعداد الباحث ، اعتمادا على المصدر الآتي :

د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق 1996 ، ص - ص106 -107 .

ج. القوة الجوية ، يبين الجدول رقم (15) ، هيكلية سلاح الجوي للصين ، وكمـــا يلي :

النوع	العدد
طائرات قتالية، تضم قاذفات إستراتيجية من طراز هونغ 6 ، هونـــغ4 وقاذفات تكتيكية من طراز هونغ 5 ، ومقاتلات هجومية مـــن طـــراز كيانغ 5 ، ومقاتلات معترضة من طراز جيان 8 ، جيان 7 ، جيـــان 7 -م ، و مقاتلات من طراز جيان 2، جيان 4 ، جيان 5 ، جيان 6 .	6000
طائرات نقل ثقيلة ومتوسطة	5000
طائرات عمودية متوسطة وثقيلة	600
طائرات تدريب قتالي وعملي	4000
صواريخ جو /جو من طراز (ب. -7) مصممة لمقاتلات جيـــان 8 جيان 7 -م ، تماثل صواريخ مـــاترا /550 الفرنـــسية ، وصـــواريخ (ب/ /-1) لطائرات جيان.	-

الجدول رقم (15) : (أسلحة القوة الجوية الصينية)

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر الآتي : د. خير الدين عبد الـــرحمن، القـــوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل، دمشق، 1996 ص 107.

أما القوة الجوية للأسطول، فيوضحها الجدول رقم (16) و كما يأتي:

النوع	العدد
طائرات قتالية متنوعة ، بما فيها من قاذفات تكتيكية من طـــراز هونغ 5	850
طائرات مقاتلة من طراز جيان 7 ، التي تماثل طائرة ميـــغ 21 روسية الصنع ، وطائرات جيان 6 ، التي تماثل طائرة ميغ 19 ، وطائرات جيان 5 ، التي تماثل طائرة ميغ 17 ، إضافة الـــى طائرات مضادة للغواصات وطائرات دورية متنوعة	700
طائرات نقل	50
طائرات عمودية من طراز زي 5 ، زي 8 (يوبر فريون)	50

الجدول رقم (16) (أسلحة القوة الجوية للأسطول الصيني)

الجدول من إعداد الباحث ، اعتمادا على المصدر الآتي :

د. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلية في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل، دمـــشق، 1996 ص 104.

د. القوة البحرية ، يبين الجدول رقم (17) ، تسليح القوة البحرية للصين ، وكما يأتي :

النوع	العدد
غواصات هجومية تشمل غواصات داكينج يو النووية ، وغواصات تقليدية من فئات ويسكي ، روميو،جولف ، مينج ، بعضها مزود بصواريخ CSSNX ذات الرؤوس النووية بمدى 2800كم ، وبعضها مزود بصواريخ كروز بمدى 1900كم .	150
سفن قتال تتضمن 14 مدمرة من طراز فودا (كوتلين) مسلحة بصواريخ سطح- سطح من طراز هاي بنغ -2 ، ومن طراز انشان.	45
فرقاطات من طراز جيانغ هو ، جيانغ دونغ ، جيانغ نان	25
سفن قتال صغرى ، بما فيها زوارق دورية ذات تسليح صاروخي من طراز صواريخ شيلكوم ، وأخرى ذات تسليح مدفعي ، أو زوارق طوربيد ، وزوارق هجومية سريعة من طراز هاي كو ، ومن طراز شنغهاي .	1600
سفن دعم ومساندة ودورية و إنزال	700

الجدول رقم (17) : (أسلحة القوة البحرية الصينية)

الجدول من إعداد الباحث ، اعتمادا على المصدر الآتي :

د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق 1996 ، ص 108 .

2. الإمكانات غير التقليدية ، وتشمل هذه الإمكانات ، بشكل أساسي ، على السلاح النووي الصيني ، ويوضح الجدول رقم (18) الإمكانات النووية للصين، وكما يلي :

النوع/ التصميم	القاذفات المنتشرة	أول انتشار	المدى بالكم	محصلة الانفجار	عدد الرؤوس النووية
1 - صواريخ ارض - ارض					
Df3	30 -40	1971	2.800	1×3×3 طن متري	50
Df4	20 -30	1980	4.750	1×3×3 طن متري	20
Df5	20	1981	12.000	1×4 -5 طن متري متعدد الرؤوس النووية (تحت الاختبار)	20 تقريبا
Df21	40 -50	1985	1800	1×200 -300 كيلو طن	36
Df25	0	قيد التطوير	1700	غير متوفرة	36
Df31	0	تم اختباره في عام 1999	8000	×200 -300 كيلو طن متعدد الرؤوس النووية	10 -20
Df41	0	قيد التطوير	12.000	250 كيلو طن متعدد الرؤوس النووية	12 قيد الإنشاء
2 - صواريخ بالستية منطلقة من البحر					
Junlang1	12	1986	2150	1×200 -300 كيلو طن	12
Junlang2	0	قيد التطوير	8000 - 9000	1×100 -200 كيلو طن	16 قيد الانشاء
3 - طائرات مقاتلة					
H6	120	1965	3.100	1 -3 قنابل من 10كيلوطن الى 3 طن متري	120
Q5	30	1970	400	قنبلة واحدة من 10 كيلو طن الى 3 طن متري	30

النوع/ التصميم	القاذفات المنتشرة	أول انتشار	المدى بالكم	محصلة الانفجار	عدد الرؤوس النووية
4 - أسلحة تكتيكية					
مدفعية / Srms منخفضة المدى					120
المجموع				ما يقارب 410 طن متري	400

الجدول رقم (18) : (الإمكانات النووية للصين عامي 2000 -2001)

المصدر:

- Anthony H. Cordesman , Arleigh A. Burke , Defending America- redefining the conceptual Borders of Homeland Defence , China and the US: National Missile Defense and Chinese Nuclear Modernization , CSIS , WASHINGTON , 2001 , P.14 .

إن الأرقام المتعلقة بالقدرة العسكرية للصين ، الواردة في الجداول (11 -18) والشكل رقم (1)، يتبين منها الأهمية التي تحظى بها هذه القدرة في الصين ، ومدى التطور الذي وصلت إليه التكنولوجيا ، وخصوصا فيما يتعلق بالقدرات النووية ، ولعل من أسباب التطور التكنولوجي ،الذي طرأ على القدرات العسكرية ، ما يأتي :

1. ازدياد الاهتمام بتطوير التعليم وتأهيل المختصين والفنيين في المجالات الدفاعية .
2. تأسيس حالة الترابط بين مؤسسات البحث العلمي ، والمؤسسات المختصة بإنتاج الأسلحة بسبب إدراك صناع القرار في الصين ، لمدى التخلف الذي أصاب النواحي التكنولوجية في هذا المجال ، قبل تطبيق سياسات الإصلاح والتحديث في الصين ، مع عدم القناعة بأسلوب (الحرب الشعبية) [1] .

---

(1) انظر : مايكل دي سوين و آخرون ، الصين ، في : زلمي خليل زاد ، التقييم الاستراتيجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 ص 217 .

يرى بعض المختصين ، رغم ذلك ، إن التقدم التكنولوجي للقوات المسلحة الصينية ، لا يزال متخلفا قياسا بالقوى العالمية ، مثل الولايات المتحدة ، لكنه في الإطار الإقليمي ، يعد مساويا ، إن لم يكن متفوقا ، على القوى الإقليمية الأخرى مثل الهند و الباكستان ، وغيرها من القوى الإقليمية [1] .

ومن الجدير بالذكر ، إن الصين تولي اهتماما للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، والاجتماعية ، على حساب الجوانب العسكرية ، وهذا ما يجعل القدرات العسكرية للصين ، في الوقت الحاضر ، تتركز في إطار استراتيجي دفاعي نسبيا ، لا يتجاوز المحيط الحيوي للدولة [2] وقررت الصين ، في إطار ذلك ، إدخال الجيش في عملية الإنتاج بهدف التقليل من أعباءه المالية ، إذ أصبحت المؤسسة العسكرية منافسا في سوق السلع المدنية ،إضافة الى إنتاج المعدات العسكرية ، إذ يمتلك الجيش الصيني حوالي 20.000 شركة ، حققت نجاحا سنويا يقدر بحوالي 7.5 مليار دولار ، في عام 1995 [3] .

ويظهر الجدول رقم (19) ، نسبة مساهمة الجيش ، في إنتاج مجموعة من السلع المدنية ، بالنسبة الى مجموع السلع المنتجة ، وكما يأتي :

القطاع	نسبة مساهمة المؤسسة العسكرية في الإنتاج
النسيج	%40
الأدوية	%10
الدراجات	%60
السيارات	9%

الجدول رقم (19): (مساهمة المؤسسة العسكرية الصينية في الإنتاج لقطاعات مختارة)

المصدر : وليد سليم عبد الحي / المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2000 ، ص 85 .

---

(1) انظر : د. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الإستراتيجية ، دار الرقيم للنشر والتوزيع ،بغداد 2004 ، ص - ص301-302 .

(2) انظر : مايكل دي سوين وآخرون ، مصدر سبق ذكره 218 .

(3) انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص83-85 .

إن ملاحظة النسب الواردة في الجدول رقم (19) ، تظهر رغبة الصين ، فـــي استخدام كافة الوسائل التكنولوجية المتاحة ، وحتى العسكرية منها ، لغرض دعــم عملية التنمية والتحديث ، الشاملة ، بأبعادها كافة ، الاقتصادية ، والاجتماعيــة ، وغيرها ، وذلك لا يمنع من استخدام المؤسسة العسكرية ، وتحميلها جــزء مــن أعباء تحقيق التنمية الشاملة .

4. المتغير الاقتصادي :

تزداد الآراء ، يوما بعد يوم ، عن ان الصين ، ربما ستصبح بعد مدة ليــست بالطويلة ، عملاقا اقتصاديا على مستوى العالم ، وتدعم هذه الآراء حججهــا فــي تنامي عدة مؤشرات اقتصادية ، متعلقــة بــالنمو الاقتــصادي ، والاســتثمارات الأجنبية ، حيث تعد الصين الأولى عالميا في مجال النمو الاقتــصادي ، وجــذب الاستثمارات الأجنبية [1] ، ويوضح الجدول رقم (20) ، مؤشرات النمو للاقتصاد الصيني ، وكما يأتي :

السنوات	معدل النمو
1960	5.4
1970 -1979	7.5
1980 -1989	9.3
1990	9.3
1991	8
1992	13.2
1993	13.4
1994	10
1995	14.5
1996	15
1997	8.8
1998	7.8

(1) للمزيد انظر : اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص21-55 .

السنوات	معدل النمو
1999	7.1
2000	8
2001	7.3
2002	8
2003	7.1
2004	9.5

الجدول رقم (20) : (معدلات النمو الاقتصادي في الصين لسنوات مختلفة)

الجدول من إعداد الباحث ، بالاعتماد على المصادر الآتية :

1. رين ثاو ، بانغ يونغ جي ، الصين سنة 2000 ، ترجمة د. غازي فيصل ، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1986 ، ص6 .
2. محمود القصاص ، العملاق الصيني يغير الحسابات في سوق النفط ، تقرير منشور في شبكة الانترنت على الموقع : http://news.bbc.uk/hi/arabic .
3. علي فياض ، الطريق الصيني الى القطبية المقومات العوائق الآفاق ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد98 1999 ، ص 31 .
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية 2003 ، منشورات الأمم المتحدة ص 9.
5. د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ،مجلة شؤون سياسية،العدد 4،1995 ، ص138 .
6. (الاقتصاد الصيني) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع الآتي : www.uschina.org .
7. د. محمد جواد علي ، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد16 1997 ، ص4 .
8. وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2000، ص69 .

يعاني الاقتصاد الصيني ، بالرغم من ذلك ، العديد من المشكلات ،وأبرزها مشكلة البطالة ، والتي تبلغ نسبتها 3.4% من مجموع السكان ، حسب إحصاء جرى عام 2003 [(1)] * ، ولكن ما يظهره الجدول رقم (20) ، يوضح مدى النجاحات التي حققها الاقتصاد الصيني على صعيد النمو ، خصوصا بعد عام 1979 أو ما بعده ، إذ شهد مرحلة بداية تحول اقتصادي في الصين ، تمثل في اعتماد الإنتاج على التكنولوجيا المتقدمة ، كأحد ابرز الأسس التي قام عليها هذا التحول .

5. المتغير الثقافي :

تعد الصين بلدا متعدد الثقافات ، حيث تضم عدة لغات وقوميات ولغات ، فضلا عن عدة أديان ومعتقدات ، أبرزها الديانة الإسلامية ، البوذية ، الكاثوليكية ، والبروتستانتية ، إضافة الى الديانة التاوية ، و تحتوي على 56 قومية ، أبرزها قومية الهان ، التي تشكل نسبة 93% من مجموع السكان ، وتحتوي الصين على 53 لغة منطوقة أو مكتوبة [(2)] ، فضلا عن التنوع الفلسفي في الصين ، الذي يمتد تاريخه إلى 4000 سنة ، مشكلا بنية الثقافة الصينية ، المحتوية لجميع الأنشطة الإبداعية ، الابتكارين المتوارثة من جيل الى جيل ، مكونة نظام ثقافي مستقل

---

(1) (المفهوم العلمي للتنمية يؤدي بالصين الى النهوض الشامل) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.10thnpc.org.nc.

* سيتم تناول المشكلات الاقتصادية للصين بشكل أوسع في المطلب الثالث من هذا البحث .

(2) للمزيد انظر : تشي ون ، الصين في عهدها الجديد ، ترجمة محمد أبو جراد ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1986 ، ص - ص 20 -22 ص - ص 102 -105 .

- وانظر كذلك : د. وصال العزاوي ، القوميات والأديان في الصين ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،1997 ، ص - ص21 -28 .

- وانظر كذلك : ياسر العمري ، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2003 ، ص - ص 148 -157 .

ورفيع، يتمتع بالهيكل المستقر والطبيعة المتجانسة [1] على رغم التنوعات الدينية ، القومية ، اللغوية ، والفلسفية ، التي يحتويها هذا النظام الثقافي .

المطلب الثاني: البيئة الخارجية للنظام الصيني:

تنظر الصين الى ببيئتها الخارجية على وفق تــصورين ، يتجــسد الأول فـــي طريقة تعاطيها مع الأقاليم المحيطة بها ، التي تمثل لها بعدا حيويا مهما ، ويدخل ضمن ما يسمى بمصطلح (الصين الكبرى) ، ذو الأبعاد الاقتصادية الثقافيـــة ، والاجتماعية ، التي تجمع الصين ، مع كل من هونغ كونغ ، وماكاو ، وتـــايوان ، ضمن وعاء الهوية الصينية ، الذي يمتد ابعد من ذلك الى دول مجـــاورة ، مثــل سنغافورة ، وغيرها ، التي تحتوي مجتمعاتها على مكونات اجتماعية ذات انتمـــاء صيني [2] .

تهدف الصين الى احتواء هذه البيئة ، لغرض الاستفادة منها في دعم قـــدراتها الاقتصادية ، والتكنولوجية ، بسبب التقدم الكبير ، الذي تمتاز به هذه المنـــاطق ، في كلا الجانبين لذا ، كان سعي الصين ، يتجه الى تحقيق (انـــدماج) بينهـــا ، وبين هذه المناطق ، وكما يأتي :

أولا : هونغ كونغ : كانت هونغ كونغ، تابعة للسيطرة البريطانية منذ عام 1842 وفقا لمعاهدة (نانجينج) [3] ، التي تم توقيعها في ذلك العام ، واستمر ذلك الوضع حتى عام 1984 ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين الصين وبريطانيا ، يحدد آليـــة عودة هونغ كونغ الى الصين [4] و تم في إطار هذا الاتفاق ، تحديد عـــام 1997 ليكون عام عودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية ، وتتمتع هونغ كونغ بالعديد من الإمكانات البشرية ، الاقتصادية ، والتكنولوجية ، حيث يبلغ عدد ســـكانها ، مـــا يقارب 6.2 مليون نسمة ، وتحتل المرتبة الثامنة ، عالميا من حيث حجم تجارتها ،

---

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص13-14.
(2) انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص20-21 .
(3) سفيان الصفدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .
(4) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص180 .

و تحتل المرتبة السابعة عالميا ، من حيث حجم احتياطياتها من العملـــة الـــصعبة ،وينخرط في مجال التعليم العالي ، نسبة 25% من شبابها [1] ، وهذا ما يعكـــس التطور الذي وصلت إليه مؤسساتها الاقتصادية ، والعلمية .

بدأت الصين بعملية (الدمج) عبر جذب الاستثمارات الاقتصادية ، من هونغ كونغ الى الأراضي الصينية ، في الفترة منذ عام 1986 -1997 ، تمهيدا لعودتها الى السيادة الوطنية ، ويوضح الجدول رقم (21) ، حجم استثمارات هونغ كونـــغ في الصين ، قياسا الى الاستثمارات الأجنبية ، في المرحلة التي سبقت عام 1997 ، وكما يأتي :

(1) انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين فـــي النظـــام الـــدولي 1978 - 2010 ، ص 86-87 .

إجمالي الاستثمارات الأجنبية (بمليارات الدولارات)	استثمارات هونغ كونغ (بمليارات الدولارات)	السنة
2,244	1,329	1986
2,647	1,809	1987
3, 74	1,428	1988
3,774	2,342	1989
3,755	2,119	1990
4,667	2,579	1991
11,292	7,706	1992
27,771	17,445	1993
33,946	19,823	1994
37,806	20,185	1995
42,4	22	1996

الجدول رقم (21) : (استثمارات هونغ كونغ قياسا بالاستثمارات الأجنبية في الصين للفترة 1986 -1996)

المصدر : د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية - الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 104 .

يشير الجدول رقم (21) ، الى مدى الدعم ، الذي وفرته هونغ كونغ للصين ، اقتصاديا ، عبر زيادة نسبة استثماراتها في الصين ، تمهيدا لعودتها ، وهذا ما عزز من قدرات الصين ، تكنولوجيا ، علميا ، اقتصاديا ، وسياسيا [1].

(1) للمزيد انظر : د. مها عبد اللطيف الحديثي ، عودة هونك كونك بداية لظهور الصين الكبرى والعظمى ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص - ص17 -20 .

ثانيا : ما كاو : خضعت ما كاو للسيطرة البرتغالية ، بشكل رسمي ، منذ عام 1878 ، وقامت البرتغال بإدارة شؤونها لغاية عام 1987 ، حينما وقعت الصين ، اتفاقية مع البرتغال ، لغرض استعادة هذه الجزيرة بحلول عام 1999 ، وتعد ماكاو مركزا تجاريا مهما ، و ينشط فيها قطاع الصناعة التحويلية المعدة للتصدير فضلا عن قطاعات السياحة والأعمال الإنشائية ، وترتبط بعلاقات وثيقة مع أوربا ،على الصعيد التجاري ، وتمثل عودتها الى الصين ، مكسبا اقتصاديا ، وتكنولوجيا مهما لها ، لما يتمتع به اقتصادها من مظاهر التقدم التكنولوجي ، لاسيما في قطاع الصناعة التحويلية ، مما ساعد في تطوير النشاط الاقتصادي داخل الصين ، وخصوصا في المناطق الداخلية ، ذات التكنولوجيا المتخلفة .

ثالثا : تايوان : بعد انفصال تايوان عن الصين منذ عام 1950 م ، اثر هزيمة حزب الكومنتانغ بقيادة تشيانغ كاي تشيك (*) ،أمام الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ ، لم تدخر الصين وسعا في محاولاتها المستمرة ، لاستعادة هذه

(*) اخذ تشيانغ كاي تشيك بالسلطة وزمام الأمر في الصين ، بعد وفاة (صن يات سن) مؤسس حزب الكومنتانغ ومؤسس جمهورية الصين ، وكان وصول تشيك الى سدة الحكم عام 1927 ، مثارا لغضب الشيوعيين داخل الصين ، وما إن وضعت الحرب العالمية أوزارها عام 1945 ، واندحر العدو الياباني فيها ، حتى جمع الشيوعيون قواهم ، لتبدأ الحرب الأهلية في الصين ، وتنتهي عام 1949 ، بانتصار الشيوعيين وعلى رأسهم ماو تسي تونغ ، وسيطرتهم على كافة أجزاء البر الصيني ، وفرار تشيانغ كاي تشيك مع فلول قواته المنهزمة الى جزيرة تايوان ، وتأسيسه لدولة ذات توجه لبرالي رأسمالي ، أثارت تعاطف الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي وفرت لها الدعم الاقتصادي والسياسي ، منذ تأسيسها عام 1950 ، وحتى الوقت الراهن .

- انظر : د. ميلاد أ. المقرحي ، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، منشورات ELGA مالطا ، 1999 ، ص - ص48 -50 .
- وانظر كذلك : هادي الجاوشلي ، دول العالم ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1986 ص192 - ص -194 .
- وانظر كذلك : د. محمد عبد الوهاب الساكت ، الموقف الصيني من القضايا العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد145 2001 ، ص 86 .

الجزيرة ، وبمختلف الوسائل ، نظرا لما تتمتع به هـذه الجزيـرة ، مـن أهميـة سياسية ،واقتصادية ، بالنسبة للصين ، حيث يمتاز اقتصاد هذه الجزيـرة بتقـدم تكنولوجي هائل ، استطاع أن يخترق سوق المنافسة العالمية ، بأكثر السلع تعقيـدا من الناحية التكنولوجية [1] ، لذلك تحاول الصين إبداء (مرونة) ، في التعامـل مع مسالة تايوان ، وتحاول الاستفادة من تجربة استعادتها لكل من هونـغ كونـغ وماكاو ، بالشروع في عملية جذب الاستثمارات التايوانية،إلى داخـل الأراضـي الصينية، وعلى الأخص إلى المناطق الساحلية [2] التـي تعـد نموذجـا للتطـور التكنولوجي والاقتصادي الذي تشهده الصين ، ووصلت استثمارات تـايوان فـي الصين الى ما يقارب 3.5 مليار دولار في عام 2000 [3] ويوضح الجدول رقـم (22) ابرز مجالات الاستثمارات التايوانية في الصين ، وكما يأتي :

القطاع الاقتصادي	نسبة الاستثمار %
المنتجات الالكترونية	22.9
المنتجات البلاستيكية	7.8
المنتجات الغذائية	8.5
المنتجات المعدنية	8.5
مواد كيمياوية	6.9
اخرى	45.03

الجدول رقم (22) : (مجالات الاستثمارات التايوانية في الصين)

المصدر : انس عادل الخنوس ، تايوان دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجـستير غير منشورة ،كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ، 2003 ، ص112 .

---

(1) انظر : أوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص 103 .

(2) د. عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص291 .

(3) World Investment Report , UN . NEW YORK, 2001, P.13.

نقلا عن : انس عادل الخنوس ، تايوان دراسة في الجغرافية السياسية ، رسـالة ماجـستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،2003 ، ص112 .

يتضح عبر الجدول رقم (22) إن اكبر نسبة من الاستثمارات التايوانية فـــي الصين ، تتركز في مجال الصناعات الالكترونية وهذا يعود الى حاجـــة الـــصين لتطوير قدرتها التكنولوجية ، وما تتمتـــع بـــه تـــايوان مـــن امتلاكهـــا للمعرفـــة والتكنولوجيا الكبيرة في هذا المجال ، إذ تحتل المركـــز الثالـــث عالميـــا ، بعـــد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان [1] .

إن استخدام الصين لوسيلة جذب الاستثمارات التايوانية إليها ، لا يعني تمسكها المطلق بهذه الوسيلة ، إذ تمتلك الصين عدة وسائل سياسية و عسكرية ، تحـــاول عبر التلويح بها ، تحقيق هدفها باستعادة تايوان [2] .

ورغم التجاذبات السياسية ، التي تتجه الى فرضيات انفـــصال تـــايوان عـــن الصين إلا إن الواقع يظهر عكس ذلك إذ يـــسير الاقتـــصاد التـــايواني باتجـــاه الاندماج مع الاقتصاد الصيني ، حيث صرحت السلطات التايوانية باستثمارات في الصين بلغت 11 مليار دولار في عام 1997 ، وارتفعت الى 19 مليار في عـــام 2001 ، لتصل الى 32مليار في عام 2002 ، وحاليا هناك 65% مـــن شـــركات الالكترونيات التايوانية الكبرى ، و 36% من الـــشركات المتوســـطة الحجـــم ، و 73% من الشركات الصغرى ، تقوم بعملية التصنيع في الصين ، بما يعكس عملية (هجرة التكنولوجيا) من تايوان الى الصين [3] ، وليس نقل التكنولوجيا .

---

(1) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين فـــي النظـــام الـــدولي 1978-2010 مصدر سبق ذكره ، ص 160 .

(2) انظر : دانييل بورشتاين ، ارنيه دي كيزا ، التنين الأكبر - الصين في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 271 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 ، ص - ص 164 -165 .

(3) دافيد هيل ، ليريك هيوهيل ، الصين تنطلق انفجار الاقتصاد الصيني ، ترجمة حمدي أبو كيلة ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 128 ،الكويت 2005 ، ص 86 .

ومن ملاحظة الواقع ، يبدو أن الصين تحاول في إطار (المرونة) التي تبتغي استخدامها مع تايوان ، الى ذكر المبدأ نفسه الذي اعتمدته في استعادة هونغ كونغ وماكاو ، والمتمثل بشعار (بلد واحد ونظامان) *، وربما هذا ما سيعزز من فرص الصين في استعادة هذه الجزيرة ، التي تمثل مصلحة إستراتيجية عليا ، للنظام السياسي الصيني .

تمثل مناطق (تايوان ، هونغ كونغ ، ما كاو) حالة من التداخل بين البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية للنظام السياسي الصيني ، إذ ترتبط بعض مكوناتها بالبيئة الداخلية للصين ، مثل المكونات الأمنية ، الثقافية ، والاجتماعية ، وغيرها ، بينما لا ترتبط مكونات اخرى بالبيئة الداخلية للصين بالدرجة نفسها ، مثل المكونات الاقتصادية ، والسياسية (المتعلقة بشؤون السياسة الداخلية والإدارة الذاتية) ، وغيرها ، مما يجعل من هذه المناطق ، نقاط التقاء بين الصين ، وبيئتها الخارجية ، المتمثلة بالوحدات الإقليمية ، والدولية ، لاسيما وان هذه المناطق أصبحت في السنوات التي سبقت عودتها للصين ، مراكز تجارية عالمية ، ومرتبطة باقتصادات كثيرة على الصعيد الدولي .

---

* يعد (دنغ شياو ينغ) رائد هذا المبدأ ، والذي يتلخص في النقاط الآتية :

1. قيام دولة صينية واحدة ، وان جميع الاراضي المستعمرة (تايوان ، هونغ كونغ، ما كاو) هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية .
2. السماح للنظام الاقتصادي الرأسمالي بالتعايش مع النظام الاقتصادي الاشتراكي في الصين الموحدة ، وهذا يعني أن الأجزاء التي تقبل الدخول في الوحدة مع الصين (تايوان ، هونغ كونغ، ما كاو) ، تستطيع أن تحتفظ بنظامها الرأسمالي السائد ، لمدة لا تقل عن خمسين عاما ، ولكن النظام الاقتصادي السائد في الدولة ككل هو النظام الاشتراكي .
3. تتمتع الأجزاء(تايوان ، هونغ كونغ، ما كاو)، التي تقبل التوحد مع الصين ، بدرجة عالية من الحكم الذاتي ، حيث ستقوم هذه المناطق بإدارة شؤونها بنفسها (أي حكومة محلية ذات صلاحيات واسعة) ، وكذلك يمكن أن تتحفظ هذه الأجزاء بعلاقات ثقافية واقتصادية أو أية علاقات أخرى غير حكومية مع البلدان الأجنبية.

- انظر: د. سعد محمد عثمان ، سامره الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 165 -166 .

كان تعامل الصين مع بيئتها الخارجية (الإقليمية) ، يتجسد في صـــورتين ، الأولى تتمثل باستفادة الصين من علاقاتها مع دول المحيط الخارجي ، والمنظمات الدولية،في تعزيز قدرتها التكنولوجية،وبناء علاقاتها السياسية الخارجية وفقا لذلك.

استفادة الصين ، على سبيل المثال ، من الدعم التكنولوجيـــة ، الـــذي قدمتـــه روسيا بإرسال خبراتها الى الصين ، بعد استئناف العلاقات السياسية بين البلـــدين عام 1950 (1) ، وفي ذات الشأن ، ساهم سحب هؤلاء الخبـــراء ، فـــي تعكيـــر الأجواء بين البلدين في عام 1969 (2) ، وكان أساس عودة العلاقات الثنائية بـــين البلدين الى صورتها الطبيعية ، في بداية التسعينات ، هو توقيع البلدين لاتفاقيـــات اقتصادية ، وعسكرية تضمنت عملية نقل التكنولوجيا الروسية الى الصين ، وذلك بعد عام 1991 (3)، وتم تتويج هذه العلاقة بتأسيس (منظمة شنغهاي) في عـــام 2001 ، والتي تضم في عضويتها فضلا عـــن الـــصين وروســـيا ، كـــل مـــن كازاخستان ، طاجيكستان ، قيرغيزيا ، وأوزبكـــسان ، بهـــدف تنـــسيق الجهـــود الأمنية السياسية الاقتصادية ، والثقافية بين هذه البلدان (4) .

تسعى الصين ، في إطار ذلك ، ولغرض تحقيق المنفعة الاقتصادية ، المتمثلـــة بعملية (نقل التكنولوجيا) الى أراضيها ، الى تعزيز علاقاتها الثنائية مع اليابان ،

---

(1) انظر : بيار ميكال ، مصدر سبق ذكره ، ص13 .

(2) انظر : د. إبراهيم أبو خزام / مصدر سبق ذكره ، ص417 .

- للمزيد حول الخلاق الروسي الصيني انظر : د. إسماعيل صبري مقلـــد الإســـتراتيجية والسياسية الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط2 ، مؤسسة الأبحاث العربيـــة ش.م.م ، بيروت ، 1985 ، ص - ص611 -617 .

(3) انظر : نادية فضلي ، العلاقات الروسية الصينية وآفاق التعاون ، نشرة أوراق أسيوية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 84 2001 ، ص - ص1 -6 .

(4) للمزيد حول (منظمة شنغهاي للتعاون) ، انظر : خديجة محمد ، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي ، قراءة في كتاب :

Establishment and Development of Shanghi cooperation

مقال منشور في شبكة الانترنت ، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، عنوان الموقع http//acpss.ahram.org.eg

على الرغم من التوترات التي سادت تلك العلاقـــات بـــين البلـــدين فـــي القـــرن العشرين[1]، إلا إن الصين أولت المصلحة اهتماما اكبر من المواقف المعنويـــة ، حيث أصبحت اليابان اكبر شريك تجاري للصين عـــام 2004 ، عنـــدما تخطـــت استثماراتها في الصين 66.6 مليار دولار [2] .

وسعت الصين ، بنفس الاتجاه ، الى إقامة علاقات تعاون مع دول جنوب شرق آسيا ، عن طريق التعاون مع منظمات العمل المشترك لهذه الدول ، مثل رابطـــة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) * ، والمنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شـــرقي آسيا [3] ** .

---

(1) انظر : د. ميلاد المقرحي ، مصدر سبق ذكره ، ص46 -48 .
انظر : كذلك : احمد الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص84 .
وانظر كذلك : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 165 -166 .

(2) انظر : (تصور موني والصداقة بين الصين واليابان) ، مقالة منـــشورة فـــي شـــبكة الانترنيت ، على الموقع التالي : www.peopledaily.com.cn .

* تم إنشاء هذه المنظمة عام 1967 ، وهي تضم كل من تايلند ، ســـنغافورة ، إندونيـــسيا الفليبين ، بر وناي ، فيتنام) .

(3) للمزيد انظر : د. محمد فراج أبو النور ، الصين في مواجهة عالم ما بعد 11 سبتمبر ، بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.albayan.co.ae .

** هيئة تأسست عام 1992 ، و انضمت إليها الصين في نفس العام ، مهمتها حل المشكلات الأمنية والسياسية في منطقة جنوب شرق آسيا .

وتهدف الصين عبر التعاون مع هذه الدول والمنظمات ، الى تحقيق مصالح أمنية ، واقتصادية [1] ، ومن بينها زيادة قدرتها التكنولوجية القادمة مع استثمارات هذه الدول الى الصين .

إما الصورة الثانية لتعامل الصين مع بيئتها الإقليمية ، فتتمثل في محاولتها لفرض إرادتها السياسية على الدول المتخلفة تكنولوجيا و خصوصا في المجالات العسكرية ، مثل تعاملها مع الهند ، عندما استغلت الصين ضعف الإمكانات التكنولوجية للجيش الهندي ، لتقوم بالسيطرة على منطقة التبت في عام 1950 [2] وهذا ما دفع الهند الى محاولة تطوير القدرات الدفاعية ، خصوصا بعد خسارتها لحرب الحدود مع الصين في عام 1962 ، وتنامي القدرة النووية للصين ، مما دفع بالهند الى الإسراع ببناء قدرتها النووية ، و تفجير أول قنبلة نووية في عام 1974 [3] .

وكان رد فعل الصين على ذلك متجها الى مزيد من التعاون مع الخصم التقليدي للهند ، والمتمثل في الباكستان ، إذ قامت بنقل التكنولوجيا النووية والفضائية إلى هذا البلد ، لغرض معادلة موازين القوى في جنوب أسيا ، والإسهام في بناء البرنامج النووي الباكستاني [4] .

---

(1) للمزيد انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، مصدر سبق ذكره ص 18 .

- وانظر كذلك :

-Robert Sitter, China's Policy priorities and Recent Relations with south east Asia, SAIS policy forum series, Johns Hopkins University, 1999, P.P9-13.

(2) للمزيد حول المشاكل الحدودية بين الصين والهند انظر : د. نافع القصاب وآخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة ، بغداد د.ت ، ص- ص 273-275 .

(3) انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145 2001 ، ص- ص80-82 .

(4) للمزيد انظر : د. خيري الدين عبد الرحمن ن القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص 85 .

حاولت الهند ، من جانبها ، إدخال قوة دولية الى هذه المعادلة ،وذلك بـــإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية عـــام 2002 ، والتـــي مثلت تحذيرا للصين ، بسبب حدوث هذه المناورات في المحيط الهنـــدي ، الـــذي يمثل طريق الإمدادات النفطية للصين من منطقة الخليج العربي [1] .

مثل الاتفاق الهندي الأمريكي عام 2006 ، الذي سيؤطر التعاون النووي بين البلدين [2] ، تهديدا مضافا للصين ، في مجال علاقتها مع الهند ، و مثلت علاقـــة الصين مع الولايات المتحدة أمرا ذا أهمية بالنسبة للصين ، في إطار تعاملها مـــع بيئتها الدولية ، حيث تبرز قضايا عدة في إطار علاقة الصين مع هذا الجزء مـــن بيئتها الخارجية ، مثل الازمة التجارية بينها وبين الولايات المتحدة ، بسبب منافسة السلع الصينية للسلع الامريكية داخل الولايات المتحدة ، بما يشبه عمليـــة غـــزو تجاري للسوق الامريكية ، ولاسيما في منتجات الملابس ، والألعـــاب والأثـــاث المنزلي ، واتجاه هذه السلع نحو مزيد من التطور والتعقيد الصناعي ، إذ ترتفـــع الآن نسب صادرات الصين الى الولايات المتحـــدة فـــي مجـــالات الـــسيارات ، والأجهزة الالكترونية ، والكهربائية ، ويعود سبب ذلك ، الى رخص التكنولوجيـــا المستخدمة في صناعة السلع الصينية المصدرة الى الولايات المتحدة ، ، وما يعنيه ذلك من فقدان العديد من الوظائف للعمال الأمريكيين ، بسبب عدم مقدرة المنتجين على مواجهة هذه الازمة [3] ، ويمثل الجدول رقم (23) مجموع الوظائف المفقودة في الولايات المتحدة بسبب العجز التجاري مع الصين ، في عامي 1992و 1999 ، وكما يأتي :

---

(1) د. محمد فراج أبو النور ، الصين في مواجهة عواصف عالم ما بعد 11 سبتمبر ، بحث منشور في شبكة الإنترنت ، مصدر سبق ذكره .

(2) للمزيد انظر : (اتفاق تاريخي بين الهند والولايات المتحدة بشان التعـــاون النـــووي) بحث منشور في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.aljazeera.net

(3) للمزيد انظر : أوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص181 -252 .

تجارة الولايات المتحدة مع الصين 1992 -1999			التغيير من 1992- 1999		
	1992	1999	دولارات	النسبة المئوية	وظائف فقدت أو استجدت
صادرات	$6.702	$11.329	$4.627	%69	56.129
واردات	23.219	70.075	46.856	%202	-739.361
الميزان التجاري	16.516 -	58.746 -	42.228 -	%256	-683.231

الجدول رقم (23) : (مجموع الوظائف المفقودة نتيجة ازدياد العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين لعامي 1992 -1999)

المصدر : اوديد شينكار ، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21 ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2005 ، ص 240 .

تسعى الصين إلى الدخول في المنظومة الإقليمية لها ، والتعاون مع الاطراف الدولية ، عن طريق إبداء مدى واسع من المرونة في التعامل مع الاطراف الدولية، والتكيف مع الظروف الدولية المحيطة بها [1] ، بما يحقق المصلحة الوطنية العليا لها ، ومن ضمنها حيازة القدرة التكنولوجية .

---

(1) للمزيد انظر : ابتسام العامري ، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2005 ، ص - ص3 -24 .

المطلب الثالث: مشاكل البيئة الداخلية للنظام السياسي الصيني

يواجه النظام الصيني مجموعة من المشاكل ، التي تتداخل في تكوينها المتغيرات الاقتصادية ، والسياسية ، والسكانية ، وغيرها ، لذلك لا يمكن إدراج هذه المشاكل في مستويات معينة ، أو تحديدها في مكون واحد من مكونات البيئة الداخلية للنظام .

ويمكن الإشارة الى ابرز هذه المشاكل كما يأتي :

أولا: مشكلة التفاوت بين المناطق الشرقية والغربية :

أدى توطن التكنولوجيا المتقدمة في المناطق الشرقية الى شيوع نمط الإنتاج الصناعي في هذه المناطق وهذا ما انعكس على زيادة إنتاجها إذ تستخدم التكنولوجيا الصناعية المتقدمة في هذه المناطق على عكس المناطق الغربية التي تفتقر الى هذا النمط من التكنولوجيا و يسود فيها الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا البدائية وهذا ما جعل الصين تنتج 57% من ناتجها المحلي الإجمالي في شرق البلاد و 26 % في المركز بينما لا تحصل المناطق الغربية إلا على 17% من الإنتاج فقط وما عزز من ذلك هو تركز الاستثمارات الأجنبية في المناطق الشرقية إذ تحتوي هذه المناطق على 84% من رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية الأجنبية ويحتوي المركز على 9% منها بينما لا يتجاوز حجم هذه الاستثمارات في الغرب نسبة 4.6%[1].ومن الطبيعي أن يتسبب ذلك في مشاكل عدة ،متعلقة بتفاوت الدخول والمستوى المعيشي بين هذه المناطق وما يتركه من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي و الأمني فيها [2] .

ولا يتوقف الأثر السلبي لهذا التفاوت في النتائج الاقتصادية و الاجتماعية فحسب وإنما يمتد الى مستوى السياسات الاقتصادية المعتمدة التي تتفاوت في المناطق الشرقية عن المناطق الغربية إذ تمثل في الأخيرة تجسيداً لنظام

---

(1) دافيد هيل ليريك هيو هيل مصدر سبق ذكره ص 82

(2) للمزيد انظر : دانييل بورشتاين ارنيه دي كيزا مصدر سبق ذكره ص - ص 240 -247.

المركزية الصارمة وهيمنة المؤسسات الحكومية على الحياة العامـــة بخـــلاف المناطق الشرقية التي أصبحت اكثر ميلاً للانفتاح وتقليد نموذج هونغ كونغ في الشكل الإداري للمؤسسات العامة في صورتها الاقتصادية وهذا ما دعى النظام السياسي الصيني الى التحرك لردم هذه الهوة عن طريـــق إصـــلاح الأوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة نسبيا في المناطق الغربية [1] .

ثانيا : البطالة والهجرة الداخلية :

فتح دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية(WTO) في كانون الأول عام 2001 ، المجال واسعا أمام دخول الاستثمارات الأجنبية إليها ، والهادفة إلى إقامة مشاريع صناعية [2] ، وشكل دخول هذه الاستثمارات دعما للاقتصاد الـــصيني ، وهو ما يدخل ضمن قائمة المكاسب التي تحققها الصين من انضمامها الى منظمة التجارة العالمية ، ولاسيما في قطاع الصناعة ولكن هـــذا الانـــضمام ، زاد مـــن المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة ، ولاســـيما الفلاحـــين إذ ضـــعف دور الحكومة الصينية في دعم المنتج المحلي ، من خلال فرض القيود علـــى دخـــول المنتجات المستوردة ، وهذا ما سيعود بنتائج سلبية على شـــريحة واســـعة مـــن المجتمع الصيني تضم 75% من إجمالي عدد السكان [3] ، إذ سبب ذلـــك تزايـــد ظاهرة البطالة بين الفلاحين ، مما تسبب في ظاهرة (الهجرة الداخلية) لهـــؤلاء الفلاحين من الريف الى المدن ، ووصل عدد المهاجرين إلى 100 مليـــون فـــلاح عام 2000 [4] .

---

(1) china Begins a New long March , Business Week ,5 June 1989,P.38-46
-نقلا عن :بول كينيدي الإعداد للقرن الواحد والعشرين التحولات الإقليمية ج 1 ترجمـــة د.نظير جاهل الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي 1995 ص 299 -300.

(2) مينغ زينغ ، بيتر جي . ويليامسون ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 .

(3) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 172 .

(4) للمزيد عن الآثار السلبية لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية انظر : (قوانغسي التناقضات بين الفلاحين والعولمة) ، تقرير منشور في شبكة الانترنت علـــى الموقـــع التالي : www.rmhb.com.cn

ارتفع هذا العدد عام 2004 الى 130 مليون [1] ، وهو ما جعل الحكومة الصينية بحاجة الى توفير 20مليون وظيفة سنويا ، بسبب وصول نسبة البطالة فيها الى 8% [2] ، مما أدى تدفق المهاجرين من المناطق الريفية في الغرب الى المناطق الصناعية في الشرق، وهو ما تسبب في مجموعة من المشكلات الأمنية والاجتماعية ، والاقتصادية [3] ، مما فرض على السلطات الصينية ، اتخاذ إجراءات لحل هذه المشكلة ، وأهمها نقل التكنولوجيا الصناعية إلى الأرياف بهدف توطين الصناعة في المناطق الغربية [4] .

ثالثا : المشكلة السكانية :

تعاني الصين من تفاوت متعاظم بين السكان والموارد ، إذ تؤمن الزراعة الصينية القوت لما يتراوح بين 750 -950 مليون نسمة من السكان فقط ، بسبب إن مساحة الأراضي الزراعية لا تشكل سوى 7% من المساحة الكلية و ارتفاع حجم الكثافة السكانية في الصين ، الذي يوازي ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية في العالم ، مع العلم بان الصين تضم خمس سكان العالم [5] رافق ذلك تقدم تكنولوجي في المجالات الاقتصادية، والطبية ، مما قلل نسب الوفيات [6]، وحسب

---

(1) انظر : (الفلاحون في مدن الصين)، تقرير منشور في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي www.chinatday.com.cn

(2) انظر : دافيد هيل ، ليريك هيوهيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 83 .

(3) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 174 .

- للمزيد من المشاكل التي سببتها هجرة الفلاحين الى المناطق الحضرية انظر : تقرير منشور في شبكة الإنترنت بعنوان (الفلاحون في مدن الصين) ، مصدر سبق ذكره .

(4) سونغ تينغ مينغ ، الاصلاح الصيني - طريق نهضة الصين ، مجلة الصين اليوم ، العدد 10 1988 ، ص 11 -12 ، نقلا عن:

د . سعد عثمان ، سامره نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 88 .

(5) انظر : بول كينيدي ، الإعداد للقرن الواحد والعشرين التحولات الإقليمية ، ج1 مصدر سبق ذكره ، ص - ص 285 -286 .

(6) انظر : د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 4 1995 ، ص142 .

التوقعات سيصل عدد من هم في سن الشيخوخة (القوى غير المنتجة) ، الى ما يقارب 400مليون نسمة في العقدين القادمين ، وهو ما يشكل نسبة اكثر من 30% من مجموع السكان [1] .

وهذا ما يستدعي اتخاذ الصين لإجراءات تستهدف مواجهة مشكلة (شـــيخوخة السكان) ، التي بدأت بالظهور ، وستستمر لسنين قادمة .

إن مواجهة الصين لهذه المشكلات ، يعكس وجود ضغوط يتعرض لها النظـــام السياسي الصيني في إطار بيئته المحيطة ، مما يفـــرض عليـــه إيجـــاد وســـائل لمواجهتها ، على وفق خصوصيات المجتمع الصيني ، مع عدم إغفال حاجة الدولة والمجتمع إلى توفير متطلبات التقدم التكنولوجي، التي تمثل عمودا مهما من أعمدة السياسية العامة في الصين.

(1) انظر : (الصين ستبذل جهودا نشطة لمواجهة مشكلة شيخوخة السكان) تقرير منـــشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي: www.chinabroabcast.cn

المبحث الثاني : مراحل التطور ودوافع التغيير :

مر النظام السياسي في الصين ، منذ بداية القرن العشرين والى الآن ، بعملية تطور مستمر ، تدخلت في تشكيل أبعادها مجموعة من المتغيرات ، كان أبرزها المتغير التكنولوجي ، من حيث كونه هدفا للتحول ، أو وسيلة له ، لذا سيتم استعراض مراحل تطور النظام السياسي الصيني ، من النمط الإمبراطوري ، الى الجمهوري ، وصولا الى نظام الجمهورية الشعبية ، ذات الطابع الشيوعي ، وما شهدته من تحولات على المستويات كافة ، بسبب تغير إدراك صناع القرار ، لأهمية متغيرات معينة ، وأفضليتها على متغيرات اخرى .

المطلب الأول : انهيار النظام الإمبراطوري وقيام النظام الجمهوري

أولا : نهاية النظام الإمبراطوري في الصين :

بعد توالي حكم الأسر في الصين ، وبداية حكم أسرة أل (ما نشو) واجهت الصين بداية التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وخصوصاً في القرن 19 [1] حيث خسرت الصين حرب الأفيون 1839 -1942 وخسرت فيها هونغ كونغ تلتها تحديات داخلية واجهتها أسرة الـ(ما نشو) مثل ثورة النايبنغ 1851 - 1864 وثورة البوكسرز 1900[2] .

وخسرت الصين ، في الوقت نفسه ، حربها مع اليابان 1894 -1895 وخسرت كوريا وتايوان نتيجة لهزيمتها في هذه الحرب [3] إضافة الى استيلاء روسيا على أجزاء واسعة من منشوريا عام 1897 [4] ، وهذا ما أدى إلى أن تدخل الصين التاريخ الحديث ، بدولة شبه إقطاعية وشبه مستعمرة [5] .

---

(1) وليد سليم عبد الحي المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 2010 مصدر سبق ذكره ص 16.

(2) للتفصيل انظر :د.ميلاد أ .المقرحي مصدر سبق ذكره ص - ص 33 -41 .

(3) سفيان الصفدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .

(4) د. جودة حسنين جودة ، مصدر سبق ذكره ، ص 404 .

(5) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ص 76 .

يعود سبب تلك الظروف التي مرت بها الصين ، في أواخر حكم أسرة (ما نشو) ، الى الضعف الكبير في قدرات الدولة بشكل عام ، والقدرة التكنولوجية بشكل خاص ، حيث عانت الصين في تلك المرحلة من تاريخها ، ضعفا في إمكاناتها التكنولوجية ، انعكس على الجوانب العسكرية كافة الاقتصادية ، وغيرها ، إذ لم تصمد القوة العسكرية الصينية (التقليدية) طويلا ، أمام القوة الأجنبية (المتقدمة تكنولوجيا) ، ولم يستطع اقتصادها (المتخلف تكنولوجيا) ، الصمود أمام الاقتصاديات الأجنبية المتقدمة ، إذ أن الموازنة بين الصين وقوة أجنبية مثل بريطانيا ، في مجال التصنيع ، تظهر تفوق الأخيرة ، ولا سيما في المرحلة التاريخية التي حدثت فيها حرب الأفيون ، التي كانت بداية انهيار النظام الإمبراطوري في الصين ، ويوضح الجدول رقم (24) ، حصة كل من الدولتين من الإنتاج العالمي من التصنيع ، في مرحلة حكم الأباطرة ، وكما يأتي :

السنة / الدولة	1750	1800	1830	1860	1880	1900	
بريطانيا	%1.9	%4.3	%9.5	%9.19	%22.9	%18.5	الحصة التقريبية من إجمالي الإنتاج التصنيعي العالمي
	%10	%16	%25	%64	%87	%100	مستوى الإنتاج الفردي من التصنيع
الصين	%32.8	%33.3	%29.8	%19.7	%12.5	%6.2	الحصة التقريبية من إجمالي الإنتاج التصنيعي العالمي
	%8	%6	%6	%4	%4	%3	مستوى الإنتاج الفردي من التصنيع

الجدول رقم (24) : (الحصة التقريبية من إجمالي الإنتاج العالمي في التصنيع ومستوى الإنتاج الفردي من التصنيع لكل من بريطانيا والصين 1750- 1900)

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر الآتي :

- بول كيندي ، نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة مالك البد يري الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 ، ص - ص 221 -222 .

كان السبب وراء تراجع الصين تكنولوجيا ، هو عدم قدرة النظام الإمبراطوري على تطوير القدرة التكنولوجية للصين ، وفي الوقت نفسه ، فرض الأباطرة عزلة على الصين ، حرمتها من التفاعل مع التطورات التكنولوجية العالمية ، مع عدم جدية أباطرة أل (ما نشو) في تطوير القدرة الذاتية للصين ، ولم تتكسر هذه العزلة التكنولوجية ، إلا بعد حرب الأفيون ، التي فتحت أبواب الصين أمام التحولات التكنولوجية في العالم [1] .

وكان ذلك سببا في نهاية حكم الأباطرة إذ بدا المجتمع الصيني يبحث عن نظام اقدر على التعامل مع التطورات التي يشهدها العالم ، وخصوصا التكنولوجية منها .

اصبح النظام الإمبراطوري في الصين ، يوصف بالإقطاعي المتخلف ، إذ لم يتمكن من الصمود أمام الثورة البرجوازية ، التي حملت أفكار (روسو) ، بقيادة الدكتور صن يات صن ، عام 1911 [2] .

وكان الأخير من المثقفين الذين هاجروا خارج الصين ، واطلعوا على التطورات الحضارية ، التي شهدها العالم ، واستعان في نضاله ضد أسرة أل (ما نشو) بالمهاجرين الصينيين، الذين قدموا معه من أمريكا الشمالية [3] .

ثانيا : بداية تأسيس الجمهورية :

تأسست جمهورية الصين عام 1912 ، بعد سقوط حكم أسرة أل (ما نشو) وذلك بقيادة صن يات صن [4] ، الذي نجح في نقل الصين من مرحلة

---

(1) انظر : ووبن ، الصينيون المعاصرون التقدم للمستقبل انطلاقا من الماضي ، ج1 مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

(2) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 .

(3) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ، 1978 -2010 مصدر سبق ذكره ، ص 17 .

(4) Richard P.Stebbins and Alba Amoia, op.cit.,P.59.

الامبراطورية الشرقية القديمة ، الى الجمهورية الحديثة ، التي حاول أن يجري فيها تجربة التحديث [1] .

أسس صن يات صن حزب الكومنتانغ، الذي توحدت بموجبه معظم الأحزاب في الصين [2] ،و تأثر صن يات صن أثناء دراسته وتنقله خارج الصين بالأفكار الحديثة التي سادت في الدول التي عاش فيها ردحاً من الزمن فحاول أن يعكس ما وجده فيها من تقدم على بلده المتخلف سياسياً اقتصادياً اجتماعياً وتكنولوجياً عبر فتح أبواب الصين على العالم [3].

توفى صن يات صن عام 1925 [4] واستلم الجنرال البارز في حكومته شيانج كاي تشيك السلطة من بعده في عام 1927 لتبدأ مرحلة الصراع بين حزب الكومنتانغ و الحزب الشيوعي الصيني [5].

اثر هرب شيانج كاي تشيك الى تايوان بعد هزيمته أمام الشيوعيين ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الصين ، تمثلت بثورة الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونغ على البرجوازية ، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 .

ويمكن وصف المرحلة ، التي امتدت منذ تأسيس جمهورية الصين عام 1912 وحتى استلام الشيوعيون للسلطة عام 1949 ، بمرحلة الفوضى والتناحر الداخلي ، التي انعدم فيها التوجيه نحو التنمية والتحديث ، وعلى الرغم من المساعدات التكنولوجية والاقتصادية ، التي قدمها الاتحاد السوفيتي للصين ، إبان حكم صن يات صن في بداية تشكل الدولة [6] أو المساعدات التكنولوجية الاقتصادية ، التي تلقاها من بعده شيانج كاي تشيبك من الولايات المتحدة

---

(1) د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 415 .

(2) وليد سليم عبد الحي،المكانية المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010،ص17.

(3) د. فاضل زكي السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية مطبعة شفيق بغداد 1975 ص - ص 216 -217.

(4)Walter Laquer ,A dictionary of Politics ,Institute of Contemporary History ,Second impression ,London ,1972,P.88.

(5) د. عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة مصدر سبق ذكره ص 351.

(6) Walter Laquer, OP.cut.,P.88.

الامريكية (1) إلا إنها لم تكن موجهة لغرض البناء والتنمية ، و إنما لتحقيق مصالح لهاتين الدولتين ، تتمثل في فرض أنموذجها الإيديولوجي في الصين ، وتدعيم مصالحها في هذه الدولة .

إن انقسام الصين الى دولتين مختلفتين إيديولوجيا ، لم يمنع من وجود صفة مشتركة بينهما ، تتمثل بالرغبة في التغيير والتنمية والتحديث ، في الحياة العامة للصين ، على صعيد المجتمع والدولة (2) .

المطلب الثاني : مرحلة ماو تسي تونغ 1949 -1975

تأسس النظام الجمهوري الشيوعي في الصين ، على يد ماو تسي تونغ عام 1949 ، بشكل رسمي ، وعرف (ماو) الدولة الجديد بدولة الديمقراطية ، القائمة على ديكتاتورية الشعب (3) ، ويمكن تقسيم فترة حكم ماو للصين على مرحلتين ، هما:

أولا : مرحلة البناء والتغيير :

بدأت الحكومة الصينية الجديدة ، الشروع في القيام بانجازات مهمة على المستويات الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية ، التعليمية ، التكنولوجية ، والعسكرية إذ أصدرت قوانين الإصلاح الزراعي الذي حول ملكية الاراضي من الإقطاعيين الى عامة الشعب (4) ، واستخدام أسلوب المزارع الجماعية (الكوميونات) ، التي وفرت استخداما أفضل للأراضي الزراعية ، المستقطبة للعمالة الفلاحية ، المزودة

---

(1) للمزيد انظر : د. جودة حسنين جودة ، مصدر سبق ذكره ،ص 405 .

(2) للمزيد انظر : ووبن ، الصينيون المعاصرون التقدم للمستقبل انطلاقا من الماضي ، ج2 ، ترجمة د. عبد العزيز حمدي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 211 ، المجلس والوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 ، ص170 -171

(3) Walter Laquer, Op .cit ., P.91.

(4) انظر : ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص10 -11 .

- وانظر كذلك : د. عدنان مناتي ، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية التجربة الصينية أنموذجا ، سلسلة آفاق ، الكتاب رقم 21 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ، ص 62 .

بالآلات الزراعية [1] ، ليتم تحويل الجيش الذي قاتل مع ماو في الثورة الشيوعية إلى جيش من الفلاحين .

واستفادت الصين ، على المستوى الصناعي ، في هذه المرحلة ، من التكنولوجيا السوفيتية ، لتبدأ بتطبيق أول خطة خمسية(1953 -1957) ، محققة نتائج كبيرة في مكافحة الفقر والمجاعة داخل المجتمع الصيني آنذاك [2] وتم وضع أول دستور لجمهورية الصين عام 1954[3] بهدف تنظيم الحياة السياسية .

وعلى المستوى العسكري ، قامت الصين بتحرير إقليم التبت من السيطرة الهندية عام 1950 ، وقمعت انتفاضة مؤيدي الزعيم البوذي (دلاي لاما) ، الذي هرب الى الهند ، بعد خسارة قواته أمام جيش التحرير الصيني عام 1959 [4] فضلا عن تأكيد الصين لحضورها الإقليمي بمشاركتها في الحرب الكورية عام 1950 ، معتمدة على الدعم التكنولوجي السوفيتي [5] .

حاول ماو ، على الصعيد الثقافي ، أن يذكر مبدأ (المائة زهرة) ، الذي رغب من خلاله التمهيد لعملية حوار ، يهيئ عملية التحرير الثقافي للفرد الصيني ، واستيعابه للنهج الاشتراكي [6] .

وعلى المستوى التعليمي ،انتهجت الصين في عهد ماو سياسة (الباب المفتوح) ، في إدارة المؤسسات التعليمية ، التي كانت تهدف الى تحقيق التكامل بين العلم والعمل المنتج ، الذي يتطور بتطور

---

(1) للمزيد انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ص - ص 229 -239 .

- وانظر كذلك : د. سعد محمد عثمان ، سامره نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

(2) نزيرة الأفندي ، القفزة الاقتصادية في الصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47، القاهرة ، 1977 ، ص245 .

(3) وثائق صينية ، المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني أيلول 1982 دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ،1982 ، ص27 .

(4) للمزيد انظر : د. نافع القصاب و آخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص273 .

(5) بيار ميكال ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص131 -134 .

(6) انظر : د. مالك أبو شهيوه و آخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص167 .

العلم [1] وتم ،على أساس ذلك ، تركيز البحث العلمي في تطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة المختلفة مع ايلاء تطوير التكنولوجيا الزراعية ،أهمية خاصة [2].

شهدت هذه المرحلة ، انجازات مهمة للصين على المستوى التكنولوجي ، إذ تمكنت الصين من إنشاء قاعدة علمية تكنولوجية ، قادرة على صناعة الأسلحة وإطلاق الصواريخ نحو الفضاء [3] حيث أستؤنف عام 1965 ، البرنامج الفضائي الصيني بإطلاق صاروخ (لونج مارش) أو(المسيرة الكبرى) عام 1960 [4] ، و تم وضع الحجر الأساس للبرنامج النووي ، وذلك بعد تأسيس لجنة الدفاع الوطني للعلوم والتكنولوجيا عام 1958 بغية الوصو إلى حيازة السلاح النووي ، الذي يحقق الأمن للصين ، ويبعدها عن المعارك التقليدية المنهكة [5] وبذلك تدخر الصين إمكاناتها البشرية والمادية للتنمية الشاملة .

وعلى الرغم من حالة الفتور ، التي سادت العلاقات الروسية الصينية عام 1956 [6] ، فان ذلك لم يثن الصين من تأسيس قاعدة صناعية ، معتمدة على القدرات الوطنية الذاتية [7] كونها الأساس الذي تقوم عليه عملية البناء والتنمية .

ثانيا : مرحلة الجمود والتراجع

تنقسم هذه المرحلة على جزئين ، هما :

---

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص136 .

(2) للمزيد انظر : نزيرة الافندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 244 .

(3) د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 136 .

(4) للمزيد انظر : د. محمد بهي الدين عرجون ، مصدر سبق ذكره ، ص230-231 .

(5) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145 ، القاهرة ، 2001 ، ص77 .

(6) برانتلي ووماك ، جيمس آر. تاو نسند ، السياسة في الصين ، في : جابرييل الموند ، جي . باويل الابن ، مصدر سبق ذكره ، ص 708 .

(7) د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 413 .

1 - القفزة الكبرى الى الامام : تم تبني مبدأ (القفزة الكبرى إلى الأمام)في عام 1958 ، أثناء انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الثامن للحزب ، الذي قرر تبني هذا المبدأ ، كسياسة وطنية [1] .

قامت القفزة الكبرى الى أمام على أربعة مبادئ هي [2] :

1. إلحاق الإنتاج الزراعي الريفي بالقطاع الصناعي ، والتعجيل بعملية التصنيع ، وحل الكوميونات الشعبية .
2. تعبئة الجماهير للعمل ، وتقليل البطالة ، والاعتماد بشكل اكبر على الشعب .
3. التركيز على القيادات الحزبية ، والعمل السياسي ، والحماسة الحزبية ، بما يحقق نقل السلطة من وزراء الدولة (التكنوقراط) ، الى اللجان الحزبية .
4. اللامركزية، إذ تم تشجيع الوحدات الدنيا على توسع في تقديم المبادرات.

كان الهدف من (القفزة الكبرى الى الامام) ، هو النهوض بالمستوى المعيشي للفرد الصيني ، عبر تحقيق معدلات إنتاج عالية ، عن طريق الاستعاضة ، قدر الإمكان ، عن الوسائل التكنولوجية في الإنتاج ، بزج الكوادر الحزبية في العمل ، القائم على الشعور الحماسي الإيديولوجي ، رافق ذلك تضخيم من قبل وسائل الإعلام الصينية ، لما تستطيع القوى البشرية منفردة ، أن تحققه [3] ، إلا انه ما لبث أن تم اكتشاف وهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة لهذه السياسة ، التي تم الإعلان عنها رسميا ، وبدأت القيادة الصينية تواجه آثارها السلبية ،من عبر انتشار المجاعة ، وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية [4] .

لم تدرك القيادة الصينية أسباب فشل سياسة القفزة الكبرى الى الامام بشكل متكامل ، إذ شرعت في محاربة (التكنوقراط) بصور اشد ، من خلال ترسيخ جديد للعقيدة الشيوعية ألما ويه في صفوف الجيش الصيني ، وذلك بصدور

---

(1) انظر : د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص413 .

(2) انظر : وثائق صينية ، قرار حول بعض القضايا التاريخية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1981 ، ص - ص33 -35 .

(3) د. مالك عبيد أبو شهيوه و آخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص168 .

(4) انظر : د. ميلاد المقرحي ، مصدر سبق ذكره ، ص52 .

(الكتاب الأحمر) ، الذي تضمن مختارات من أقوال ماو ، تمهيدا لحملة جديـــدة من النضال ضد الرأسمالية ، انتهت بتفجير الثورة الثقافية في الصين [1] .

تمثل هذه المرحلة ، ما يشبه الوقوف عند مفترق الطرق بالنسبة للنظام السياسي الصيني ، حيث اصبح أمام خيارين ، تمثـــل أولهمـــا بانتهـــاج سياســـة التعبئـــة الجماهيرية ذات الإطار الأيديولوجي ، باتجاه تحقيق التنمية والتقـــدم ، وثانيهمـــا إجراء إصلاحات لما سبق من سياسات ، عن طريق الاهتمام بالجوانب الواقعية ، والابتعاد عن الإفراط في مثاليات المبادئ الأيديولوجية، وما يتبناه النظام السياسي من فكر .

2 - الثورة الثقافية :

كانت شعارات (المائة زهرة) و (القفزة الكبرى الى الامام) ، حـــسب رأي بعض الباحثين ، ليست لإغراض نظرية أو أيديولوجية بالأساس ، وإنما لغـــرض فرز المعارضين ، تمهيدا لتصفيتهم ، ولم تكن هذه الشعارات ، سوى الإرهاصات الأولى للثورة الثقافية [2].

ألقى (شوان لاي) ، رئيس وزراء الصين ، في زمن ماو ، خطابا فـــي عـــام 1964 ، تضمن أهداف الثورة الثقافية ، التي يجب القيام بها ، لإحـــداث تحـــول أساس في المجتمع الصيني وتم عام 1966 ، تشكيل ما سمي بوحدات (الحرس الأحمر) ، داخل الجامعات الصينية [3] .

---

(1) د. ميلاد المقرحي ، مصدر سبق ذكره ، ص52 -53 .

(2) انظر : د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص412

(3) د. ميلاد المقرحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 53 .

فضلا عن ذلك أقحم الجيش في الثورة الثقافية ، عن طريق تأدية واجب حمايـــة أبناء الحرس الأحمر ، إثناء قيامهم بعمليات تصفية رموز البرجوازية الرأسمالية حسب ما رأوا آنذاك [1] .

كانت تصفية أعداء الثورة الثقافية ، ما هي إلا هجمة علـــى بعــض القيـــادات الشيوعية ، المتهمة بحمل الفكر الأجنبي ، والثقافة الغربية ، فتم على اثر ذلك قتل عدد من الزعماء الشيوعيين ، وسجن البعض ، ونفي البعض الآخر إلى أقاصـــي الريف ، حيث تسود حالة المجاعة ، وما يشبه الحرب الأهلية [2] .

أثرت الثورة الثقافية سلبا على الاقتصاد الصيني والمجتمع ، بشكل عام ، وعلى القدرة العلمية والتكنولوجية بشكل خاص ، إذ تمت عمليـــات اجتثـــاث المثقفـــين (التكنوقراط) ، و (إقفال الجامعات) ، استمر هذا الوضـــع عـــشرة ســـنوات ، وتوقفت بموجبه العملية التعليمية في الصين ، ليتم التركيز على التلقين الـــسياسي والحزبي ، للفلاحين والعمال ، وجيش التحرير الشعبي [3] .

أنكرت الثورة الثقافية ، الدور المهم لتطور العلوم والتكنولوجيا ، لتنشر الـــرأي القائل بأنه (كلما زادت المعرفة فإنها تصبح رجعية) [4] ، فأسقطت بذلك نصف قادة الحزب تقريبا ، من الذين كانوا يؤكدون على أهميـــة تبنـــي التكنولوجيـــا ، ودورها في تحقيق التنمية والتقدم ، ومن بين هؤلاء ، (ليوشاوكي) ، الذي كـــان يعد الرجل الثاني في الحزب ، و (دنغ شياو بنغ) ، الرجل الرابع في الحزب [5].

أدى تخلي الثورة الثقافية عن التكنولوجيا ، كوسيلة من وسائل التنميـــة ، الـــى تراجع أداء النظام السياسي الصيني ، وذلك بظهور المجاعات ، والاضـــطرابات

---

(1) للمزيد انظر : جان اسمين ، الثورة الثقافية الصينية ، ترجمة ذوقان قرمـــوط ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1973 ، ص - ص68 -70 .

(2) دانييل بورتستاين ، ارنيه دي كيزا ، مصدر سبق ذكره ، ص58 .

(3) د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 413 .

(4) ووبن ، الصينيون المعاصرون التقدم للمستقبل انطلاقا من الماضـــي ،ج1 ، مـــصدر سبق ذكره ، ص275 .

(5) برانتلي ووماك ، جيمس آر. تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص711 .

الأمنية ، فضلا عن تناقض أفكارها مع مبادئ أساسية ، قام عليها الحزب الشيوعي الصيني [1] ، واستمرت النتائج السلبية لهذه الثورة ، الى حين موت ماو تسي تونغ عام 1976 [2] .

المطلب الثالث : مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ :

مرت الصين في مرحلة انتقالية بعد وفاة ماو ، في المدة 1976 -1978 وأصبح فيها (هوا كو فنغ) رئيسا للحزب الشيوعي ، والذي بدوره دعا الى تبني نموذج التحديات الأربعة ، في مجالات الزراعة ، الدفاع ، الصناعة ، والعلوم والتكنولوجيا ، ولكن دون أن يعالج أسباب الخلل آنذاك ، والمتمثلة بعصابة الأربعة * ، التي اكتفى بانتقادها ، والدعوة الى تنمية اقتصادية سريعة [3] .

سادت في فترة حكم (هوا كو فنغ) للصين ثلاث اتجاهات سياسية رئيسة ، هي [4] :

1. الراديكاليون ، أو (عصابة الأربعة) ، الذين يصنعون السياسة قبل الاقتصاد ، وينطلقون من منطلقات ايديولوجية مثالية قبل الاقتصاد ، وينطلقون من

---

(1) من الوثائق الصينية ، قرار حول بعض القضايا التاريخية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، مصدر سبق ذكره ، ص47 .

(2) د. ميلاد المقرحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 56 .

* عصابة الأربعة أو (مجموعة شنغهاي) ، تتكون من (شيانج شينج)، أرملة (ماوتسي تونغ) وثلاثة من كبار زعماء الحزب الشيوعي هم : (دانج هوانج وين) ، (شانج شان شياو) ، و (ياو وين بوان) ، قامت هذه المجموعة ، بترؤس عمليات الاعتقال والإعدام بحق أعضاء الحزب إبان الثورة الثقافية ، ودعت بعد وفاة ماو الى وجوب تبني سياسة ايديولوجية أكثر تشددا ، والاستمرار على نهج الثورة الثقافية .

- انظر : عبد المنعم سعيد ، صراع القوى السياسي في الصين بعد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47 1977 ، القاهرة ، ص - ص259 -262 .

(3) برانتلي ووماك ، جيمس آر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص713 .

(4) انظر : عبد المنعم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 263 .

منطلقات ايديولوجية مثالية ، مبالغين في الاعتماد على الذات ، في عملية البناء والتنمية .

2. المعتدلون ، الذين رأوا إن تحدي التنمية الاقتصادية ، هو التحدي الحقيقي للصين ، وان القيام بهذه التنمية ، يحتاج الى استقدام التكنولوجيا من الدول الغربية .

3. الجيش ، الذي رغب قادته في تطوير قدراته ، بعيدا عن التوترات .

تمكن التيار المعتدل ، بقيادة (دنغ شياو بنغ) ، من الإمساك بزمام الأمور في الصين عام 1977 ، بعد أن مرت البلاد بمرحلة من التخبط ، نتيجة لتبعات الثورة الثقافية ، ليبدأ دنغ شياو بنغ العمل لإجراء إصلاحات مهمة ، شهدتها الصين منذ توليه الحكم [1] .

قرر دنغ شياو بنغ ، تبني سياسة ، تختلف عن جميع السياسات التي سبقت في جمهورية الصين الشعبية ، يمكن تلمسها من خلال مقولته التالية : (ينبغي إدارة شؤون الصين بطريقتنا الخاصة وبجهودنا الخاصة) [2] ، أي عدم التقيد بمحددات معينة ، يفرضها النموذج الأيديولوجي المتبع أو يفرضها متغير خارجي ما ، و إنما الانطلاق من واقع الصين ذاتها ، في صياغة السياسات .

يمكن تلمس ابرز المستويات ، التي شملها التغيير في مرحلة دنغ شياو بنغ ، كما يأتي :

1. المستوى الأيديولوجي :

عمل دنغ شياو بنغ على تغيير النهج القومي الانعزالي ، الذي كان سمة الشيوعية في الصين ، أيام حكم ماو تسي تونغ ، حيث انعزل بالصين عن عالمية الايديولوجية الشيوعية عند السوفيت ، ومنتقدا لها ، وتم تتويج هذا

---

(1) انظر : مقالة باسم هيئة التحرير بعنوان (الصين بعد دنغ زياو بنغ) ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، العدد 16 ، بغداد ، 1997 ص50 .

(2) وثائق صينية ، المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني أيلول 1982 مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

النهج بالثورة الثقافية ، التي ألحقت نتائج سلبية عديدة بالصين ، لذا بـدا دنـغ شياو بنغ بمعالجة هذا الوضع ، عن طريق انتهاج ايديولوجية شـيوعية أكثـر انفتاحا ، مع إعادة الاعتبار للمثقفين (التكنوقراط) ، الذين تم إقـصائهم فـي (غوغائية) الثورة الثقافية [1]

2. المستوى الاقتصادي :

ساد في الصين اتجاه ، يتسم بالرغبة في التركيز علـى البنـاء الـداخلي ، وتطـوير القاعـدة الإنتاجيـة والتكنولوجيـة ، وإحيـاء برنـامج التحديثات الأربعة [2] و أكد دنغ شياو بنغ في سياسته الاقتصادية ، على مبدا (بناء الاشتراكية وفقا للخصائص الصينية) [3] ، الذي شدد فيه على اعتبـار ما تقوله الكتب ، لوائح يجب الالتزام بها ، في تحليله للمرحلـة الاشـتراكية (البدائية) ، التي كانت الصين تقف عندها اقتصاديا ، ليصف ذلك قائلا : (لقد نجحنا في صنع القنبلة الذرية والهيدروجينية والصواريخ عـابرة القـارات ، ولكن بخلاصة القول ، كانت الصين قد بقيت لمدة طويلة في حالة تطور بطيء أو حالة توقف ، وكانت حياة الشعب فقيرة) [4] .

قامت الحكومة الصينية ، استنادا على توجيهات دنغ شياو ينغ ، بعدة إجراءات كانت لها نتائج ملموسة في تحسين حالة الاقتصاد الصيني مثل [5] :

---

(1) انظر : عبيدة نحاس ، مستقبل الصين بعد دينغ ، مجلة قضايا دوليـة ، العـدد 375 1997 ، ص 22 .

(2) د. علي الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1988 ، ص312 .

(3) وثائق صينية ، المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني أيلـول 1982 مصدر سبق ذكره ، ص3 .

(4) نقلا عن : سون بي سون ، الصين تحت الإصلاح والانفتاح ، مجلة شـؤون سياسـية ، العدد 4 ، بغداد ، 1995 ، ص - ص123 -124 .

(5) للمزيد انظر : المصدر نفسه ، ص - ص125 -128 .

أ . تحسين حالة الأرياف والإنتاج الزراعي ، الذي ازداد بمعدل 50.9% ، بين عامي 1978 -1990 .

ب. إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الخمس ، التي كفلت اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، واعتمادها كمناطق للاقتصاد الموجه للتصدير .

ج. زيادة الدخل الفردي ، والقوة الشرائية للمواطن .

د. تحقيق اندماج السوق الداخلية ، بين المدن والأرياف .

هـ. إصلاح الخطط الحكومية ، المتمثلة في تحديث نظام المالية والضرائب ، و إصلاح نظام التخطيط .

و. الدفع باتجاه اندماج الاقتصاد والتطور الحاصل فيه ، بالتطور في ميدان العلوم والتكنولوجيا ، حيث رأى دنغ شياو بنغ ، انه لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي ، دون تحقيق تطور تكنولوجي [1] .

3. المستوى التكنولوجي :

كانت هناك رغبة قوية وملحة ، عند القيادة الصينية الجديدة في تحويل الصين من دولة متخلفة تكنولوجيا ، الى دولة متقدمة في هذا المجال [2] ، لذا حاول دنغ شياو بنغ ، توفير المتطلبات التكنولوجية ، للقيام بعملية التحديث والتنمية ، بغض النظر عن الأثمان الأيديولوجية ، السياسية ، والدبلوماسية ، حيث انتهج سياسة الانفتاح على الدول الرأسمالية الغربية ، للحصول على التكنولوجيا [3] ، فمثلا ، أثناء الزيارة التي قام بها الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1979 ، حرص دنغ شياو بنغ على مرافقة وسائل الإعلام

---

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 92 .

(2) د. محمد إسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة ، ج1، مكتبة نهضة الشرق ، مصر 1981، ص360 .

(3) علي فياض ، مصدر سبق ذكره ، 30 .

الصينية له ، لكي ترسل إلى لوطن ، صـــورا توضـــح التقـــدم التكنولـــوجي الأمريكي و أثره في رفع مستوى معيشة الفرد هناك [1] .

قامت الصين ، انطلاقا من ذلك ، بإيفاد آلاف من العلماء والطلبة الى الغـــرب لتلقي التعليم ، سيما وان جامعات الصين كانت قد أقفلت لمدة عشر سنوات [2] وعملت الصين على القيام بما يحقق لها الارتقاء بالمستوى التكنولـــوجي ، لكـــي يتناغم مع التقدم ، الذي تبتغي الوصول اليه ، في المستويات الاخرى .

4. المستوى السياسي الداخلي :

تم تبني دستورين جديدين للدولة والحزب في عام1978 و 1982 ، مع التأكيد على أن دستور الدولة ملزم للحزب [3] فضلا عن القيام بعملية تطهيـــر أجهـــزة الدولة ، بهدف إنهاء مظاهر المركزية الشديدة ، التـــي مارســـتها البيروقراطيـــة السابقة ، واعتماد التعيين الوظيفي على أساس الكفاءة ، وليس الولاء الحزبي [4] .

5. المستوى السياسي الخارجي :

تم تغيير شكل العلاقات الصينية مع المحيط الإقليمي والدولي ، مـــن صـــورته التصادمية والعدائية ، التي تجسدت في الحرب الكورية 1950 -1953 ، وما تلاها من تصلب داخلي ، انعكس خارجيا بحالة انعزال ، استمر الى نهاية السبعينات من القرن العشرين ، لتتغير هذه الصورة في عهد دنغ شياو بنغ الـــى انفتـــاح علـــى المحيط الخارجي ، مدعوما بادراك للدور القيادي الصيني ، على صعيد دول العالم

---

(1) انظر : دانييل بورشتاين ، آرنيه دي كيزا ، مصدر سبق ذكره ، ص66 .
(2) انظر : د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص428 .
(3) برانتلي ووماك ، جيمس آر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص 715 .
(4) انظر : بقلم هيئة التحرير ، (الصين بعد دنغ زياو بنغ) ، مصدر ســـبق ذكـــره ، ص 52 -53 .

الثالث [1] ، مع التأكيد على ضرورة الخروج من حالة الجمــود الإيــديولوجي ، والتعامل بواقعية مع اقتصاديات وتكنولوجيا الدول الرأسمالية [2] .

رغم حدوث بعض الأخطاء والإخفاقات ، في مرحلة دنغ شــياو بنــغ ، مثــل إحداث تيان آن مين عام 1989 ، التي أتت كردة فعل على عدم مواكبة الإصلاح السياسي في الصين ، للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، الذي كان يجدر بــه أن يوفر مزيدا من الديمقراطية ، فضلا عن عوامل اخرى ، مثل وجــود حــالات الفساد ، التي كان النظام يعاني منها في فترة تلك الإحداث [3] إلا إن ذلك لم يمنع من تواصل خطط التنمية والتحديث في مختلف المستويات .

اثر وفاة دنغ شياو بنغ عام 1997 ، تولى جيانغ تسه مين * ، قيــادة الحــزب الشيوعي والدولة [4] ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشخص ، يعد مــن القيــادات التكنوقراطية في الحزب ، وهو ما دفع به الى السير على خطى دنغ شياو بنغ في عملية التحديث والانفتاح الاقتصادي ، واستكمال الخطط التنموية ، التي شــرعت الصين بأدائها منذ عام 1978 ، وهذا ما جعل الصين بمنأى عن حالة الاضطراب

---

(1) للمزيد انظر : آزر ناجي حسين ، التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي فــي ظــل التطورات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العــدد 15 ، بغــداد ، 2002 ص - ص125 -126 .

(2) للمزيد انظر : د. غازي فيصل ، الصين وأزمة الخليج ، مجلة آفاق عربية ، العــدد 1 1992 ، ص 60 .

(3) انظر : سوسن حسين ، الصين والقفزة الكبرى الى الخلف ، مجلة الــسياسة الدوليــة ، العدد 99 ، القاهرة ، 1990 ، ص 284 .

* جيانغ تسه مين (1926 -) ، انظم الى الحزب الشيوعي الــصيني عــام 1994 متخصص في ميدان الهندسة الكهربائية ، ترأس عدد من المؤسسات الصناعية والعلمية ، انتخب عام 1982 ، عضوا في اللجنة المركزية للحرب ، ليصبح في الفتــرة منــذ عــام 1993 -1998 ، رئيسا للجمهورية ، و أمينا عاما للحرب .

- انظر : (نبذة عن حياة جيانغ تسه مين) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي :www.china.org.cn

(4) انظر : بقلم هيئة التحرير ، (الصين بعد دنغ شياو بنغ) ، مصدر سبق ذكره ، ص50 .

التي سادت بعد موت ماو تسي تونغ ، وفي عام 1998 ، اصبح (هو جين تاو) * نائبا لـ (جيانغ تسه مين) ، وبدا فعليا بتسلم المهام السياسية من الرئيس ، إلى أن اصبح عام 2002 سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي الصيني ، وزعيما للصين [1] ،وسار (هو جين تاو) ، على نهج الزعيمين السابقين للصين ، في انتهاجه للتنمية والتحديث الاقتصادي للصين .

يمكن استنتاج ، إن إدراك النظام السياسي الصيني عبر فترات التاريخ المختلفة لأهمية المتغير التكنولوجي ، اثر في فاعلية أداء النظام ، على الصعيدين الداخلي والخارجي سواء في مرحلة الإمبراطورية أم الجمهورية ، إذ عند ملاحظة ابرز مراحل الضعف ، التي مرت على الصين بشكل عام ، والنظام السياسي خاصة ، نرى إنها تزامنت مع إغفال النظام السياسي ، وعدم إيلائه الأهمية الكافية للمتغير التكنولوجي ،في معالجته للمشاكل ، وتحقيقه للأهداف العامة .

---

* هو جين تاو (1942 -   ) ، حاصل على شهادة عليا في الهندسة الهيدروليكية ، تقلد عدة مناصب في مؤسسات الدولة ، واصبح عام 1997 ، عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي .

- للمزيد انظر : (نبذة عن هو جين تاو رئيس اللجنة المركزية لجمهورية الصين الشعبية) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http//arabic.people.cim.cn

(1) المصدر نفسه .

المبحث الثالث: مؤسسات النظام السياسي الصيني

امتاز النظام السياسي الصيني ، بوصفه نظاما اشتراكيا شعبيا ، عن باقي الأنظمة التي تنتمي الى الوصف نفسه ، بكونه أسس هياكله وبناه ، وفقا لخصوصيات المجتمع الذاتية ، والاستفادة من التجربة و الخطأ ، بما لا يسبب حالة الجمود ، التي شهدتها تجارب اشتراكية أخرى في العالم ، وهذا ما جعل جميع مؤسسات النظام عرضة للتغيير ، ابتداء بالدستور ، ومرورا بمؤسسات السلطات الثلاث ، وانتهاء بالقوى السياسية الرئيسة في المجتمع ، والمتمثلة بالحزب الشيوعي الصيني ، حيث شهدت جميع هذه المؤسسات ، تأثيرا للمتغيرات البيئية الداخلية ، أو الخارجية ، انعكس على طبيعة بنائها .

المطلب الأول : دستور عام 1982 :

تجدر الإشارة ، الى وجود ثلاث دساتير صدرت قبل دستور عام 1982 ، هي كما يأتي :

1. **دستور عام 1954** : يعد هذا الدستور ، أول الدساتير التي تم اعتماده بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1954 ، وتم تبنيه في العشرين من أيلول من عام 1954 وحدد شكل دولة الصين بأنها جمهورية الصين الشعبية ، التي تحكم بموجب الديمقراطية الشعبية ، المحكومة من قبل الطبقة العاملة وتحالفها مع الفلاحين مع الإشارة الى عدم ورود اسم الحزب الشيوعي في هذا الدستور [(1)].
2. **دستور عام 1975** : وردت في هذا الدستور ، العديد من المواد والفقرات ، التي تؤكد على قيادة الحزب الشيوعي الصيني للدولة ، ومسالة دكتاتورية البروليتاريا ، واعتبار الماركسية اللينينية ، وأفكار ماوتسي تونغ بمثابة المنابع الفكرية للدولة ، وأحقية الدولة في الاستيلاء والتأميم لوسائل الإنتاج كافة [(2)] .

(1) Richard P.Stebbins and Alba Amoia , Op.cit .,P61.

(2) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص25 -26 .

أطلق هذا الدستور ، العنان للحزب الشيوعي الصيني في السيطرة المطلقة على العمل السياسي داخل الصين ، انطلاقا من توجهات قادته السياسيون ، في مختلف المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية وغيرها ، ، وأدى ذلك إلى نتـــائج سلبية في هذه المجالات ، حاول الحزب تصحيحها من خلال دستور عام 1978 .

3. **دستور عام 1978** : حاول قادة الصين أن يجعلوا دستور عام 1978 ، مقاربا لدستور عام 1954 ، وهو ما كان فعلا ، حيث يتضح عبر المواد والفقــرات التي وردت فيه (1) ، محاولة تجاوز الإشكالات القانونية ، التي تضمنها دستور عام 1975 لاسيما الفقرات التي عززت النفوذ الإيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني داخل مؤسسات الدولة والنظام السياسي (2) ، وهو ما أدى الى تلكــؤ النظام السياسي في أداء وظائفه ، بسبب تكبيله بالقيود الايديولوجية الصارمة ، التي وردت في دستور عام 1975 .

وتجدر الإشارة إلى إن كل من هذه الدساتير التي صدرت للدولة، قابلها صـــدور دساتير للحزب الشيوعي، وذلك لتحقيق حالة من التجانس بـــين سياســـة الدولـــة وسياسة الحزب.

أعلن رسميا صدور الدستور الصيني ، المعمول به حاليا في الدورة الخامـــسة للمجلس الوطني لنـــواب الـــشعب ، المنعقـــد فـــي الرابـــع مـــن كـــانون الأول عام 1982 (3) ، محتويا على 138 مادة ، مقسمة على أربعة أبـــواب ، تتـــضمن تفصيل شكل الدولة ، وصلاحيات المؤسسات السياسية ، وحقوق الفرد ، وغيرهـــا من المسائل القانونية للدولة (4) .

---

(1) انظر : برانتلي ووماك جيمس ، آر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص 725 .

(2) للتفصيل انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مـــصدر ســـب ذكره ، ص 96-97 .

(3) انظر : (الدستور) ، مقالة منشورة فـــي شـــبكة الإنترنـــت ، علـــى الموقـــع التـــالي www.china.org.cn

(4) انظر للتفصيل : النص الكامل للدستور الصيني وتعديلاته المنشور في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.peopledaily online.com

ويمكن ملاحظة ابرز فقرات دستور عام 1982 عبر ما يأتي: [1]

1. اعتبار الحزب الشيوعي الصيني مؤسسا لجمهورية الصين الشعبية .
2. اعتماد مبدأ دكتاتورية الديمقراطية الشعبية (دكتاتورية البروليتاريا) ، المشكلة من تحالف العمال والفلاحين .
3. التأكيد على أهمية البناء الاشتراكي للصين على وفق الخصوصيات الصينية .
4. تحديد مهمات الدولة الأساسية في مسالة البناء الاشتراكي للمجتمع ، عن طريق تنمية و تحديث الصناعة ، الزراعة ، الدفاع العلوم والتكنولوجيا ، في سبيل بناء دولة قوية ، غنية ، ديمقراطية ، ومتحضرة .
5. اقرار مبدأ الديمقراطية في الانتخاب والممارسة السياسية .
6. تحديد مهمة القوات المسلحة في حماية الدولة ، مع الاشتراك في عملية البناء ، وتقديم الخدمات للشعب قدر المستطاع .
7. التأكيد على تطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي .
8. اقرار حرية المواطن في الكلام ، الاعتقاد الديني ، النشر المراسلة ، النقد ، طلب التعويض من الدولة ، حق العمل ، الرعاية الاجتماعية ، والتعليم ، فضلا عن حق المواطن في الإبداع والابتكار العلمي والأدبي .
9. تضمن الدستور ، كذلك، مواد تتعلق بتنظيم الأسرة ، المساواة بين الرجل والمرأة ، واجبات المواطن في مسائل الضرائب الالتحاق بالخدمة العسكرية ، وغيرها ، وتم تحديد المجلس الوطني لنواب الشعب ، باعتباره الجهة التي أصدرت الدستور ، والمسؤولة عن تفسير وتعديل ، ومراقبة تطبيقه .

---

(1) انظر : (الدستور) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره .

تمت إضافة أربع تعديلات على دستور عام 1982 ، كانت الثلاث الأولى منها في أعوام 1988 1993 1999 ، وتضمنت جوانب اقتصادية متعلقة بنظرية اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص ، بينما كان التعديل الرابع في عام 2004 ،متعلقا بجوانب حقوق الانسان ، والملكية الخاصة (1).

مثلت التعديلات التي أجريت على مواد الدستور الصيني ، استجابة للتغيرات التي مرت على المجتمع الصيني ، وعملية التحول الاقتصادي ، السياسي ، والاجتماعي ، الذي شهدته الصين بعد عام 1982 عبر الاستمرار في عملية الإصلاح والتنمية والتحديث ، التي بدأت بعد عام 1978 ، إذ أدرك صناع القرار في الصين ، أهمية الموائمة ، بين النصوص الدستورية ، و أداء النظام السياسي ، بعد الدستور محدد أساسا لعمل مؤسسات الدولة ، والنظام السياسي .

تميز دستور عام 1982 ، بعدد من الخصائص ، عن باقي الدساتير السابقة له أهمها :

1. الميل نحو منح استقلالية قانونية لأجهزة الدولة ، عن الحزب الشيوعي ، بهدف زيادة فاعليتها في رسم وتنفيذ السياسات العامة مع عدم إغفال الأثر المباشر للحزب في هذه العمليات (2) .
2. الاستيعاب الكبير، والاستفادة، من تجارب التطورات الاشتراكية السابقة في الصين ، و الاستفادة من التجارب العالمية ، في عملية النظر الى الواقع واستشراف المستقبل ، انطلاقا من خصوصيات المجتمع الصيني (3) ، وتلبية متطلبات التنمية السياسية ، الاقتصادية ، والثقافية ،و مراحل البناء الاشتراكي في الصين .

---

(1) انظر : (الصين تنشر الدستور المعدل) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : http://arabic.peopledaily.com

(2) برانتلي ووماك جيمس ، آر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص 729 .

(3) انظر : (الدستور) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره .

3. تعد أهم خاصية من خصائص هذا الدستور اهتمامه بمسائل التطور الصناعي والعلمي والتكنولوجي ، عن طريق ذكر دورها في عملية التنمية والتحديث ، لا سيما في المجالات الصناعية والزراعية ، فضلا عن ذكر الفقرات المتعلقة بضمان حرية الفرد في الابتكار والإبداع الفني ، وهو ما يؤشر إدراكا واضحا ، للعلاقة الوطيدة بين عملية التقدم العلمي والتكنولوجي ، وإشاعة نزعة الابتكار والإبداع داخل المجتمع ، وهذا يؤثر بالنتيجة ، على مستوى الوعي والإدراك لأهمية التكنولوجيا في عملية التنمية والتحديث في الصين .

المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الصيني :

يعرف يانغ منغ تشون * ، النظام السياسي الصيني بأنه : (مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح والأعراف المطبقة في بر الصين الرئيس ، التي تحدد سلطة الدولة ، ونظام الحكومة والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وغيرها من المسائل الأساسية في جمهورية الصين الشعبية) [1] .

يوضح هذا التعريف حقيقة مفادها إن مؤسسات النظام السياسي الصيني واختصاصاتها المختلفة ، محصورة في مناطق البر الصيني ، أي أنها لا تشمل جزر هونغ كونغ ، ماكاو ، وتايوان .

* يانغ منغ تشون ، هو أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية والإدارة في جامعة بكين .

(1) (النظام السياسي الصيني) ، مقالة منشورة في شبة الانترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

أولا : السلطة التشريعية : وتتكون من :

1. المجلس الوطني لنواب الشعب : ويعد بمثابة البرلمان في الدول الغربية [1] ويمثل أعلى هيئة في الدولة ممتلكة السلطة [2] ، يتم تشكيله عن طريق نواب منتخبين من مختلف المقاطعات والمناطق ذات الحكم الذاتي والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ،والجيش،حيث تشكل وفود من الوحدات الانتخابية،لينتخب كل وفد رئيس له ونواب،ويتم مراعاة تمثيل الأقليات فيها[3].

ينعقد هذا المجلس مرة واحدة في السنة ، وينعقد في غير هذا الظرف في حالة طلب اللجنة الدائمة للمجلس ذلك ، أو خمس أعضاءه [4] ، وتتمثل صلاحيات المجلس بما يأتي [5] :

1- تعديل الدستور ، ويكون ذلك باقتراح اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب أو بخمس عدد نوابه وبموافقة أكثر من ثلثي النواب .
2- مراقبة تنفيذ الدستور .
3- وضع وتعديل القوانين الأساسية حول الشؤون الجنائية والمدنية ، وأجهزة الدولة والشؤون الاخرى .
4- انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه .
5- تقرير رئيس لمجلس الدولة ونوابه ، والوزراء ورؤساء لجان الدولة ، والمراقب العام للحسابات ، ورئيس سكرتارية مجلس الدولة على وفق تسمية رئيس جمهورية الصين الشعبية .

---

(1) عبد الهادي بو طالب ، النظم السياسية العالمية المعاصرة نماذج مختارة من العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي والعالم الثالث ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1981 ص255 .

(2) china constitution, an article published on internet Location : www.oefre.unibe.ch.

(3) (مجلس نواب الشعب) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn.

(4) china constitution , an article published on internet , Op .cit .

(5) (مجلس نواب الشعب) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره .

6- انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية .
7- انتخاب رئيس المحكمة العليا .
8- انتخاب رئيس المجلس الأعلى للنيابة .
9- المراجعة والموافقة على برنامج تنمية الاقتصاد القومي والمجتمع (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) ، وتقريرها وتنفيذها .
10- مراجعة الميزانية والموافقة عليها وتقرير تنفيذها .
11- تغيير وإلغاء قرارات اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب غير الملائمة .
12- الموافقة على إقامة المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم ، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة .
13- اقرار إقامة المنطقة الإدارية الخاصة ونظامها .
14- اقرار مسالة الحرب والسلم .
15- كل الصلاحيات التي يجب على أعلى جهاز في الدولة أن يمارسها .
16- إقالة رئيس الجمهورية ونوابه ، ورئيس مجلس الدولة ونوابه ، وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية وأعضائها ، ورئيس المحكمة الشعبية العليا ، ورئيس النيابة العليا .

وتنبثق من هذا المجلس بطريق الانتخاب المباشر اللجنة الدائمة [1]

2. اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب :

تمثل هذه اللجنة أعلى سلطة في الدولة ، في حال عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب ، إذ تكون مسؤولة أمامه، وتتكون من رئيس اللجنة ونوابه ، ورئيس السكرتارية ، وعدد من الأعضاء، من بينهم عدد مناسب من أبناء الأقليات ، الذين يتم انتخابهم وإقالتهم من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب ، وتستمر هذه اللجنة في العمل لمدة خمس سنوات ، مع عدم أحقية رئيس اللجنة ونوابه في تجديد ولايتهم لأكثر من دورتين متتاليتين [2] .

---

(1) هادي رشيد الجاوشلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 150 .

(2) (مجلس نواب الشعب) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره .

وتتمثل صلاحيات هذه اللجنة بالأتي [1] :

1. تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه .
2. وضع وتعديل القوانين ، ما عدا التي هي من اختصاص المجلس الوطني لنواب الشعب .
3. في فترة عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب ، تستكمل وتعدل القوانين التي وضعها المجلس ، دون التعارض مع المبادئ الأساسية لهذه القوانين .
4. تفسير القوانين .
5. في حال عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب ، لها الحق في مراجعة أو الموافقة على مشروعات التعديل الجزئي ، الضروري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وميزانية الدولة .
6. مراقبة أعمال مجلس الدولة ، واللجنة العسكرية المركزية ، والمحكمة الشعبية العليا والنيابات الشعبية العليا .
7. إلغاء القرارات والأوامر الإدارية، المخالفة للدستور ، والقوانين الصادرة من مجلس الدولة .
8. إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المحلية ، المخالفة للدستور ، التي وضعتها أجهزة السلطة في المقاطعات ، والمناطق الذاتية الحكم ، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .
9. في حال عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب ، تقرر تعيين الوزراء ورؤساء اللجان ، والمراقب العام للحسابات ، ورئيس سكرتارية مجلس الدولة ، وفقا لتسمية رئيس مجلس الدولة .
10. تحديد أعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرين ، وفقا لتسمية رئيسها .
11. تعيين نواب رئيس المحكمة الشعبية العليا ، ووكلاء النيابة فيها ، وأعضاء لجنة النيابة ، ورئيس النيابة العسكرية ، وعزلهم ، على وفق طلب رئيس النيابة الشعبية العليا .

---

(1) المصدر السابق .

12. تعيين نواب رئيس النيابة الشعبية العليا ، ووكلاء النيابة فيها ، وأعضاء لجنة النيابة الشعبية العسكرية ، وعزلهم على وفق طلب رئيس النيابة في المقاطعات ، والمناطق الذاتية الحكم ، والمناطق التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .
13. إقرار تعيين وعزل السفراء المعتمدين في الدول الاخرى .
14. التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهمة مع الدول الأخرى أو إلغائها .
15. وضع نظام الدرجات والرتب للعسكريين والدبلوماسيين ،وأنظمة الدرجات المختصة الاخرى .
16. تحديد وتقرير منح الأوسمة والألقاب .
17. التصديق على العفو الخاص .
18. اعلان الحرب ، في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب .
19. اقرار التعبئة الوطنية ، أو التجنيد الجزئي .
20. اقرار الاحكام العرفية .
21. كل الصلاحيات الاخرى ، التي يمنحها المجلس الوطني لنواب الشعب .

وتوجد لجان اخرى ، منتخبة من قبل هذه اللجنة ، تعمل تحت إشراف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب [1] ، يبلغ عددها تسع لجان هي : (لجنة شؤون الأقليات ، اللجنة التشريعية ، اللجنة المالية والاقتصادية ، لجنة التعليم والعلوم والثقافة ، لجنة الصحة ، لجنة الشؤون الخارجية وشؤون المغتربين ، لجنة الشؤون الداخلية والقضائية ، لجنة البيئة وحماية الموارد ، لجنة الزراعة والريف) ، وتقوم هذه اللجان بدور المساعدة في إعداد القرارات الصادرة من المجلس الوطني لنواب الشعب أو اللجنة الدائمة [2] .

---

(1) هادي رشيد الجاوشلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 151 -152 .
(2) (مجلس نواب الشعب) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره .

3. **المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة:** وتنقسم كالتالي [1]

أ. المجالس المحلية لنواب الشعب : ويتم إنشاؤها في المقاطعة ، المنطقة الذاتية الحكم ، المدينة التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ، الناحية ، الناحية القومية ، والبلدة إذ تحتوي هذه المجالس لجان دائمة ، حصرا لمستوى محافظة فما فوق ، يكون عملها ضمن هذا المستوى خمس سنوات ، أما فترة عمل المجالس المذكورة ضمن المستوى الادنى فتكون ثلاث سنوات ، وتتضمن صلاحيات هذه المجالس المحافظة على الالتزام بتطبيق الدستور ، القوانين ، القرارات الإدارية أعمال تتعلق بالبناء الاقتصادي والثقافي ، والإعمال العامة ، على وفق ما يقرره القانون .

ب. اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب المحلية : تنبثق هذه اللجان من المجالس المحلية لنواب الشعب ، التي تقوم بتعينها وإقامتها ، وتقوم بإعمال مراقبة تنفيذ القرارات ، والتدخل في أعمال الحكومات المحلية والمجالس المحلية ذات المستوى الادنى ، وتشرع بعض القوانين اتساقا مع الواقع السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي لمناطقها .

ج. مجالس نواب الشعب في الناحية والناحية القومية والبلدة :

تبلغ مدة عمل هذه المجالس ثلاث سنوات ، وتتشكل من رئيس ونواب وأعضاء الرئاسة ، الذين يمارسون من خلال هذا المجلس صلاحيات مراجعة القضايا المهمة في مناطقهم الإدارية ، وانتخاب وتعيين وعزل الموظفين الحكوميين ، وأعضاء المجلس ، فضلا عن صلاحية مراقبة عمل الحكومة في مناطقها .

كانت أجهزة السلطة التشريعية عموما تمارس دورا هامشيا لاسيما قبل عملية الإصلاح الشاملة، التي بدأت عام 1978 حيث حصلت بعدها على بعض الحرية الفعلية في ممارسة نشاطاتها بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية المطلقة والمركزية[2].

---

(1) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص61-63 .

(2) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 مصدر سبق ذكره ، ص112 .

ثانيا : السلطة التنفيذية : تتكون السلطة التنفيذية في الصين من المؤسسات التالية:

1. رئيس جمهورية الصين الشعبية :

يختار المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس جمهورية الصين الشعبية ، ولفترة خمس سنوات ، ولا يجيز الدستور بان يمارس رئيس الجمهورية مهامه لأكثر من دورتين متتاليتين (1) ويمارس الرئيس الصلاحيات التالية (2) :

1- إصدار القوانين .
2- تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه ، وأعضاء مجلس الدولة ونوابهم ، والوزراء ورؤساء اللجان ، ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات ، والسكرتير العام لمجلس الدولة .
3- منح أوسمة الدولة والألقاب الفخرية .
4- إصدار أوامر العفو الخاص .
5- إصدار الأحكام العرفية .
6- اعلان حالة الحرب ، وإصدار أوامر التعبئة العامة .
7- إرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم .
8- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المهمة ، المعقودة مع الدول الأجنبية وإلغائها .
9- استقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، نيابة عن جمهورية الصين الشعبية .

يمارس الرئيس هذه الصلاحيات بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة (3) .

---

(1) ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 69 .

(2) (رئيس جمهورية الصين الشعبية) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://Arabic.people.com.cn

(3) المصدر نفسه .

2. مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية :

يتكون هذا المجلس من رئيس واحد وبعض النواب ، أعضاء مجلس الدولة والوزراء ، رؤساء لجان مجلس الدولة رئيس السكرتارية ،والمراقب العام للحسابات ، ويقوم رئيس الدولة بتسميتهم ،ويتم تعيينهم بموافقة المجلس الوطني لنواب الشعب أو اللجنة الدائمة في حال عدم انعقاده ، وتستمر مدة عمل هذا المجلس خمس سنوات ، مع إمكانية التمديد لدورتين متتاليتين فقط[1] .

وتتضمن صلاحيات هذا المجلس الشؤون الآتية[2] :

1. تحديد الإجراءات الإدارية ، ووضع القوانين الإدارية ، وإصدار القرارات والأوامر وفقا للدستور والقانون .
2. تقديم مشروعات القوانين للمجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة ، في حال عدم انعقاد المجلس .
3. تحديد مهمات ومسؤوليات الوزارات ، واللجان وقياداتها بشكل موحد ، وقيادة الأعمال الإدارية الوطنية الأخرى ، التي لا تدخل ضمن أعمال الوزارات والمصالح .
4. قيادة الأعمال الإدارية المحلية والوطنية بصورة موحدة ، وتحديد توزيع صلاحيات الأجهزة الإدارية المحلية والمركزية .
5. وضع وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وميزانية الدولة .
6. قيادة و إدارة الأعمال الاقتصادية ، وبناء المدن والأرياف .
7. قيادة و إدارة التعليم ، العلوم ، الثقافة ، الصحة ، الرياضة ، و أعمال تنظيم الأسرة .
8. قيادة و إدارة الأعمال المدنية ، الأمنية ، القضائية ، والرقابية .

---

(1)(النظام الإداري المركزي) ، مقالة منشورة في شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
. http://arabic.people.com.cn

(2) المصدر نفسه.

-وأنظر كذلك : ياسر العمري، مصدر سبق ذكره، ص - ص72 -73

9. إدارة الشؤون الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية .
10. قيادة و إدارة الأعمال الدفاعية .
11. قيادة و إدارة الشؤون الخاصة بالقوميات ،وضمان حقوق الأقليات القومية المتساوية ، وحق الحكم الذاتي للمناطق الذاتية الحكم للأقليات القومية .
12. حماية الحقوق والمصالح للمغتربين الصينيين العائدين وأهاليهم .
13. تغيير أو إلغاء الأوامر والقرارات واللوائح غير المناسبة ، التي تصدرها أجهزة الدولة الإدارية المحلية على مختلف المستويات .
14. تغيير أو إلغاء الأوامر واللوائح غير المناسبة ، التي تصدرها الوزارات واللجان .
0. الموافقة على التقسيم الإداري للمقاطعات والمناطق ذاتية الحكم ، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة ، والموافقة على إقامة الولايات ذاتية الحكم ، والمحافظات ، ذاتية الحكم ، والمدن ، وتقسيمها الإداري .
15. تقرير تطبيق الأحكام العرفية في المقاطعة ، والمنطقة الذاتية الحكم ، والمدينة التي تديرها الحكومة مباشرة .
16. مراجعة وتحديد ملاك الأجهزة الإدارية ، وتحديد تعيين الإداريين وعزلهم وتدريبهم واختبارهم ومكافئتهم وعقابهم على وفق القانون .
17. الصلاحيات الاخرى ، التي يمنحها المجلس الوطني لنواب الشعب ، ولجنته الدائمة .

ويتكون مجلس الدولة من الأجهزة التالية[1] :

أ. أجهزة السيطرة العامة ، وتشمل لجنة الدولة لتخطيط التنمية ، لجنة الاقتصاد والتجارة ، وزارة المالية ، وبنك الصين المركزي .

ب. أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة ، وتشمل وزارة السكك والحديد وزارة المواصلات ، وزارة البناء ، وزارة الزراعة ، وزارة صناعة المعلومات ، ولجنة العلوم والتكنولوجيا الدفاعية .

(1) (النظام الإداري المركزي) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره.

ج. أجهزة الضمان الاجتماعي ، وتشمل وزارة العمل والضمان الاجتماعي ، وزارة شؤون العاملين ، ولجنة الدولة لتنظيم الأسرة .

د. أجهزة إدارة الموارد ، وتشمل وزارة الأراضي والموارد .

هـ.أجهزة الشؤون الخارجية والأمن ، وتشمل وزارة الخارجية ، لجنة الدولة لشؤون القوميات ، وزارة الشؤون المدنية ، وزارة العدل ، وزارة الأمن وزارة امن الدولة ، وزارة الدفاع ، وزارة الرقابة ، ومديرية تدقيق الحسابات .

و. أجهزة إدارة التعليم والعلوم والإدارة والصحة ، وتشمل وزارة التعليم ، وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وزارة الثقافة ، وزارة الصحة .

وتوجد أجهزة أخرى تابعة إلى مجلس الدولة مثل[1] :

أ. الأجهزة الإدارية للمجلس ، المسؤولة عن الأعمال اليومية له .

ب.الأجهزة التي يديرها المجلس مباشرة ، وتتولى أعمال متخصصة تخضع مباشرة لمجلس الدولة .

ج. أجهزة تنفيذية داخل مجلس الدولة ، يقيمها في داخله لمساعدة رئيس مجلس الدولة في تنفيذ الأعمال المتخصصة .

د.مصالح الدولة ، التي تعد وحدات عمل مسؤولة عن بعض الأعمال والمهام ذات الاستقلالية النسبية ، والتي تتبع الوزارات التابعة لمجلس الدولة ، والمسؤولة عن وضع خطط وإدارات وسياسيات ذات طبيعة مهنية .

هـ. أجهزة تنفيذية ، يديرها مجلس الدولة مباشرة ، مثل : (مصلحة الدولة العامة للرياضة البدنية ، وكالة شينخوا ، أكاديمية العلوم الصينية،الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة ، المصلحة الصينية للأرصاد الجوي ، والمصلحة الصينية لبراءات الاختراع) .

---

(1) (النظام الإداري المركزي) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، مصدر سبق ذكره.

و. أجهزة التنسيق ، والأجهزة المؤقتة لمجلس الدولة ، التي تتضمن فرق قيادية للعمل ، يرئسها مجلس الدولة أو أحد نوابه أو أحد الأعضاء أو رئيس السكرتارية ، لممارسة رئاسة أجهزة التنسيق والأجهزة المؤقتة والتي تشتمل على :(أجهزة تنفيذية يشكلها مجلس الدولة ، للإرشاد في بعض الأعمال المحددة ، أجهزة التنسيق والتعديل ، وأجهزة استشارية مكونة من خبراء معنيين أو مسؤولون عن الوحدات المعنية) .

يلاحظ مما سبق ، وجود اكثر من مؤسسة أو لجنة مرتبطة بمؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية ، متخصصة بميادين العلوم والتكنولوجيا ، مثل :

1. لجنة التعليم والعلوم والثقافة ، التابعة لمجلس الوطني لنواب الشعب .
2. وزارة صناعة المعلومات ، التي تعد من مكونات مجلس الدولة .
3. لجنة صناعة العلوم والتكنولوجيا الدفاعية ، التي تعد من مكونات مجلس الدولة .
4. وزارة التعليم ، التي تعد من مكونات مجلس الدولة .
5. وزارة العلوم والتكنولوجيا ، التي تعد مكونا من مكونات مجلس الدولة .
6. أكاديمية العلوم الصينية ، وهي جهاز يدار من قبل مجلس الدولة ، بصورة مباشرة .
7. المصلحة الصينية لبراءات الاختراع ، وهي جهاز خاضع لإشراف مباشر من مجلس الدولة .

يعكس وجود هذه المؤسسات اهتمام النظام السياسي الصيني بمسألة التطور العلمي ، والتقدم التكنولوجي ، وحرصه على إدماج المؤسسات المعنية بهذه المجالات ، في مستويات الأجهزة نفسها، المعنية بمجالات الاقتصاد ، الخدمات العامة ، وغيرها ، وهذا ما يعكس وجود إدراك لأهمية وجود هذه المؤسسات ، ودورها في تفعيل أداء مؤسسات النظام السياسي الاخرى .

ثالثا : السلطة القضائية : -

يمثل النظام القضائي الصيني ، سلسلة كاملة ودقيقة للنظام القضائي ، الذي يحتل مكانة ودورا مهما في النظام السياسي[1] وتتجسد السلطة القـضائية فـي الصين ، بالمحاكم الشعبية والنيابات العامة[2] وكما يأتي :

1. المحاكم الشعبية :

تمثل المحاكم الشعبية في جمهورية الصين الشعبية الجهاز القضائي فـي الدولة[3] ، ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس المحكمة الشعبية العليـا ، المحددة ولايتها بـخمس سنوات لا يجوز استمرارها أكثر من فترتين متتاليتين ، تمارس عبرها صلاحياتها باستقلالية كاملة عن باقي أجهزة الدولة[4] .

وتنقسم المحاكم الشعبية في الصين ، كما يأتي[5] :

أ. المحاكم العليا ، والتي تقام في المقاطعات ، المناطق الذاتية الحكم ، والمدن التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .

ب. المحاكم المتوسطة ،وهي محاكم الدرجة المتوسطة ، المقامة فـي الأقـاليم الإدارية داخل المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم ، والمحاكم المتوسطة في المدن التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة ،والمحاكم المتوسطة في المدن التي تديرها المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم مباشـرة ، وفـي الولايات ذاتية الحكم .

---

(1)(النظام القضائي الصيني) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

(2)china constitution , an article published on internet location ,op .cit.

(3)ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 92 .

(4)المصدر نفسه ، ص 92 .

(5) (نظام المحاكمة) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي : www.chinaa.org.cn

ج. المحاكم الابتدائية ، وتشمل المحاكم على مستوى المحافظات ، والمحاكم على مستوى المناطق ذاتية الحكم والمحاكم في المدن التي ليس فيها أحياء إدارية ، وفي الأحياء التي تديرها المدينة مباشرة .

د. المحاكم الخاصة ، وهي المحاكم التي تقام في الدوائر الخاصة ، على وفق حاجات خاصة ، للنظر في قضايا خاصة ، مثل المحكمة العسكرية ، المحكمة البحرية ، ومحكمة النقل بالسكك الحديدية .

2. النيابات الشعبية :

تمثل النيابات الشعبية في جمهورية الصين الشعبية جهاز الإشراف القانوني[1] وتعد النيابة الشعبية العليا ، بمثابة أعلى جهاز نيابة في الدولة وتنقسم الى[2] :

أ. اجهزة النيابة المحلية بمختلف مستوياتها ، وتشمل على أجهزة النيابة في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم ،والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ، وفروع أجهزة النيابة في المقاطعات ، والمناطق ذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة مباشرة ، وأجهزة النيابة في الولايات ذاتية الحكم ، التي تديرها المقاطعات ، وأجهزة النيابة في المحافظات والمدن ، التي تكون تحت إدارة المدينة .

ب. أجهزة النيابة الخاصة ، وتشمل أجهزة النيابة العسكرية ، ونيابة النقل بالسكك الحديدية .

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للنيابات الشعبية العليا جوانب عديدة ، أهمها[3] :

أ. تقديم تقارير الى المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة .

ب. تقديم مقترحات الى المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة .

---

(1) china constitution , an article published on internet location ,op .cit

(2) (نظام النيابة) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي :
www.china.org.cn

(3) انظر : (اجهزة الدولة) مقالة منشورة في شبكة الانترنت ، على الموقع التالي
http://arabic.cgina.org.cn

ج.قيادة أعمال النيابات المحلية والخاصة على مختلف المستويات .

د.القيام بالتحقيق في القضايا ، التي ترى أنها من اختصاصها .

هـ. فحص القضايا الجنائية المهمة ، والتصريح بإلقاء القبض على المتهمين .

و. تمثيل جهة الادعاء العام وفقا للقانون .

ز. مراقبة المحاكمات المدنية ، الاقتصادية ، والإدارية .

ح. الاعتراض على الأحكام الخاطئة للمحاكم الشعبية ،وعلى المستويات كافة .

يتضح من ذلك ، إن النظام القضائي الصيني ، استجاب للمزايا التي تتمتع بها الصين ، من سعة المساحة ، والحجم السكاني الكبير ، **إذ** انعكس ذلك على ميزة الاستقلالية النسبية بين أجزاءه ، والعمل بين هذه الأجزاء كوحدة متكاملة في الوقت نفسه .

وتشمل هذه الميزة جميع أجزاء النظام السياسي الصيني ، وهو ما جعل هذا النظام هذا النظام يمتاز بالمرونة ، المنافية للجمود الهيكلي والوظيفي في العلاقات القائمة بين مؤسساته باختلافها.

المطلب الثالث : الحزب الشيوعي والنظام السياسي : -

يمكن القول ، أن ابرز القوى السياسية المؤثرة في هياكل واليات عمل النظام السياسي الصيني ، بشكل كبير ، هو الحزب الشيوعي الصيني ، لذا سيتم تسليط الضوء على هذه المؤسسة السياسية ، وكما يأتي :

أولا : تعريف الحزب الشيوعي الصيني :

يعرَف الحزب الشيوع الصيني ،على وفق دستور الحزب ، الصادر عام 1982 كما يأتي :((الحزب الشيوعي الصيني هو طليعة الطبقة العاملة الصينية ، والممثل الصادق لمصالح الشعب الصيني بجميع قومياته ، والقوة المركزية ، التي تقود قضية الاشتراكية في الصين ، متخذا من الماركسية اللينينية ، وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بنغ* دليله المرشد في العمل))[1] .

---

*تمت إضافتها الى الدستور في عام 1988 .

ثانيا : تأسيس الحزب الشيوعي وطبيعته :

تأسس الحزب الشيوعي الصيني في يوليو 1921[2] ويصنف المختصون هذا الحزب ، كحزب (شمولي)** ، يسعى الى الاستعمال الشامل للقوة ، من اجل إعادة بناء النظام الاجتماعي ، متخذا من انتشاره الشامل ، وتسييسه الشامل ، سبيلا لتحقيق ذلك[3] ،ويتمتع الحزب الشيوعي الصيني بحضور فعال ، ومكانة واقعية داخل المجتمع الصيني ، حيث حظيت طروحات الحزب وأفكاره بنسبة تأييد شعبي ، ودعم جماهيري واسع ، فضلا عن الحضور الرسمي ، والتغلغل الكبير ، في مؤسسات النظام السياسي ، وتعزى هذه الحقيقة الى سببين ، هما :

1. إن الشيوعية في الصين ، كانت مؤسسة عبر ثورة شعبية حقيقة ، وليس عبر فرضها من قبل سلطة رسمية حاكمة ، و لم تمر عبر مجموعة التآمرات لقلب النظام الحاكم بين ليلة وضحاها ، أو فرض المحتل الأجنبي تبنيها على أسنة الحراب[4] .

---

(1)وثائق صينية ، المؤتمر الوطن الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني ، مصدر سبق ذكره، ص93 .

(2)تشي ون ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

** استخدم المصدر هنا تقسيم (سارتوري) لأنماط الحزب الواحد ،والتي يصنفها كما يلي :

1. الحزب الواحد الشمولي .
2. الحزب الواحد السلطوي
3. الحزب الواحد البراغماتي .

- المصدر :د. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 117 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1987 ، ص - ص 135 -140 .

(3) المصدر نفسه ، ص 135 -136 .

(4) د. ابراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص409 .

2. أسبقية وجود الحزب الشيوعي الصيني على وجود الهياكل السياسية ، المنبثقة من مجلس نواب الشعب[1] ، فكما هو معروف ، إن الحزب الشيوعي الصيني كان قد تأسس عام 1921 ، أما النظام السياسي فقد تأسس بعد عام 1949 ، الذي يمثل عام تأسيس جمهورية الصين الشعبية. اثر هذان السببان في إدراك الحزب الشيوعي لمتطلبات وخصوصيات المجتمع الصيني ، وهذا ما جعله قادرا عبر مختلف المراحل التاريخية ، على التعامل مع جميع المشاكل التي واجهت دولة الصين ، وايلاء الأهمية للمتغيرات التي تحقق التنمية والتقدم للمجتمع .

ثالثا : مبادئ الحزب الشيوعي الصيني

احتفظ الحزب الشيوعي الصيني في عملية البناء ، على المبادئ الأربعة التالية[2] :

1. التمسك بخط الحزب الشيوعي .
2. التمسك بتحرير الأفكار ، وطلب الحقيقة من الواقع (مرونة في التعامل مع المتغيرات المختلفة المحيطة) .
3. التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة و إخلاص .
4. التمسك بنظام الديمقراطية المركزية[3] .

رابعا : أجهزة الحزب :

تتضمن أجهزة الحزب الشيوعي الصيني ما يأتي[4] :

---

(1)لين تاي ، لين يوه هاي ، المجلس لوطني لنواب الشعب الصيني ونظام البرلمان العربي ... اوجه الشبه والاختلاف ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.cninatoday,com,cn .

(2)(الحزب الحاكم في الصين) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.cnina.org.cn .

(3)للمزيد من حول مبدأ (الديمقراطية المركزية) ، انظر : وثائق صينية ، المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني ، مصدر سبق ذكره ص ـ ص 108 -109 .

(4)المزيد من التفاصيل انظر : ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 125 -128.

1. جهاز القيادة المركزية ، الذي يضم المؤتمر الوطني للحزب ، واللجنة المركزية المسؤولة أمامه إذ يعقد المؤتمر الوطني لممثلي أعضاء الحزب مرة واحدة في السنة ، أو عندما تقرر لجنته ذلك، وفقا للضرورة ولمدة خمس سنوات، وتقوم اللجنة بتقرير عدد ممثلي المجلس الوطني وطريقة انتخابهم .
2. اللجنة المركزية للحزب ، اللجنة العسكرية التابعة لها ، المكتب السياسي المنبثق عنها ، اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ، أمانة اللجنة المركزية ، الهيئة المركزية ،و الهيئة الاستشارية المركزية للحزب .
3. الأجهزة القيادية المحلية للحزب ، المنتشرة في الوحدات الإدارية المختلفة للدولة .
4. الجماعات الحزبية القيادية ، التي يتم تكوينها في الأجهزة الحكومية المختلفة ، لضمان تنفيذ خطط الحزب في عملية التنمية والتحديث ، ومواجهة المعوقات والمشاكل ، التي تواجهها .
5. أجهزة فحص الانضباط ، والتي تتشكل على المستويات العليا(المركزية) والمحلية ، وعلى مستوى القاعدة .

خامسا :العضوية :

تشير المادة الأولى في الباب الأول من دستور الحزب ، الصادر عام 1982 الى مسالة العضوية كما يأتي : ((يمكن لأي صيني يبلغ 18 من العمر ، من العمال والفلاحين وأفراد القوات المسلحة والمثقفين والثوريين الآخرين ، ويقبل منهاج الحزب ودستوره ، ويكون راغبا في الانضمام والعمل بنشاط في احدى منظمات الحزب ، وينفذ قرارات الحزب ، ويدفع اشتراكات العضوية بانتظام ، أن يتقدم بطلب عضوية الحزب الشيوعي))[(1)]، ويبلغ عدد أعضاء الحزب نحو 60 مليون عضو ، متوزعين على 3.4 مليون منظمة حزبية .

---

(1) وثائق صينية ، المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني ، مصدر سبق ذكره، ص 101 .

سادسا: التداخلات بين الحزب والدولة :

يختلف الحزب الشيوعي الصيني عن الاحزاب الشيوعية الاخرى في العالم ، ببعده الاجتماعي المتجذر في المجتمع ، والذي يفوق تأثيره تأثير البعد الأيديولوجي وهذا ما جعل الحزب متداخلا مع جميع المؤسسات الاجتماعية ، والنظام الاجتماعي العام في الصين بمختلف فروعه ، ومنها الدولة ونظامها السياسي .

وتشير احدى الدراسات الى إن ما بين 23 -25 فردا يتحكمون في القرارات الإستراتيجية للصين ، هم أعضاء في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني[1] ، وهذا يعني أن الحزب يراقب الدولة ، عن طريق تولي أعضاءه لأعلى المناصب فيها ، حيث يهيمن أعضاء الحزب على مؤسسات السلطة التنفيذية ، الممثلة برئاسة الدولة ، ومجلس الدولة بمختلف لجانه ووزاراته ، وكذلك على مؤسسات السلطة التشريعية ، حيث تترصع اللجنة الدائمة للمؤتمر القومي لنواب الشعب بأعضاء الحزب ، وينطبق نفس الحال على مؤسسات السلطة القضائية [2] .

ويمثل المخطط رقم (5) ، التداخل الحاصل بين مؤسسات الحزب ومؤسسات النظام السياسي ، كما يأتي :

---

(1) Kenneth lieberthal, Governing China (New York Y :W . W.Norton& company) .1995, P.188.

- نقلا عن : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010 ، ص 106 .

(2) انظر : روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، ط2، بيروت ، 1966 ، ص 425 .

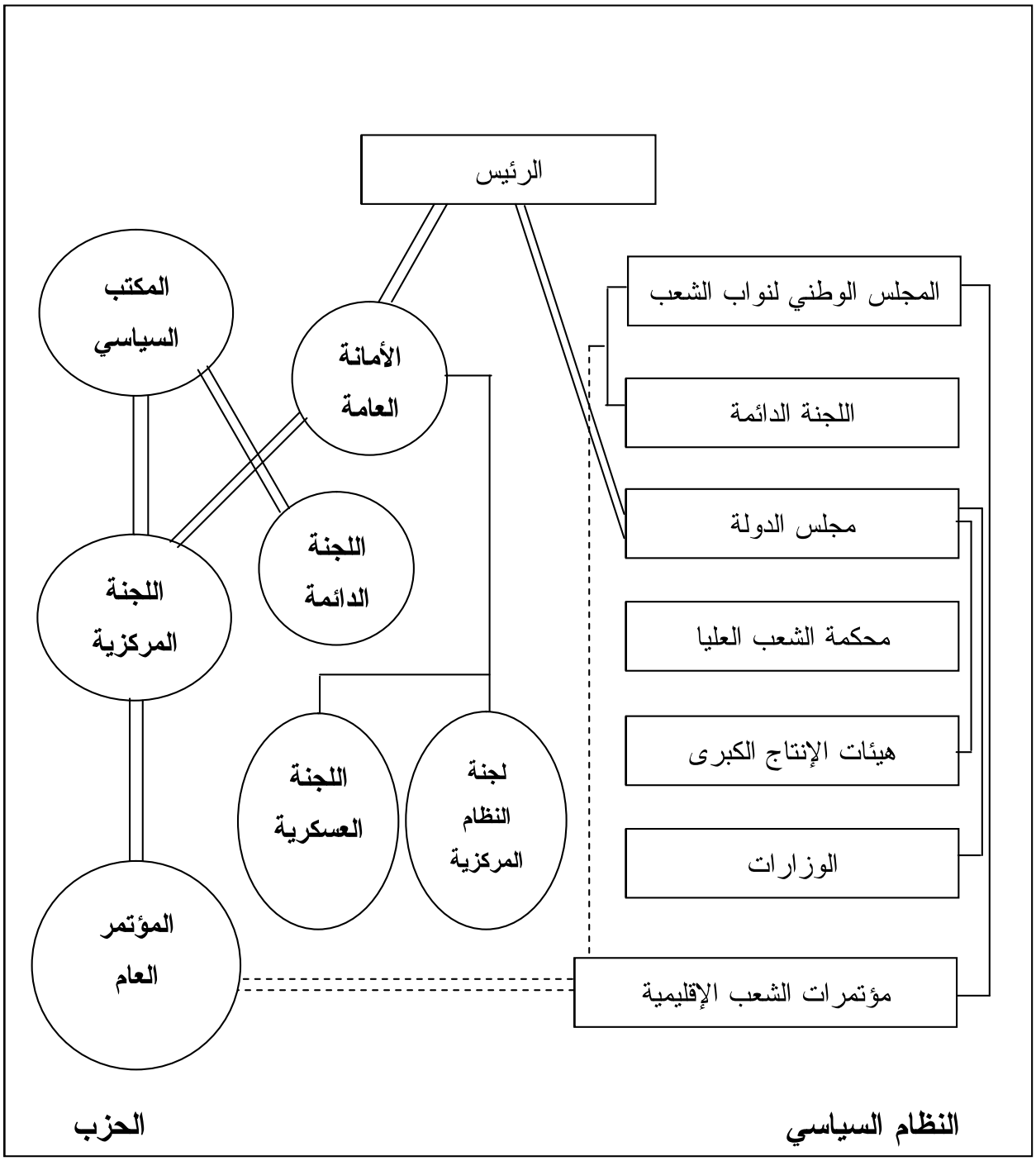

المخطط رقم (5) : (التداخل بين النظام السياسي الصيني والحزب الشيوعي الصيني)

- المصدر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 106 .

إن التداخل الحاصل بين الحزب الشيوعي الصيني والنظام السياسي،يجعل عمل الأخير مرتبطا بتوجيهات القيادة الحزبية ، ورؤيتها في التعامل مع مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية ، المحيطة بالصين ، واثر ذلك في انتهاج سياسة ما دون اخرى ، وذلك يعني أن الحزب الشيوعي الصيني يعد بقيادته ، صانع القرار الأول في الصين .

ولكن ذلك لا يعني ، بالضرورة ، عدم وجود أحزاب أخرى داخل الصين ، حيث توجد مجموعة من الأحزاب الصينية [1] ، التي تشارك الحزب الشيوعي الصيني في عملية التنمية والإدارة ، ولكن دورها محدود جدا ، بالقياس الى دور الحزب الشيوعي .

سابعا : ابرز التحولات التي يمر بها الحزب الشيوعي الصيني

اثر انتهاء مرحلة حكم دنغ شياو ينغ ، برزت أحداث ، يمكن أن تعد بمثابة تحول مهم ، في بنية الحزب الشيوعي عامة ، والنخبة الحاكمة فيه على وجه الخصوص ، ويمكن إدراج ابرز هذه التحولات كما يأتي :

1. بروز القيادات الشابة في الحزب ، وتوليها مراكز القرار فيه ، وذلك بعد إدراك الحزب لعدم فاعلية (الجيل الثالث) ، الذين تتجاوز أعمارهم 70 عاما للاستمرار في قيادته [2] ، وهو ما دعا الحزب الى القيام بعملية تغيير ، تضمنت نقل السلطة الى (الجيل الرابع) من القيادات ، وذلك في المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي ، **إذ** استقال طوعا جميع المسؤولين في القيادات الحزبية ، الذين تزيد أعمارهم على 70 عاما ، و أولهم زعيم الصين (جيانغ تسه مين) (76 عاما) ، ليحل محلهم قادة اصغر سنا ، كان أبرزهم

---

(1) للمزيد انظر : تشي ون ، مصدر سيق ذكره، ص -ص33 -34 .

- وانظر كذلك : ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص -ص 129 -131 .

(2) انظر : عبيدة نحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

زعيم الصين الحالي (هو جين تاو) ، بالإضافة الى 180 عضو ، تم إدخالهم إلى اللجنة المركزية للحزب [1] .

تمثل عملية الانتقال في السلطة ، التي تمت الإشارة إليها آنفا ، مظهرا من مظاهر التنمية السياسية التي شهدتها ولا تزال الصين ، حيث أضافت هذه العملية طابعا من الحراك السياسي ، الذي زاد من مساحة التغيير والاستجابة لضرورات التنمية والتحديث ، وعلى رأسها التكنولوجيا ، حيث يعد القادة الجدد للحزب الشيوعي ، ثمرة من ثمار التقدم التكنولوجي وهو ما دفع الى التحول .

2. ازدياد نسبة التكنوقراط في الحزب ، قياسا الى الأعضاء الذين يحملون المبادئ الايديولوجية للحزب فقط ، أي إضافة عنصر الكفاءة في تولي المناصب الحزبية والرسمية ، الى عنصر الولاء الأيديولوجي للحزب ، ابتداء من الأمين العام ، ويمثل الجدول رقم (25) هذه الزيادة :

السنة	1979	1983	1988	1990
نسبة التكنوقراط	%22	%36	%52	%61
نسبة التغيير	-	+14	+16	+9

الجدول رقم (25) : (التغيير في نسبة التكنوقراط في قيادة الحزب الشيوعي الصيني للفترة 1979 1990)

المصدر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية في للصين في النظام الدولي 1978 - 2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص103 .

تمثل نسبة الزيادة في التكنوقراط ، التي شهدت تطورا متزايدا بعد عام 1990، دليلا على إدراك الحزب الشيوعي الصيني ، بصفته صانع القرار في النظام السياسي الصيني ، لأهمية المتغير التكنولوجي في أداء النظام السياسي لوظائفه ، وذلك بإسناد مراكز القرار ، الى من يمتلك المعرفة الفنية ، والخبرة التكنولوجية ، في أداء المهام الإدارية ، وهذا ما وجدت فيه القيادة الصينية ، سبيلا لتحقيق التنمية الشاملة للصين .

---

(1) محمد فراج أبو النور ، الصين في مواجهة عواصف ما بعد 11 سبتمبر ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.albayan.co.ae

توطئة

أدت عملية التفاعل بين النظام السياسي الصيني وبيئته الى مجموعة من المخرجات ، شكل بعضها عنصر تفعيل لقدراته وشكل البعض الأخر تحدياً لقدراته في إطار مواجهتها.

كان المتغير التكنولوجي عنصراً أساسا من عناصر تفاعل النظام السياسي الصيني مع بيئته الخارجية ، وسيتناول هذا الفصل عملية تفاعل النظام مع هذا المتغير عن طريق إعطاء صورة لتفاعل التكنولوجيا مع ابرز موضوعات السياسة في الصين ممثلة بالايدولوجيا ، الحريات العامة ، وتعزيز السلطة للوصول إلى تحديد ابرز مخرجات التفاعل بين قدرات النظام السياسي الصيني والمتغير التكنولوجي وأثرها في الأداء ألاستخراجي ، التوزيعي ، التنظيمي ،والرمزي ، ليتم بعد ذلك بيان تأثير هذا المتغير في عملية التنمية و التحديث التي شهدتها الصين منذ عام 1978، بعد تولي دنغ شياو بنغ للسلطة ، وحتى الوقت الراهن ، عن طريق معرفة كيفية تبني الصين ، دولة ومجتمعاً ، للتكنولوجيا ، وإيضاح ابرز الوسائل التي اعتمدتها الصين للارتقاء بقدرتها التكنولوجية ، ومن ثم انعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية التي شهدتها ، ودور التكنولوجيا في هذه العملية ، وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة ، ليتم بعد ذلك ، تحديد ابرز المعوقات المختلفة ، التي حدت من عملية التفاعل بين المتغير التكنولوجي ، واداء النظام السياسي.

المبحث الأول : مخرجات التفاعل على الصعيد السياسي

إن الحياة السياسية في الصين ، لم تكن بمعزل عن التفاعل مع التطورات التكنولوجية ، التي شهدها هذا البلد ، حيث كان النظام السياسي الصيني قائد عملية التطور التكنولوجي فيه ، كونه المسئول عن تحديد الأهداف العامة للمجتمع، وتنفيذها ،وترك المتغير التكنولوجي ، بالمقابل آثار مهمة ،على مرتكزات النظام السياسي الصيني ، مثل ايديولوجية النظام ، ومدى قبول المجتمع بها ، ومستوى الحريات العامة ، وانعكاسه على مسألة تعزيز سلطة النظام.

المطلب الأول : مخرجات التفاعل على الصعيد الإيديولوجي :

يمكن تحديد صورة التفاعل بين المتغير التكنولوجي في الصين، وإيديولوجيا النظام السياسي في شقين رئيسين، هما:

أولا: تأثير التكنولوجيا في الخصائص الايديولوجية للنظام.

ينبغي ابتداء عدم حصر مدة وتوقيت اثر المتغير التكنولوجي في الايديولوجيا ، بفترة زمنية معينة ، حيث كان التفاعل بين هذين المتغيرين ، قائماً منذ زمن بعيد ، إذ يعد المتغير التكنولوجي من أهم المتغيرات التي أثرت في صياغة إيديولوجيا نظام الحكم في الصين ، وفلسفة المجتمع بشكل عام ، وهذا ما تؤكده وقائع التاريخ ، وما حرب الأفيون ، ولا الغزوات التي تعرضت لها الصين عبر تاريخها إلا تجارب حفزت نتائجها ادارك المجتمع والنظام لأهمية المتغير التكنولوجي ، داخل هيكل الثقافة الصينية ، والرؤى الايديولوجية لحكامها ، كون أن التكنولوجيا تعد عنصرا مهما من عناصر استمرار واستقرار الدولة والمجتمع [1] .

لذا سوف يتم التركيز على هذا المتغير، منذ مرحلة الإصلاح، التي بدأت في نهاية حكم ماو تسي تونغ واستمرت في الفترات اللاحقة ، وذلك بسبب وضوح تأثيره ، بشكل اكبر من المراحل التي سبقتها .

---

(1) انظر : إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 404 .

بدأت هذه المرحلة ببروز الخلاف الإيديولوجي بين نخب الحزب الشيوعي ، سيما بين أنصار الحماس الإيديولوجي الثوري المتشدد ، وأنصار الاعتدال الذين يرون وجوب عدم طغيان التشدد الإيديولوجي على ضرورات التقدم التكنولوجي ، الذي يتطلب إيديولوجيا أكثر ذرائعيه (براغمايته) ، تستجيب لمستلزمات تحقيقه [1] .

انتصر الرأي الثاني بزعامة دنغ شياو بنغ ، الذي قدم طروحات فكرية ، مثلت منعطفا مهما في الاتجاه الإيديولوجي للنظام السياسي الصيني ، بصورة خاصة ، والمجتمع بشكل عام ، وشرعت القيادة الصينية بزعامة دنغ شياو بنغ ، في ذكر خططها ، التي تعبر عن استجابة من قبل النخبة الحاكمة في النظام السياسي الصيني لمقتضيات التطور التكنولوجي ، وكانت كما يأتي :

1. التخلص من كل ما هو يساري * من المعتقدات والأفكار ، وما خلفته (عصابة الأربعة) ، من توجهات ايديولوجية خاطئة [2] .

---

(1) انظر : د. محمد إسماعيل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص360 .

* اليساري : هو تعبير استخدمه دنغ شياو بنغ ، للإشارة الى مؤيدي الانعزال عن العالم الخارجي والاستغناء عن التكنولوجيا المتقدمة الموجودة فيه ، انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص296 .

(2) المصدر نفسه ، ص296 .

2. البدء بتهيئة المناخ الإيديولوجي لما سمي بـــ (ثورة العصرنات الأربع) * وهو ما حدا بالزعيم الصيني دنغ شياو بنغ الى إعلان (نظريـــة القـــط) ** التي مهدت السبيل إمام انفتاح الصين على العالم الخارجي ، والاســـتفادة مـــن الإمكانات التكنولوجية المتوفرة في الدول الاخرى ، لغـــرض دعـــم التنميـــة والتحديث في الصين [1].

قصد دنغ شياو بنغ بهذه النظرية ، إن الصين (القط) ، لـــيس المهـــم تنـــتهج الطريق الاشتراكي أو الرأسمالي ، ولكن المهم أن تصطاد التكنولوجيا الغربيـــة ، ورؤوس الأموال الأجنبية من اجل بناء الصين الحديثة [2] .

3. اعتبار الفنيين (التكنوقراط) جزء من قوى الإنتاج في المجتمع الاشـــتراكي ، إضافة الى الفلاحين والعمال ، عن طريق ممارسة (الاندماج الثلاثي) ***

---

* يعد رئيس مجلس الدولة الصيني الأسبق (شوان لاي) ، صاحب هذا البرنـــامج التنمـــوي والتحديثي ، وقام بإعلانه رسميا في عام 1975 ، قاصدا الشروع في عملية تحـــديث فـــي أربعة مجالات ، هي : الزراعة ، الصناعة ، التكنولوجيا ، والدفاع ، للمزيد انظر : وليـــد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010 ، مصدر سبق ذكره ،ص49.

** يقول دنغ شياو بنغ في صدد ذلك : (***لا يهم إن كان لون القطط اســـود أم رمـــادي ... المهم أن يلتهم الفئران***) ، في إشارة الى عدم الأهمية في ما لو كـــان توجـــه الـــصين اشتراكي أم رأسمالي ، مادامت النتيجة هي تحقيق الازدهار والتقدم والرخاء ،للمزيد انظر : د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص134 .

(1) د. محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ، مطبعة السطور ، بغداد ، 2001 ، ص 92 .

(2) د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 70 .

*** (الاندماج الثلاثي) هو مفهوم طرحته القيادة الصينية بعد ماو تسي تونغ ، للإشارة الى التعاون الوثيق بين الكوادر الحزبيـــة والعمـــال والفنيـــين (التكنـــوقراط) ، فـــي إدارة المؤسسات ، والإعمال العلمية والفنية ، للمزيد انظر : دنغ شياو بنغ ، مؤلفات دنغ شياو بنغ المختارة 1975 -1982 ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ،1985، ص 533 .

الذي ينهي التصورات السابقة عن (التكنوقراط) ، بعدهم يمثلون (الرقم تسعة)* في المجتمع الصيني [1] .

4. الالتزام بمبادئ الاشتراكية، دكتاتورية الطبقة العامة، قيادة الحزب الشيوعي للجماهير، والالتزام بالأفكار الماركسية اللينينية ، وأفكار ماوتسي تونغ [2] وهذا ما عكس الرغبة في الثبات على انتهاج المبدأ الاشتراكي ، والثوابت التي تأسست بموجبها جمهورية الصين الشعبية .

ولضمان تنفيذ الإصلاحات الايديولوجية ، التي تهيئ الظروف للقيام بعملية التنمية والتحديث ، دون الخروج عن الثوابت الايديولوجية للدولة ، تم تبني نظرية (عصفور القفص) ** ، التي كانت تعد من نظريات التنمية والتحديث المهمة في الصين ، وأصبح لسان حال النخبة الحاكمة في الصين يقول بان الصينيين على استعداد لتجربة أي شيء ، طالما لم تخرج عن صفة الاشتراكية [3] .

---

* الرقم تسعة : هو تعبير أطلقته (عصابة الأربعة) ، على المثقفين ، بعد ملاك الأراضي والفلاحين الأغنياء والمعادين للثورة والعناصر السيئة واليمنيين والمرتدين وعملاء العدو و(سالكي الطريق الرأسمالي) ، حيث اعتبرت (عصابة الأربعة) هذه الفئات عناصر هدم يجب التخلص منها ، للمزيد انظر :

- دنغ شياو وبنغ ، مؤلفات دنغ شياو وبنغ المختارة 1975 -1982 ، مصدر سبق ذكره ، ص 533 .

(1) المصدر نفسه ، ص 50 .

(2) د. مالك أبو شهيوه وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص170 .

** تعني هذه النظرية السماح بوجود ليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن الإطار الاشتراكي ، بشكل يساعد على التكيف مع أي تغيير سياسي أو اقتصادي ، دون المساس بجوهر الاشتراكية ، في حال يشبه حال العصفور الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريد ، باستثناء الخروج من القفص ، للمزيد انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010، مصدر سبق ذكره ، ص51 .

(3) أود يد شينكار / مصدر سبق ذكره ، ص76 .

5. عد العلوم والتكنولوجيا كجزء من قوى الإنتاج ، دون الاقتصار على وسائل الإنتاج وقوة العمل كما وردت في النظرية الماركسية [1] ، فقد أكد دنغ على ضرورة فهم إن : (العلوم والتكنولوجيا هي جزء من القوى المنتجة) [2] .

وعلى الرغم من الفوائد التي حققتها الصين بعد تطبيق هذه النظرية على صعيد التنمية والتحديث ، إلا إن إنها ، بالمقابل ، دفعت الثمن على الصعيد الإيديولوجي ، وذلك بدخول القيم والأفكار اللبرالية ، التي رافقت (الرأسمال الغربي) [3] ، الذي حمل التكنولوجيا معه إلى الصين ، ودخل من بوابة الانفتاح الصيني على العالم الخارجي ، في حين إن رغبة الصين كانت ، منذ تأسيس الجمهورية ، متجهه نحو نقل التكنولوجيا الغربية دون قيمها [4] .

إن هذه الرغبة لم تتحقق ، بدليل حصول تغيرات مهمة في المناخ الإيديولوجي ، برزت بعد تنفيذ إصلاحات التنمية والتحديث ، مثلت في بعض جوانبها (تخليا) عن بعض المبادئ الايديولوجية الأساسية ، التي قامت على أساسها جمهورية الصين الشعبية ، مثل (نظرية اقتصاد السوق) * ، ومفهوم (بلد واحد ونظامان) ، اللذان يمثلا خرقا للمبادئ الشيوعية .

يرى د. برهان غليون ، في إطار ذلك ، ان الصينيين لا يتحدثون عن نموذج إيديولوجي صيني خاص بهم ، بل ينطلقون من فقدان الثقة بالنماذج النظرية ،

---

(1) د. عدنان مناتي ، مصدر سبق ذكره ، ص 93 .

(2) دنغ شياو بنغ ، مصدر سبق ذكره ، ص132 .

(3) علي فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص30 .

(4) اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص 71 .

* تمثل هذه النظرية سبيلا انتهجته الصين لتحقيق التقدم الاقتصادي ، وإصلاح النظام الإداري والية الأسعار ، وتحقيق توزيع عادل للدخول الفردية ، عن طريق السماح للقطاع الخاص والملكية الخاصة بالنشوء في ظل السيطرة الحكومية ، وعدم انتهاج سياسة اشتراكية بحتة، أو رأسمالية بحتة، و إنما المزج بينهما بينها لتحقيق إضافة لما ذكر ، إصلاحا لنظام التجارة ، ونظام العلوم والتكنولوجيا والنظام القانوني ، انظر :

- د. سعد محمد عثمان ، سامرة نعمة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص77 -84 .

والإيديولوجيات القديمة ، ليتبنوا مواقف براغماتية ، تقوم على الابتعاد ، أكثر ما يمكن ، عن التصورات المسبقة ، إضافة الى إن الحزب الشيوعي الصيني ، الذي يمثل وعاء الايديولوجية في الصين ، قدم نفسه مدافعا عن الصين ككل ، وليس عن إيديولوجيا جامدة ، أو حركة ، أو جماعة ، أو قبيلة [1] ، وهذا ما قد يفسر قبول الصين باستقبال التكنولوجيا الغربية المتقدمة ، حتى وان حملت معها قيما غريبة عن المجتمع والنظام ، ودعا ذلك بالنتيجة ، القادة الصينية الى تبني نظرية (التمثيلات الثلاث) * ، والاستجابة لمتطلبات التطور .

يمكن الاستنتاج إن التغيير على الصعيد الإيديولوجي ، أتى استجابة من القيادة الصينية لمقتضيات التطور التكنولوجي الذي أصبح عنصرا أساسا من عناصر التنمية والتحديث في الصين .

ثانيا : استخدام التكنولوجيا في ترسيخ ايديولوجية النظام السياسي :

تمكن النظام السياسي الصيني من تسخير الوسائل التكنولوجية، في عملية نشر الوعي الإيديولوجي داخل المجتمع ، واعادة التثقيف فيه ، وذلك عن طريق إنشاء نظام اتصالات جماهيري ، يحتوي وسائل إعلام مطبوعة ومرئية ومسموعة تم توظيفها لبث الشعارات الايديولوجية الى المجتمع ، وإرسال المعلومات عن طريق

---

(1) انظر : (التحرر من وهم الطريق الصيني) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.alhazeera.net

* تم تبني (التمثيلات الثلاثة) في دستور الحزب الشيوعي الصيني ، بعد انعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب ، وتعني هذه النظرية إن الحزب الشيوعي يمثل ثلاث اتجاهات ، هي : اتجاه تنمية القوى المنتجة المتقدمة في الصين ، واتجاه تقدم ثقافة الشعب الصيني ، واتجاه المصالح الأساسية للغالبية الساحقة من أبناء الشعب الصيني ، انظر :

- (إدراج التمثيلات الثلاثة في دستور الحزب ، يعكس رغبة مشتركة للحزب والشعب) مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://arabic.people.com.cn

رسائل توخى المعنيون منها عرض الصورة الناصعة لايدولوجيا النظام السياسي ، وتوجيه المجتمع في طريقها [1] .

عملت النخبة الحاكمة في الصين على تطوير وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أشكالها ، حيث أقامت سبع مجموعات إعلامية للطباعة ، وخمس مجموعات للنشر ، و 38 مجموعة للصحافة ، في إطار محاولتها لتطوير الصناعة الثقافية في الصين ، التي تتبنى ايديولوجية النظام والدولة [2] .

ويوجد في الصين حاليا 1000 صحيفة ، أهمها (صحيفة الشعب اليومية) ، و 7000 مجلة ، أهمها (الصين اليوم) ، و 3000 محطة تلفزيون ، و وكالة الأنباء (شينخوا) ، التي تعد من أفضل وكالات الأنباء في العالم [3] .

وتم إتباع أفضل الوسائل في تطوير التكنولوجيا الإعلامية ، التي تستخدمها هذه المؤسسات ، لخدمة الايديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي ، وقد عكس النظام بذلك ، رغبته في استخدام الوسائل التكنولوجية على الصعيد الإعلامي ، لتعزيز الطروحات الايديولوجية داخل المجتمع .

المطلب الثاني : مخرج التفاعل على صعيد الحريات العامة :

ارتبطت مفاهيم الحريات العامة وحقوق الانسان ، السائدة في الوقت الحاضر ، بالأيديولوجيا الليبرالية ونظرياتها ، وقد رفضت الصين التعامل مع هذه المفاهيم ، بعدها بلد غير ليبرالي ويؤمن بالايدولوجيا الشيوعية ، وكانت لها نظرتها الخاصة لهذا الموضوع ، اذ وجدت أن تحقيق الحريات العامة ، وضمان حقوق الإنسان

---

(1) للمزيد من التفصيل انظر : برانتلي ووماك ، جيمس ، آر تاونسند ، مصدر سبق ذكره ص - ص741 -745 .

(2) انظر : (خمسون مجموعة من مجموعات الإعلام والطباعة في الصين) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي: www.arabic.peopledaily.com.cn

(3) (خبير صيني يدعو في ممارسة التثقيف حول وسائل الاعلام) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://Arabic.people.com.cn

يستلزمان توفير حقوق اخرى على صعيد التنمية والرفاه للإنسان ، دون الحاجة للأخذ بالنمط الليبرالي الغربي [1] .

حاولت الصين ، في غير مرة ، التعامل مع المفاهيم الليبرالية الداعية لحقوق الانسان ، بصورة حذرة ، عن طريق استخدام وسائل الإعلام لمنع الترويج لمثل هذه المفاهيم ، مثل منع المطابع ودور النشر من الترويج للعقائد والأديان خارج حدود سلطة النظام [2] وعلى صعيد الحد من حرية ممارسة التظاهر والتجمهر ، تظهر أحداث (تيان آن من) ، وما رافقتها من إفراط في استخدام الآلة العسكرية * شاهدا على رغبة القيادة الصينية في التحكم المباشر ، ووضع الخطوط الحمراء أمام ممارسة حريات عامة من هذا القبيل ، مستغلة تفوقها التكنولوجي (المتمثل بالآليات العسكرية الثقيلة) ، موازنة بالمعتصمين العزل.

---

(1) انظر : (الصين تكتب حماية حقوق الانسان في الدستور) حوار منشور في شبكة الانترنت مع احد الخبراء الصينيين على الموقع التالي: http://arabic.people.com.c

(2) صدر حكم في نهاية عام 2005 بسجن قس بروتستانتي بتهمة نشر الإنجيل وبعض الكتب المسيحية لمدة ثلاث سنوات، للمزيد انظر :

- (بوش يصل الى بكين بعد انتهاء قمة أبيك) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.nahrainnet.net

* يبدا تاريخ هذه الإحداث عام1989 ، عندما قامت مجموعة من الطلبة بالاعتصام في ميدان (تيان آن من) في قلب بكين ، مطالبين بإصلاحات سياسية ، وتحقيق مزيد من الديمقراطية ، وسرعان ما تم فض هذا الاعتصام بالوسيلة العسكرية ، وبتدخل مدرعات الجيش الصيني ، التي دخلت وسحقت جموع المعتصمين ، منهية بذلك اعتصاما دام عدة أسابيع ، للمزيد انظر :

- دانييل بورشتاين ، آرنيه دي كيزا ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص68 -69 .

- وانظر كذلك:براتلي ووماك ،جيمس آر.تاونسند ،مصدر سبق ذكره،ص - ص718 -721 .

- وانظر كذلك : سيد ريك هوزيه ، رفع الحظر عن بيع الأسلحة للصين ، ترجمة توفيق الهلالي ، بحث منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.voltairnet.org

شكلت هذه السياسات ، بالمقابل ، ثغرة لتدخل أطراف خارجية ، في محاولة لعزل الصين دوليا ، انعكس أثرها على دخول الصين في (عزلة تكنولوجيـــة) تباطئ بموجبها التواصل التكنولوجي بين الصين والعالم الخارجي [1] .

أدركت القيادة الصينية الحاجة الى تحسين ظروف ممارسة المواطن الـــصيني لحقوقه من خلال فهمها لحقيقة مفادها : إن المواطنين الـــصينيون ، لا يرغبـــون بتغيير الشكل السياسي للنظام بقدر ما يطالبون بتحسين أداءه [2]،وسعت الـــصين لزيادة الميزات الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد الصيني مع التزام الحذر مـــن تطبيق إصلاحات وتعديلات سياسية تقود الى تغير سريع في حيـــاة المجتمـــع نحو لبرالية متسارعة في النمو داخل المجتمع قد تسبب الفوضى وعدم الاســـتقرار [3] وهذا ما أدى إلى تركيز القيادة الصينية علـــى تطبيـــق برنـــامج(التحـــديثات الأربعة) وبضمنها التحديث التكنولوجي دون الحديث عن التحديث السياسي.

رأى أحد المختـــصون بـــصدد ذلـــك إن الـــصين اختـــارت أن تبـــدأ بالإصلاحات الاقتصادية قبل السياسية على خلاف القاعدة التي تقضي بأنـــه لا مجال لنجاح الأولى قبل الفراغ من الثانية [4] إلا إن ذلك لا يعني عدم صـــدور بعض اللوائح والقوانين التي سمحت بمزيد من الحقوق والحريات ويعد التعديل الذي جرى على المادة (333) من الدستور الصيني الذي يفيد بأن:(الدولة تحترم

---

(1) حاولت الولايات المتحدة الامريكية مرارا ، إبقاء الصين في عزلة دولية بعـــد إحـــداث (تيان آن من) ، او ممارسة الضغوط الدولية عليهـــا كمـــا فـــي حالـــة ســـجن القـــس البروتستانتي ، للمزيد انظر : علي فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص30 .

(2) Catharine E. Dalpino ,Supporting Liberalization in China: The United States ,an article published in foreign policy studies program at the Brookings Institution on its Internet Location :www.brookings.edu

(3) للمزيد انظر : د. إبراهيم ابو خزام مصدر سبق ذكره ص 335.

(4) جاك اتالي أفاق المستقبل ترجمة د.محمد زكريا إسماعيل دار العلـــم للملايـــين بيروت 1992 115.

وتحمي حقوق الإنسان)[1] تغييراً (نظرياً)على الأقل في تعامل الصين مع ملف الحريات العامة .

المطلب الثالث : مخرجات التفاعل على صعيد تعزيز السلطة

أدى التطور التكنولوجي الذي شهدته الصين الى تعزيز سلطة الدولة في معظم مناحي الحياة اليومية فبالإضافة إلى التغلغل الذي يتمتع به الحزب الشيوعي داخل المجتمع الصيني [2] أضفت التكنولوجيا وسائل جديدة لتعزيز سلطة النظام و الدولة بدءاً بالتطور الذي شهده نظام الاتصال بين السلطة والمجتمع الذي جسدته وسائل الأعلام الرسمية وانتهاء بالوسائل العسكرية والاستخباراتية الحديثة التي وفرتها التكنولوجيا لمؤسسات الأمن والاستخبارات.

وعلى الرغم من دخول التكنولوجيا الأجنبية الى الصين وما حملته معها من الأفكار والقيم بما لا يتوافق مع التقاليد الصينية وايدولوجيا الدولة خصوصاً بعد عودة ما كاو و هونغ كونغ الى الصين [3] إضافة إلى تأثيرات البيئة الخارجية على المستوى الدولي (اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية) إلا إن الخصائص التقليدية للمجتمع الصيني الذي يشكل فيه المجتمع الريفي نسبة 70 -80 % وقفت بنمط ثقافتها الميال للخضوع الى السلطة حائلاً دون أن تؤثر القيم والأفكار الدخيلة على عملية التفاعل بين السلطة والمجتمع الذي يؤمن بمنظومة ثقافية تعد طاعة السلطة أمرا أخلاقيا[4].

عمل النظام السياسي الصيني بالمقابل على ضمان وجود تفاعل هادئ بينه وبين المجتمع في ظل المتغيرات الخارجية المختلفة وما تحمله من ضغوط عديدة تسير نحو اختراق هذا التفاعل بالشكل الذي يجعله خارج سيطرة كلا

---

(1) (الصين تكتب حماية حقوق الإنسان في الدستور) مقالة منشورة في شبكة الانترنت مصدر سبق ذكره .

(2) للمزيد انظر : ياسر العمري مصدر سبق ذكره ص 109 -128 .

(3) انظر : وي وي زانج مصدر سبق ذكره ص 33.

(4) للمزيد انظر : وليد سليم عبد الحي المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010 مصدر سبق ذكره ص 97 .

الطرفين باستخدام آليات العولمة وما تفرضه من حقائق لا يمكن تجاهلها على صعيد تطور أنظمة الاتصال والبث الفضائي وشبكات المعلومات الدولية (الانترنت) مما يخل باستقرار التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع خصوصاً بعد أحداث (تيان ان من) والدور الذي مارسته وسائل الإعلام الخارجية فيها .

أخذت الصين بسبب ذلك تحاول السيطرة على الآليات التكنولوجية التي فرضها واقع العولمة عليها عن طريق ضمان وجود (رقابة تكنولوجية) على وسائل الاتصال بما يبقي الدولة في حالة (شبه احتكار) لهذه الوسائل فمثلاً على صعيد شبكات الانترنت استفادت الصين مما حققته من تقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات في تحقيق اكبر قدر ممكن من السيطرة على هذه الشبكات الأمر الذي وفر لها نوعا من الاستقلالية النسبية عن الجهات الأجنبية في هذا المجال فقامت الصين بإنشاء نظام شبكات انترنت خاص بها من خلال تأسيس عدد من الشبكات على المستوى القومي مركزية التحكم ويوضح الجدول رقم (26) جهود الصين في هذا الاتجاه كما يأتي :

اسم الشركة	المستفيدون	اسم الشبكة	سعة الحزمة ميغابيت /ثانية
China Telecom	الجمهور العام	CHINA NET	46268
China Netcom/CNC Net	مستخدمو الوسائط المتعددة	CHINA 169	19087
China Science and Technology Network	الباحثون	CSTNET	5275
China Unicom	رجال الإعمال	UNINET	1645
China Mobile	المدارس	CMNET	1130
China Education and Research/network		VERNET	1022
China Intl. Economic and Trade Net		CIETNET	2
China Great Wall Communications		CGWNET	قيد الإنشاء
China Sat com		CSNET	قيد الإنشاء

الجدول رقم(26) (شبكات الإنترنت التي تملكها الصين)

المصدر : Internet Filtering China 2004-2005 A country Study , 2005, A document Received by ONL web , P.6

يمكن الاستنتاج ، من خلال الجدول أعلاه ، إن الشركات الصينية العاملة في مجال الانترنت داخل الصين ، تقوم بدور التصفية Filtering - المعلوماتية ، للمعلومات الداخلة الى القطاعات الرئيسية في المجتمع من العالم الخارجي ، لكن ذلك لا يعني مطلقا الانعزال الكامل عن العالم الخارجي ، و إحكام السلطات الصينية قبضتها في هذا المجال بشكل مطلق إذ توجد شركات انترنت عدة تعمل في مجال محركات البحث Search Directory - أسست لها مواقع خاصة بالبحث ، تعمل باللغة الصينية ، مثل شركات Google - و Yahoo -، اللتان تعملان في هذا المجال على المستوى العالمي .

يتضح ، بالتالي ، إن سلطة الدولة في الصين محمية بواسطة النظام القيمي للمجتمع ، الذي يحاول الصمود بوجه ما تفرضه التحديات التكنولوجية من متغيرات مختلفة ، تحاول إخراجه من حالة الخضوع للسلطة ،وتحاول الدولة

ونظامها السياسي ، في الوقت نفسه ، الاستفادة من المتغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم ، لإحكام سلطتها على المجتمع ، وضمان حالة من الاستقرار في التفاعل بينها وبين المجتمع .

المبحث الثاني : مخرجات التفاعل وأثرها في أداء النظام السياسي :

تعد نتائج أداء النظام السياسي، النابعة من قدراته ، من أكثر الوظائف على مستوى المخرجات تأثرا بالمتغير التكنولوجي في الصين ، إذ نتج عن التفاعل بين القدرات السياسية للنظام ، والمتغير التكنولوجي مخرجات أثرت في أدائه ، على الصعيد ألاستخراجي ، التوزيعي ، التنظيمي ، والرمزي ، وما تمثله ، هذه الأداءات من قدرة استجابة له .

أولا : مخرج التفاعل وأثره في الأداء ألاستخراجي :

يعد الأداء ألاستخراجي ، من أكثر الاداءات التي تعززت وازدادت فاعليتها ، بعد تبني الصين للتكنولوجيا في إطار سياستها العامة ، ولا سيما في شقها الاقتصادي ، ويعد التطور الذي شهده حجم الناتج القومي الإجمالي للصين ، ابرز دليل على ذلك ، وكما يوضحه الشكل رقم (2):

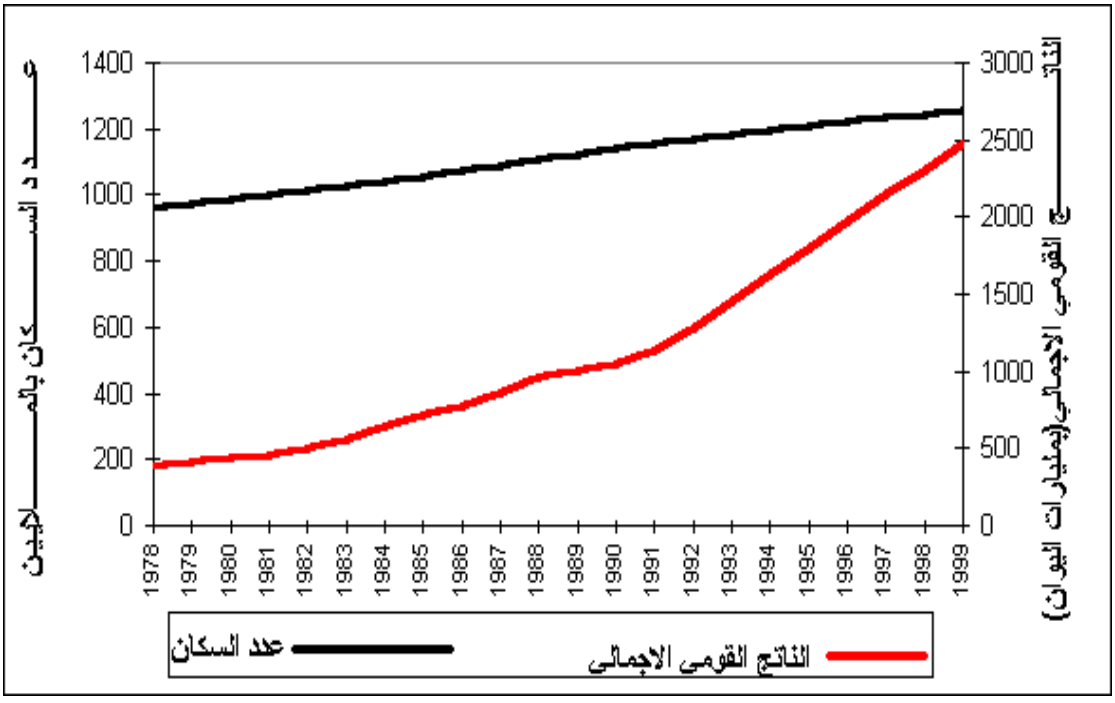

الشكل رقم(2) : (الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي للصين قياسا إلى عدد السكان 1978 -1999) -المصدر: www.pnl.gov/china/popgnp.htm

يمثل الشكل رقم (2) صورة شاملة عن النجاح الذي حققه النظام السياسي الصيني على مستوى الأداء ألاستخراجي ، بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح هذا منذ أوائل الثمانينات ، التي تضمنت استخداما واسعا للتكنولوجيا ، من اجل تحقيق أهدافها . ويمكن إيراد بعض الأمثلة ، التي تعد نماذج جزئية تفصيلية للصورة الشاملة ، التي تمت الإشارة إليها آنفا ، مثل الإيرادات المالية الهائلة ، التي حققتها المناطق الاقتصادية الخاصة (المناطق الصناعية الساحلية) ، التي اعتمدت كمراكز لنقل التكنولوجيا ، وصناعتها وتطويرها في الصين [1] ، كما حقق توجه الصين نحو إصلاح القطاع الزراعي ، الذي تضمن إلغاء نظام الكوميونات الزراعية ، واقتراح أنظمة جديدة تحل محل نظام الكوميونات الزراعية ، مثل نظام(التعاقد الأسري)*في عام 1980 وما تلته من عمليات خصخصة للأراضي الزراعية [2] و حققت هذه الإجراءات انجازات مهمة على صعيد الأداء ألاستخراجي ، إذ تم ضمان استخراج الموارد من اصغر الوحدات الإنتاجية المتمثلة بالإفراد ، صعودا الى مستوى المؤسسات .

استمر النظام السياسي ،بزيادة النجاح المتحقق في أداءه ألاستخراجي والمتمثل في ارتفاع عوائد الضرائب ، لغرض دعم الأداء التوزيعي ، عن طريق تحسين آلية توزيع الدخل ، وذلك بفرض الضرائب على أصحاب الدخول المنخفضة [3] ، ومثلما استمر النظام عنصر التكنولوجيا في دعم أدائه

---

(1) انظر : د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 107 .

* نظام التعاقد الأسري Family Contract - : هو نظام من بين عدة أنظمة ، وضعته الحكومة الصينية ليحل محل نظام الكوميونات ، تضمن إعطاء حرية اكبر للمنتج في اختيار الوسيلة الإنتاجية المناسبة من معدات وأجهزة ، مع ضمان الدعم الحكومي لذلك ، للمزيد انظر :

- د. سعد محمد عثمان ، د. سامرة الثامر ،مصدر سبق ذكره ، ص 86 .

(2) المصدر نفسه ، ص 87 .

(3) انظر : تشي فولين ، الإصلاح الاقتصادي يستلزم إصلاحا سياسيا ، بحث لمدير المعهد الصيني للإصلاح والتنمية في هاينان ، منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.chinatiday.com.cn

ألاستخراجي ، فقد استخدام هذا الأداء ، ووظفه لغرض دعم القدرة التكنولوجية للدولة ، وتوسيع انتشارها ، مثل الإجراء الذي اتخذتها الحكومة المحلية في مقاطعة (قانسو) ، التي جعلت من خلالها مؤسسات التكنولوجية تتمتع ، بشكل خاص ، بالإعفاء الضريبي لنصف ضريبة الدخل ، ولمدة ثلاث سنوات [1] حيث تعد هذه السياسة جزء من الإجراءات التي تعاملت بها الصين مع المؤسسات الأجنبية ، بهدف تشجيع الاستثمار من جهة ، وضمان توطين التكنولوجيا داخل المجتمع من جهة اخرى .

يتضح مما تقدم ، إن مخرج التفاعل في الأداء ألاستخراجي يؤشر نتيجتين، هما:

1. الزيادة المتحققة في فاعلية الأداء الاستخراجي ، والمتمثلة بارتفاع حجم الناتج القومي عبر الفترات الزمنية المختلفة ، منذ أن دخلت التكنولوجيا كعنصر أساس في عمليات الإنتاج .
2. محاولات النظام السياسي، من خلال أدائه الاستخراجي، دعم القدرة التكنولوجية للدولة عبر السياسة الضريبية المتبعة مع المؤسسات الصناعية المحلية والأجنبية، التي تقوم باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في إنتاجها.

ثانيا : مخرج التفاعل وأثره في الأداء التوزيعي

يمكن القول ، أن الأداء التوزيعي كان الأداء الأبرز في النظام السياسي الصيني منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، متمثلا بسياسات الإصلاح الزراعي [2] التي استمرت الى مرحلة التراجعات التي سادت الوضع الاقتصادي في الصين ، إبان المرحلة الأخيرة من حكم ماو تسي تونغ ، إلا أن سياسات الإصلاح والانفتاح التي أعقبت هذه المرحلة ، أثرت في هذا الأداء ، من حيث ظهور مشاكل تتعلق

---

(1) (السياسات التفضيلية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في قانسو) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.china .org.cn

(2) انظر : برانتلي ووماك ، جيمس آر. تاونسند ، مصدر سبق ذكره ، ص 764 .

بالتعاون الملحوظ في توزيع الدخل بين الريف والمدن ، ويمكن تقسيم ذلك تاريخيا على ثلاث مراحل ، من عام 1981 الى عام 1995 ، وكما يأتي [1] :

- الفترة الأولى (1981 -1984) ، اتسمت بتحقيق قدر من النمو ، مع قدر من العدالة في توزيع الدخل .
- الفترة الثانية (1984 -1989) ، وتتسم بعدم العدالة في توزيع الدخل ، مع معدلات منخفضة من النمو (اصبح فيها الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقرا) .
- الفترة الثالثة (1990 -1995) ، اتسمت باطراد النمو ، مع تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل .

وبعد استمرار معدلات النمو بالارتفاع ، استمرت بعد عام 1995 ، الفجوة في توزيع الدخول بالاتساع [2] ، مع العلم بان السياسة النقدية في الصين ، اتجهت نحو إبقاء سعر صرف (اليوان) على مستوى ثابت [3] .

يتبين بالنتيجة ، إن التفاوت الذي طرا في توزيع الدخل ، تزامن مع بدء سياسة الإصلاح والانفتاح ، التي أعقبت مرحلة حكم ماو تسي تونغ [4] ، وما حققته هذه السياسات من تطور تكنولوجي لقطاعي الصناعة والخدمات ، عن طريق توجيه رأس المال المحلي والأجنبي إليهما ،لكن ذلك لا يعني استثناء القطاع الزراعي من اهتمام السياسات الحكومية،إلا إن هذا الاهتمام،لم يكن بمستوى عدد السكان

---

(1) د. محمد عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية الدروس والعبر المستفادة ن مصدر سبق ذكره ، ص 108 .

(2) للمزيد من التفصيل انظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) ، القاهرة ، 2001 ، ص - ص179 -186 .

(3) United Nation Conference on Trade and Development , Trade and Development , Geneva , 2004 , P.P22.23 .

(4) للمزيد انظر : عبيد نحاس ، مصدر سب ذكره ، ص 24 .

العاملين في هذا القطاع والبالغ (800) مليون فرد ، منتشرين في 960 ألف قرية داخل الصين [1] ، أي بنسبة تزيد عن 70% من السكان .

أدركت القيادة الصينية هذه المشكلة ، فأصدرت قرارا في عام 2004 ، يلزم الحكومة بتحقيق حالة (المجتمع المتناغم) ، الذي يتسم بالثراء ، العدالة في التوزيع ، حيوية العمل والمعرفة والتكنولوجيا ، وتناغم المصالح والقيم ، وهذا ما يتطلب وجود (تنمية متناغمة) ، تصل الى هذا الهدف ، كما يرى ذلك د. لي بي لين [2] .

شهد الأداء التوزيعي ، بشكل عام ، تطورا في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تمثل بما يعرف بـ (الكتاب الأبيض) ، الذي أصدره مجلس الدولة (مجلس الوزراء الصيني) ، وتضمن أحكاما تتعلق بالضمان الاجتماعي ، الذي يغطي مجالات التأمين الاجتماعي ، الرفاهية الاجتماعية ، الرعاية الخاصة ، ترتيب العمل ، الإغاثة الاجتماعية ، ضمان الإسكان ، والتامين الاجتماعي ، الذي يشمل مجالات الشيخوخة ، البطالة ، الرعاية الطبية ، الإصابات الطارئة أثناء العمل ، الإنجاب [3] ، وهذا ما أدى إلى زيادة فاعلية الأداء التوزيعي ، بعد تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح ، التي نجحت بفضل استقدام واستخدام التكنولوجيا ، وإدخالها الى مختلف مجالات العمل والإنتاج ، حيث تطور الأداء التوزيعي في

---

(1) انظر : دانييل بورتشاين ، آرنييه دي كيزا ، مصدر سب ذكره ، ص 231 .
- انظر كذلك : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص250 -251 .
- وانظر كذلك : (مسؤول صيني يقول : الصين تدفع الإصلاح الريفي) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://arabic. peopledaile.com.cn

(2) د. لي بي لين ، هو نائب مدير عام معهد علم النفس في أكاديمية العلوم الصينية ، انظر اللقاء الذي أجرته معه شبكة الصين بتاريخ 10 -3 -2005 ، والمنشور في موقعها على الانترنت : www.china.prg.cn/Arabic

(3) للمزيد انظر : النص الكامل للكتاب الأبيض في (الضمان الاجتماعي والسياسات المتعلقة بالصين) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://arabic.people.com.cn

مختلف المجالات الخدمية ، الصحة ، النقل ، التعليم ، والاتصالات ، فمثلا على صعيد التعليم ، بلغ عدد طلاب الجامعة في عام 2004 ، ما يقارب 20 مليون طالب [1] بزيادة كبيرة في عام 1998 بلغت 4.5مليون طالب [2] وهذا ما يؤشر الزيادة السريعة في عدد طلاب الجامعات ، الذي يعكس زيادة في كفاءة الأداء التوزيعي في هذا القطاع الخدمي .

و تطورت على سبيل المثال ، خدمات طرق النقل السريعة ، عبر زيادة طول هذه الطرق في مختلف إنحاء الصين ، مثلما يوضح ذلك الجدول رقم (27) :

السنة	الطول بالكيلومتر
1988 -1998	6258
1999	10.000
2000	16.000
2001	19.000
2002	25.200

الجدول رقم (27) : (الزيادة المتحققة في طول الخطوط السريعة في الصين للفترة 1988- 2002)

المصدر : : (النقل والمواصلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.china.org.cn

قامت الصين ، على صعيد الإسكان ، بإيقاف سياسة توزيع المساكن ، والبدء بتطبيق سياسة المساكن التجارية ، التي تتضمن زيادة وسائل الاستثمار وزيادة التمويل في قطاع العقارات ، عن طريق تقديم القروض لشراء المساكن ، وإلغاء حد الحجم في السكن ، و تم إصلاح نظام الخدمات الطبية ، اذ بدأت الصين

---

(1) انظر : (الصين توسع التعليم العالي لدعم التنمية الاقتصادية) ن مقال منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : http://zrabic.people.com.cn

(2) (التربية والتعليم في الصين) ، مقالة منشورة في شبكة الانترنت على الموقع التالي : ww.china.org.cn ، نقلا عن :

- ياسر العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 179 .

بتطبيق نظام التامين الصحي وتداول الأدوية منذ عام 1998 ، لتبلغ المناطق المستفيدة من هذا النظام ما يقارب 300 منطقة في كل إنحاء الصين عام 2001 [1] .

يتضح من الأمثلة التي تم تناولها بصدد الأداء التوزيعي للنظام السياسي الصيني ، أن محاولات تحسين هذا الأداء ، بدأت مع بداية تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح ، بهدف تحقيق ثلاثة معايير أساسية للأداء التوزيعي ، حددتها القيادة الصينية كما يأتي [2] :

1. أن ينتمي هذا الأداء، القوى الإنتاجية الاشتراكية.
2. أن يكون صالحة لتعزيز القوة الشاملة للدولة.
3. أن يرفع من مستوى معيشة الشعب ، وهذا ما يشكل فحوى أهداف الأداء التوزيعي للنظام السياسي الصيني .

يمكن الاستنتاج ،مما تم ذكره،إن مخرج التفاعل في الأداء التوزيعي للنظام السياسي الصيني انقسم في مسارين ، هما :

1. استثمار النظام السياسي الصيني للوفورات المالية ، التي تم تحقيقها عبر تفعيل المتغير التكنولوجي ، على صعيد اعتماده لسياسات الإصلاح والانفتاح في إطار عملية التنمية والتحديث .
2. إدراك القيادة الصينية لأهمية هذا المتغير ، مما دفع بالأداء التوزيعي إلى إتاحة فرض التعلم للمواطنين ، وإعطاء هذا الموضوع جزء كبير من الاهتمام ، وذلك لغرض تعزيز القدرة التكنولوجية للدولة ، عن طريق زيادة عدد الكفاءات العلمية ، المستفيدة من الأداء التوزيعي ، الذي وفر زيادة في فرص التعليم ، وهذا ما دعم العنصر البشري في القدرة التكنولوجية للدولة .

---

(1) انظر : تسنغ شيانغ مين ، يان ينغ ، (رئيس الدولة رونغ جي : نشعر براحة الضمير إذ حققنا وعودنا) ، تقرير منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.rmhb.com.cn

(2) انظر : سون بي سون ، مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

ثالثا : مخرج التفاعل وأثره في الأداء التنظيمي :

تمثل مخرج التفاعل في الأداء التنظيمي ، في رغبة القيادة الصينية في تطوير المؤسسات ، بالاعتماد على التكنولوجيا ، إذ أدركت القيادة الصينية أهمية استيعاب المؤسسات الحكومية للتطور التكنولوجي ، وتفاعلها معه في الوقت نفسه ، وقد عبر دنغ شياو بنغ عن ذلك بقوله : (***يوجد في بلادنا مئات الألوف من فيالق الإنتاج الزراعي ، ولا يمكن تطبيق العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في الصناعة على نطاق واسع ، كما لا يمكن تنمية الإنتاج بصورة أعظم وأسرع وأفضل وأكثر اقتصادا إلا بان تبذل كل مؤسسه ، وكل فيلق إنتاجي ، خير ما لديها في تنفيذ التحويل التقني التكنولوجي -،والتجربة العلمية، كما علينا، في نفس الوقت ، أن نحقق أقصى استفادة من مراكز بحوثنا العلمية المتخصصة ،...،لا بد أن نسعى لدمج جهود المتخصصين التكنوقراط مع جهود الجماهير***) [1].

أحرزت الصين ، تأسيسا على ذلك ، تقدما مشهودا على صعيد تطوير مؤسسات العلوم والتكنولوجيا فيها ، وأهمها [2] :

1. اكاديمية العلوم الصينية ، التي تضم 123 معهدا للأبحاث ، ويديرها 70 ألف متخصص في العلوم والتكنولوجيا ، وتعد مركزا شاملا متخصصا في العلوم الطبيعية ، ولها أقسام تدرس فيها الرياضيات ، علوم الأرض ، البيولوجي التكنولوجيا ، والبحث الزراعي ، وتتوزع فروع الأكاديمية في إنحاء الصين كافة ، وتضم الأكاديمية مجلسا يتألف من 527 من ابرز العلماء والمهندسين ، الذين قدموا إسهامات مميزة في مجالات تخصصهم ، ويعد هذا المجلس أعلى مجلس استشاري رسمي متخصص في العلوم والتكنولوجيا ، وتم في عام 1994 ، تأسيس الأكاديمية الصينية للهندسة ، التي تعد أعلى مؤسسة استشارية هندسية في الصين .

---

(1) انظر : الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الوطني حول العلوم 1978، دنغ شياو وبنغ ، مؤلفات دنغ شياو بنغ 1975 -1982 ، مصدر سبق ذكره ، ص145 .

(2) انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص340 .

2. منظمات البحث العلمي والتخطيط ، التي تعمل تحت إشراف الإدارات واللجان المختلفة في مجلس الدولة الصيني ، أو تحت إشراف الإدارات المحلية ، مثل اكاديمية العلوم الزراعية ، اكاديمية العلوم الجيولوجية ، وغيرها ، وتضطلع هذه المؤسسات بمهمة أساسية ، تتمثل في تطبيق نتائج البحث العلمي ، بالشكل الذي يتماشى مع احتياجات المناطق والإدارات التي تنتمي إليها .
3. منظمات الأبحاث، التي تعمل تحت إشراف مؤسسات التعليم العالي ، والتي بلغ عددها 760 مؤسسة ، ويعمل فيها ما يقارب 481.088 من المختصين في المجالات العلمية والتكنولوجية.
4. مؤسسات الأبحاث ، التي تديرها المصانع والمناجم ، التي تقوم بمهمة البحث العلمي في مجال الإنتاج وتطويره ، وقامت العديد من المصانع الكبرى والمناجم بتأسيس منظمات أبحاث خاصة بها .
5. الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، التي تعد مركزا قوميا للأبحاث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية تضم هذه الاكاديمية 33 معهدا بحثيا وثلاث مراكز للأبحاث ، ويبلغ عدد الباحثين فيها خمسة آلاف باحث .
6. مؤسسات الأبحاث الخاصة بالدفاع الوطني ، التي تهتم بالتطورات الحديثة في مجال الدفاع .

كانت رغبة الصين ، بهذا الصدد ، تتمثل في سعيها الى إحضار البحوث العلمية الى بيئة الإنتاج ، ليتم تحويلها الى تكنولوجيا مستخدمة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة الى تأسيس بنية تحتية ، تستوعب التكنولوجيا المكتسبة أو تطور التكنولوجيا المحلية ، وتحملها الى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية [1] .

أسست الصين ما يعرف بمناطق التكنولوجيا العالية في المدن الساحلية ، لغرض تحقيق هذه الرغبة ، وتم اعتماد هذه المناطق بمثابة

---

(1) انظر : اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص143 .

(جزر تكنولوجية) [1] ، اعتمدت كمناطق تجارب لعملية التغيير المؤسسي من جهة ، وتم اعتماد برنامج (التكيفات الإستراتيجية وتنوع الملكية) فيها ، وهو برنامج استهدف إحداث إصلاحات هيكلية في المؤسسات الحكومية على نطاق الممارسة التجريبية ، حيث تضمنت إحداث عمليات تغيير في أساليب الإدارة والإنتاج [2] .

وشرعت القيادة الصينية في منتصف التسعينات ، عبر الخطة الخمسية (1996-2000) ، الى اتخاذ مجموعة قرارات ، بصدد إصلاح العمل المؤسسي عن طريق التعامل مع المتغير التكنولوجي ، وكما يأتي [3] :

1. توسيع عمل الشركات العامة والخاصة ، في استخدامها للتكنولوجيا الحديثة .
2. زيادة نسبة القروض الممنوحة لغرض إجراء الأبحاث العلمية والتكنولوجية فضلا عن تقديم البنوك للقروض الخاصة بتطبيق نتائج الأبحاث التكنولوجية.
3. تمتع المعاهد العلمية ، التي تحولت الى شركات أبحاث بنفس المعاملة التفضيلية ، التي تمنحها الحكومة للشركات ، من حيث المزايا المالية والإعفاءات الضريبية .

---

(1) انظر : د. حميد الجميلي ، تطورات الاقتصاد الصيني ، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 2000 .

(2) حال الأمة العربية 1997 ،تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 21 ، بيروت ، 1998 ، ص127 ، نقلا عن :

- د. مفيد الزيدي ، العرب والصين آمال وتطلعات في قرن جديد ، قضايا خليجية ، سلسلة أوراق فصلية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ACSS ، رأس الخيمة ، د.ت ، ص 13 .

(3) انظر : د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة ، مصدر سبق ذكره ، ص 149 .

4. قيام الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا بتوفير الدعم المالي لمعاهد الأبحاث ، التي تنفذ برامج إصلاح هيكلي ، بهدف تمكينها من مواكبة التقدم على مستوى العالمي .
5. اختيار 800 معهد بحثي تابع لوزارات مختلفة ، لتطبيق تطوير العلوم والتكنولوجيا ، حيث تم نسج روابط وثيقة بين هذه المعاهد ، والشركات المملوكة للدولة .

لم تقتصر أهداف هذه الإجراءات بصدد إصلاح العمل المؤسسي في القطاع الحكومي فحسب ، وإنما شملت تنمية القطاعات غير الحكومية [1] ، عن طريق إجراء تسهيلات مالية وإدارية تحقق التنمية لهذا القطاع [2] .

يمكن الخروج ، مما تقدم ، بنتيجتين مهمتين ، هما :

1. إدراك القيادة الصينية لأهمية مؤسسات الأبحاث العلمية والتكنولوجية في تعزيز الأداء التنظيمي، مما دفع بها الى تطوير هذه المؤسسات ، وإناطتها مسؤولية القيادة في عملية الإصلاح الهيكلي - المؤسسي لمؤسسات الدولة ، بهدف تفعيل الأداء التنظيمي للنظام السياسي .
2. محاولة القيادة الصينية ، النهوض بالقطاعات الاقتصادية المتخلفة ،عبرأدائها التنظيمي ، الذي انعكس عمليا في تشجيع استخدام التكنولوجيا ، بهدف النهوض بالعملية الإنتاجية ، خصوصا في القطاعات الاقتصادية المتخلفة * وتحويلها الى قطاعات إنتاجية أكثر تقدما ، وهو ما عزز القدرة التكنولوجية للدولة .

---

(1) للمزيد حول هذه المؤسسات ، انظر : د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مصدر سبق ذكره ص134 .

(2) للمزيد انظر : دانييل بورشتاين ، آرنيه دي كيزا ، مصدر سبق ذكره ، ص 394 .

* مثل قطاع الزراعي ، الذي سيتم تناول عملية الإصلاح فيه في المبحث الثالث من هذا الفصل .

رابعا : مخرج التفاعل وأثره في الأداء الرمزي :

يمكن الإشارة ، الى مجموعة من الأحداث ، التي وظفها النظام السياسي الصيني لتحقيق فاعلية اكبر في أدائه الرمزي ، وذلك عن طريق استخدام الانجازات التكنولوجية ، لكسب تأييد أوسع من المجتمع لسياساته العامة ، ويمكن ملاحظة ذلك كما يأتي:

1. كان نجاح المؤسسات الصينية في الحصول على تفويض اللجنة الاولمبية الدولية ، لاستضافة دورة الألعاب الاولمبية في عام 2008 (اولمبياد بكين) يمثل نصرا قوميا للصين ، قامت بتحقيقه الفرق الإدارية والهندسية الصينية عن طريق عملها الدؤوب ، مما أثار الشعور بالفخر لدى إفراد المجتمع بأداء حكومتهم ، إذ حققت هذا الانجاز المهم في تاريخ الصين الحديث [1] .
2. احتلت الصين مرتبة الصدارة ، في سلم الدول الأكثر نموا في العالم ، وحظيت الصين بإشادة العديد من المعاهد البحثية ومراكز الدراسات الاقتصادية ، نظرا لتجربتها الرائدة في تحقيق أعلى نسبة نمو في العالم ، وما يشكله ذلك من عامل تعزيز للثقة في نفس الفرد الصيني .
3. تعد النجاحات التي حققتها الصين على صعيد برنامجها الفضائي ، من ابرز عوامل الدعم ، الذي تلقاه الأداء الرمزي للنظام ، خصوصا مع تركيز وسائل الإعلام الصينية ، الأهمية الكبيرة لهذه النجاحات ، وما كلمة رائد الفضاء الصيني (يانغ) عندما قال : (***إنني فخور بوطني إلام الصين***) [2] إلا دليل على محاولة الأداء الرمزي للنظام الصيني ، الاستفادة من الانجازات العلمية ، المتحققة على صعيد تكنولوجيا الفضاء .

---

(1) للمزيد انظر : وانغ يونغ تشيانغ ، الشعلة انتقلت بعد أثينا نتطلع الى الألعاب الصيفية القادمة ، تقرير منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.rmhb.com.cn

(2) انظر : (مركز القيادة والسيطرة يعلن عن النجاح التام لأول سفينة فضاء براد) ، خبر منشور في شبكة الانترنت على العنوان التالي : www.people.com.cn

4. لم يغب عن ذهن القيادة الصينية ، استثمار التقدم الجاري على صعيد تحديث الجيش الصيني ، باستخدام التكنولوجيا المتطورة ، في تفعيل الأداء الرمزي للنظام ، وذلك عن طريق إقامة الاستعراضات العسكرية للأسلحة الحديثة في الجيش، مثل الاستعراض الذي أقيم في عام 1999 والمناورات العسكرية الكبرى التي أجريت في عام 2000 [1] مما عزز ثقة المجتمع بالنظام السياسي الذي يمتلك القوة الفاعلة لحمايته من التدخلات الخارجية

تعمل الصين بالمقابل على جعل أداءها الرمزي موجها نحو استرداد التكنولوجيا المهاجرة الى خارج الصين والمتمثلة بالطلبة الصينيين في البلدان الأجنبية وما يحملونه من خبرات علمية يمكن أن تشكل جزء من القدرة التكنولوجية للصين في حال عودتهم الى الوطن الأم * وذلك عن طريق إقامة حفلات استقبال للطلبة العائدين بحضور الرئيس الصيني بنفسه [2] .

يتضح مما تقدم إن مخرج التفاعل يتوزع في اتجاهين رئيسين:

الأول : استخدام الصين ، للانجازات التي حققتها على الصعيد التكنولوجي في دعم الأداء الرمزي للنظام ، من خلال إظهاره بالشكل الذي يواكب مظاهر التكنولوجيا المتقدمة على مستوى العالم .

---

(1) انظر : (منجزات الصين في تحديث الجيش) ، تقرير إخباري منشور في شبكة الانترنت على الموقع التالي : www.chuna.org.cn .

* يوجد 160 إلف طالب صيني تلقوا العلم في الخارج ، غالبيتهم متخصصون في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وقد حاز ما يزيد على 21 ألف طالب صيني درجات في العلوم والهندسة ، من جامعات الولايات المتحدة الامريكية ، في الفترة الممتدة من عام 1986 الى 1998 ، ويمثل ذلك نسبة 7.5% من مجموع درجات الدكتوراه في العلوم والهندسة الممنوحة في تلك المدة ، وفي عام 2002 ، حاز 2.395 طالب من الصين ، درجات الدكتوراه من جامعات خارج الصين ، للمزيد انظر :

- اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ن ص140 .

(2) المصدر نفسه ، ص 140 .

الثاني:الاستفادة قدر الإمكان، من الأداء الرمزي للنظام،في تعزيز القدرة التكنولوجية للدولة وذلك عن طريق استرداد الكفاءات العلمية المهاجرة،وذلك باستخدام الأداء الرمزي لدفعهم إلى العودة للوطن الأم ،والمشاركة في بناءه وتنميته.

المبحث الثالث : مخرجات التفاعل وأثرها في عملية التنمية والتحديث :

يعد الكثير من الباحثون الصين بلدا ناميا لا يزال يشق طريقه نحو الإصلاحات الاقتصادية ،عن طريق إتباع نهج خاص في التنمية والتحديث ، وسيتناول هذا المبحث تجربة الصين في التنمية والتحديث والإصلاح ، من منظور تكنولوجي ، إذ تعد التكنولوجيا أساسا ، قامت عليه تجربة الصين في التنمية والتحديث ، ويتحدث دنغ شياو بنغ عن ذلك قائلا : (***بدون علوم وتكنولوجيا حديثة ، يستحيل بناء زراعة حديثة أو صناعة حديثة ، وبدون التنمية السريعة للعلوم ، لن تحدث تنمية سريعة في الاقتصاد الوطني***) [1] .

سيتم التركيز في هذا المبحث على الخطط التي اعتمدتها الصين لزيادة قدرتها التكنولوجية ، ليتم بعد ذلك عرض ابرز ملامح التنمية الاقتصادية التي شهدتها الصين منذ بدء مرحلة الإصلاح ، التي أعقبت رحيل الزعيم ماو تسي تونغ ، ومجيء الزعيم دنغ شياو بنغ الى السلطة ، وسيتم بيان ابرز معوقات التفاعل ، التي تسود العلاقة بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني .

---

(1) دنغ شياو بنغ ن مؤلفات دنغ شياو ينغ المختارة 1975 -1982 ، مصدر سبق ذكره ، ص 132 .

المطلب الأول : تطوير القدرة التكنولوجية

سعت الصين ، بكل الوسائل ، نحو تطوير قدراتها التكنولوجية وتمثل سعيها هذا بالخطط الشاملة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، عمليات نقل التكنولوجيا ، تطوير النظام التعليمي ، فضلا عن عمليات القرصنة ، وكما يأتي :

أولا : خطط تطوير العلوم والتكنولوجيا وتشمل :[1]

1. (خطه الدولة لحل المشاكل الفنية بالعلوم والتكنولوجيا) ، التي بدا تنفيذها في عام 1982 ، وتعد اضخم خطه علميه تكنولوجيه في الصين ، إبان مرحلة القرن العشرين ، تم توجيهها أساسا نحو المجالات الرئيسة، المتعلقة ببناء الاقتصاد الوطني ، وحل المسائل المحورية العامة ، في عمليه التنمية الشاملة ، إذ تناولت مجالات الزراعة ، معلومات الالكترونيات الطاقة المواصلات ، مسح الموارد حماية البيئة ، والصحة ، وكانت هذه الخطة من اكبر الخطط العلمية التكنولوجية في الصين ، من حيث نسبة الاستثمارات وعدد العاملين ، اذا اشترك فيها عشرات الألوف من المختصين في البحوث العلمية ، وتوزعوا في اكثر من 1000 مركز ومعهد للبحوث العلمية في الصين ، وكان لها اثر كبير في تنمية الاقتصاد الصيني .
2. (الخطة 3 0 8) ، التي تم طرحها من قبل علماء صينيون في عام 1986 بهدف تطوير الأبحاث المتعلقة بـ (التكنولوجيا العالية) ، التي تشتمل على 20 موضوعا رئيسا في ثمان مجالات ، هي : التكنولوجيا الإحيائية تكنولوجيا الفضاء تكنولوجيا المعلومات ، تكنولوجيا الليزر ، تكنولوجيا الأتمتة ، تكنولوجيا المواد المتجددة ، وتكنولوجيا البحار ، حيث قامت مجموعه من العلماء بتحديد الاتجاه العام للأبحاث العلمية ، وحددت لجنه من الخبراء مشروعاتها التطبيقية ، التي مكنت من جني ثمار هذه الخطة تصنيعيا بشكل سريع .

---

(1) انظر : (خطط الدولة للعلوم والتكنولوجيا) ، مقال منشورة في شبكه الانترنيت على الموقع التالي : www.china.org.cn

3. (الخطة 973) بدأت الصين تنفيذها منذ عام 1998 ، وعدت بمثابة (الخطة الوطنية الرئيسة للتنمية والبحوث الأساسية) ، وتم طرحها عبر بحوث علميه شامله في مختلف العلوم والأسانيد العلمية النظرية ، لحل المسائل المتعلقة بمجالات الزراعة الطاقة المعلومات ، الموارد ، البيئة السكان ، الصحة ، والمواد ، وشجعت كبار علماء الصينيين على إجراء البحوث الأساسية المحورية ، الموجهة نحو المستويات العلمية المتقدمة التي تتمحور في مسائل العلوم والتكنولوجيا ذات الأثر المباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يجسد دعم الدولة لعمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عبر تسخير قدراتها التكنولوجيا ، لحل المشاكل المهمة التي تواجه هذه العملية خلال القرن 21 .
4. (خطه المشعل) بدا تنفيذ هذه الخطة في عام 1988 ، وكان هدفها تأسيس المناطق الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وتوفير حوافز مادية تشجيعية سعت الصين من عبرها إلى جذب العلماء الصينيين ، ومنعهم من الهجرة ومساعدتهم في نقل أبحاثهم إلى ميدان السوق ، وتم في عام 1994 الانتهاء من تنفيذ 6,735 مشروع ضمن هذه الخطة بالإضافة إلى تأسيس 120 منطقه لتنمية العلوم والتكنولوجيا ، منها 52 منطقه على المستوى القومي . [1]

كان الهدف من هذه الخطة يتمثل في اكتشاف المنتجات ، ذات التكنولوجيا العالية ، التي تمتك قدرة المنافسة في السوق الداخلية والخارجية ، وشملت مشروعات هذه الخطة مجالات : المواد المتجددة ، التكنولوجيا الإحيائية المعلومات الإلكترونية ، التكامل التكنولوجي الميكانيكي الالكتروني ، الطاقة المتجددة ، وتكنولوجيا الاقتصاد في الطاقة ، وتعد أهم خطه شرعت الصين بتنفيذها لتنميه (صناعه العلوم والتكنولوجيا العالية) .

---

(1) انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 356.

5. (خطه الشرارة) ، هدفت هذه الخطة ، التي شرعت الصين بتطبيقهـــا عـــام 1986 ، الى نهوض الاقتصاد الريفي ، [1] حيث أدت إلى تحـــسين الإنتـــاج الزراعي ، عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة [2]، وتم في إطارها تأسيس اكثر من 100 ألف مشروع علمي تكنولوجي في مناطق الريف ، بهدف تغطيـــه 85% من هذه المناطق شملت أهداف (خطه الشرارة) ، تحويـــل نـــشاط الفلاحين من الزراعة إلى التجارة ، دون الهجرة إلى المدن ، عن طريق إنشاء مؤسسات مضطلعة بإنتاج التكنولوجيا التقليدية ، مثل : التصنيع الزراعـــي ، المنتجات الثانوية ، مواد البناء ، المواد الغذائية ، المواصـــلات ، والتعـــدين ، فضلا عن إنشاء مؤسسات الصناعة الناشئة ، ذات التكنولوجيا المتقدمة ، مثل : الهندسة الوراثية الإلكترونيات الدقيقة ، لتقليص الفجوة بين مناطق الريـــف والمدن [3] .

حققت الصين إنجازات مهمة على الصعيد التنموي ، عبر تطبيق الخطط التـــي تمت الإشارة إليها ، تمثلت في تنميه قطاعات إنتاجيه جديده ، أدت إلـــى دخـــول الصين كمنافس دولي في إنتاج السلع ، بمستويات تكنولوجيا مختلفة[4].

---

(1) انظر : د. عدنان مناتي ، مصدر سبق ذكره ، ص 84 .

(2) Yu. Q. Y. , 1999 , The Implementation of china Science and Technology policy , Westport , Conn , Quorun Book .

- نقلا عن : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

(3) للمزيد انظر : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 355 .

(4) للمزيد انظر :

– Nicolas R. Lardy , The Economic Rise of China : Threat or Opportunity , Federal Bank of Cleveland , Cleveland , 2003 , P. 3.

ثانيا : آليات نقل التكنولوجيا

بدأت الصين عمليه الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية ، المدفوعة بالسوق الواسعة ، التي تمثلها الصين بالنسبة لمنتجاتهـــا ، و وفره الأيدي العاملة الرخيصة [1] ، وكانت الأفضلية في الاســـتثمار تمـــنح الـــى الشركات التي كانت تقوم بنقل التكنولوجيا الجديدة إلى داخل الصين ، وتم تطبيـــق هذا الأسلوب منذ الشروع في عمليه الانفتاح والتنمية والتحديث ، ولا يزا معمول به حتى الآن [2].

شرعت الصين في تطوير المناطق الساحلية الشرقية فيها ، وتوسيعها لغـــرض جلب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وأصبحت الصين في عام 2000 ، ثاني بلد في العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) ، من حيث جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال [3] وقامت الصين ، في إطار ذلك ، بإنشاء ما يعرف بـــــ (المنـــاطق الاقتصادية الحرة) منذ عام 1979 لتصبح في عام 1987 جاهزة لتنفيذ خطط جذب الاستثمارات الأجنبية ، الهادفة الى تطوير قطاعات اقتصاديه محدده ، كانت الصين تستهدف تفعيلها ، وتحويلها الى ركيزة أساسيه للتنمية ، شملت : صناعه الطاقة ، الصناعات المعدنية ، صناعه مواد البناء ، صناعه الآلات ، الـــصناعات الكيماوية ، صناعه الأدوات الطبية ، صناعة الإلكترونيات ، وقطاع الاتـــصالات والنقل ، وقامت الصين ، في هذا الصدد ، بتحديـــد المـــصادر المرغوبـــة ، ذات الأولوية في الاستثمار ، ممثلة بمناطق الجوار الجغرافي ، مثل هونغ كونغ ومـــا كاو (قبل عودتهما الى الصين) ، وتايوان وبلدان جنوب شـــرق آســـيا وذلـــك بهدف السيطرة على عملية التفاعل بـــين المكونـــات الـــسياسية ، الاقتـــصادية ،

---

(1) انظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 73 .

(2) انظر : أود يد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص127 .

(3) انظر : وليد عوده ، الصين والعالم العربي العلاقـــات الاقتـــصادية المتبادلـــة وأفـــاق المستقبل ، مجله العمران العربي ، العدد 40 1999 ، ص66 .

الاجتماعية ، والثقافية للدولة ، مع التكنولوجيا المنقولة من جهات الاستثمار[1] . وكان الحصول على التكنولوجيا ، هدفا أساسا وجوهريا للصين ، عندما فتحت أبوابها للاستثمارات ألا جنبيه . [2]

قامت الصين ، في إطار سياسة نقل التكنولوجيا ، بجلب التكنولوجيا المتمثلة بالأدوات الأشخاص والأساليب ، وذلك عن طريق إقامة علاقة شراكه وتعاون مع شركات متعددة الجنسية ، ذات الحجم العملاق في الاقتصاد العالمي ، مثل شركه Nestles و Motorola التي أسست لها مراكز تدريب داخل الصين ، لتطوير مهاراتها التكنولوجية على صعيد الإنتاج ، و أصبحت شركة Nestles مثلا ، تحصل على 98% من تجهيزاتها المختلفة من داخل الصين نفسها [3] ، وأقامت الصين مشاريع مشتركه مع شركات أجنبية متنافسة مع الشركات الصينية ، مثل الاتفاق الذي عقدته شركات صناعة السيارات الصينية مع شركه TOYOTA وشركه HONDA ، الذي سمي باتفاق (جوانغ زاو) الذي رفضت شركة TOYOTA إقامته مع جهات اخرى في العالم ، حيث مكن هذا الاتفاق الشريك الصيني من تعلم (افضل الممارسات) من كلتا الشركتين المتنافستين ، لكونه الشريك الوحيد من بين الشركاء الثلاثة (الصين وTOYOTA و HONDA) ، الذي يستطيع الوصول للشريكين الآخرين . [4]

قامت الصين ، في التوجه نفسه ، بإصدار (دليل الصين الصناعي) ، الذي يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي يمكن أن تحظى بأفضل مستوى من

---

(1) للمزيد انظر : د. اسعد حمود السعدون ، الواقع الراهن و آفاق المستقبل في العلاقات الاقتصادية العربية الصينية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 15 ، بغداد ، صيف 2002 ، ص ص118 -119 .

(2) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين أنموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 334 .

(3) انظر : د. سرمد الجميل ، الدروس المستفادة من التجربة الصينية في الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجله الدراسات اقتصادية ، العدد 15 ، بغداد ، صيف 2002 ، ص137 .

(4) انظر : اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

التحفيز ، ويتضمن هذا الدليل ثلاثة مجالات من اصل خمسة تتضمن كلمتي (تكنولوجيا جديدة) أما المجال الرابع ، فيتعلق بالوصول الى مستوى معايير السوق الدولية في المنتجات ، ومن الواضح انه مجال يتعلق بالتكنولوجيا ، أما الخامس فيشجع الاستثمار في أقاليم الصين الغربية (ذات المستوى التكنولوجي المتخلف نسبيا) ، أما المشاريع التي تتضمن استيراد التكنولوجيا فقط (أي لا تتضمن نقلا للتكنولوجيا وفقا للآليات الصينية) ، فإنها تدخل في خانة (المحظورات) . [1]

يتضح ، مما سبق ، إن الصين اعتمدت عملية نقل التكنولوجيا كأحد ابرز الوسائل الكفيلة بتطوير قدراتها التكنولوجية الموجهة إلى دعم عملية التنمية والتحديث ، مع مراعاة عدم احتواء التكنولوجيا المنقولة ، على ما يؤثر في البيئة السياسية ، الاجتماعية ، والثقافية للمجتمع والنظام السياسي .

3. القرصنة التكنولوجية

تعد الصين في الوقت الراهن ، الدولة الأولى في العالم من حيث شيوع ظاهرة القرصنة وتقليد المنتجات الأجنبية التي تبدأ بمواد الغسيل ، مرورا بالكتب ، اسطوانات الليزر ، والرقائق الإلكترونية ، رغم الإجراءات القانونية ، التي بدأت السلطات بتطبيقها للحد من هذه المسالة التي بدأت تمثل تحديا (قيميا) للمجتمع ،[2] حيث بدا بعض الصينيين الشعور بضرورة اللحاق بـ(الغرب) وان كان في ذلك تجاوزا على (حقوق الملكية الفكرية) ، التي لم يدفع الغرب ثمنها للصين ، عندما استخدم المخترعات الصينية وصنعها ، ابتداء بالبارود وصولا الى ورق الكتابة [3] ورغم إسهام هذه الأساليب ، في تطوير المهارة التكنولوجية في بعض قطاعات الإنتاج الخاصة داخل الصين ، إلا إنها أصبحت تمثل عبئا سياسيا ، يتمثل فيما سببه من مشكلات سياسيه بين الصين والدول التي تحمل شعارات وجوب حماية الملكية الفكرية ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) انظر: المصدر السابق ،ص - ص 127 -128.

(2) للمزيد انظر : اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 149 - 179 .

(3) انظر : دانييل بورشتاين ، ارنيه دي كيزا ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 126 -127 .

التي دخلت في أزمات مع الصين ، وما تزال تمارس بصددها ضغوطا مختلفة مع الصين ، بحجة عدم احترامها لحقوق الملكية الفكرية .[1]

4. إصلاح النظام التعليمي

اهتمت الصين بتطوير نظامها التعليمي ، في سبيل دعم قدرتها التكنولوجية بالعناصر البشرية الكفوءة في أداء الأعمال التكنولوجية المختلفة ، إذ وصلت نسبة من يجيد القراءة والكتابة 91% من الذكور،ونسبه 5 75 % من الإناث[2] ،وبلغت نسبه القيد الإجمالي للتعليم الابتدائي والمتوسط والإعدادي 73 % ، وشرعت الصين بإدخال تعديلات في نظامها التعليمي ، كان أبرزها ما يأتي : [3]

أ. توسيع قاعدة التعليم العالي ، إذ بلغت نسبة إجمالي عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي 11 % في عام 2000 ، وهي نسبة تمثل ضعف المسجلين في عام 1990 ، على الرغم من أن الصين تخصص نسبه 3% فقط ، من الإنفاق القومي على التعليم ، إلا إن دور العائلات الصينية في دعم أبنائها ماليا للالتحاق بالتعليم الجامعي ، ساهم في رفع هذه النسبة ، وهو ما يؤشر وجود وعي مجتمعي بأهمية تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي داخل المجتمع .

ب . تغيير وسائل التعليم ، ومضمون المناهج العامة ، و أصول التدريس ، بما يحقق مواكبة للمستوى العالمي المتقدم في هذا المجال ، والقيام بعملية الدمج بين الجوانب العلمية والتطبيقية في ذلك .

ج. تحديث النظام التعليمي ، وذلك باستيراد الكتب الأجنبية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والقانون والإدارة ، والبدء ببرامج لتبادل الطلاب والهيئات التعليمية مع الخارج .

---

(1) انظر : هناء عبيد ، العلاقات الأمريكية / الصينية صراع حضاري أم تجاري ، مجله السياسة الدولية ، العدد 911 ، القاهرة ، 1993 ، ص 185 .

(2) انظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 مصدر سبق ذكره ، ص211 .

(3) انظر : اوديد شينكار ، مصدر سبق ذكره ، ص - ص 137 139 .

د. تحقيق اعظم استفادة ممكنه من قبل كبرى الجامعات الصينية، للشركات المتعددة الجنسية ، الموجودة في الصين ، بهدف تطوير المهارة الفنية للطلبة وما توفره هذه الشركات من مناهج حديثه ، وتجهيزات تعليمية حديثه ، فضلا عن تحقيق عمليه الربط بين الأبحاث وتطبيقاتها العملية .

وتجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبه الأكاديميون الصينيون ، في تطوير خطط التنمية والتحديث في الصين ، منذ عام 1978 لا سيما بعد تأسيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، التي رفدت الدولة بأجيال من العلماء والباحثين ، الذين قدموا مساهمات عظيمة في طريق تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي في الصين .

يتضح ، مما سبق ، أن الصين لم تدخر وسعا في سلوك السبل الممكنة كافه من اجل تفعيل قدرتها التكنولوجية التي مثلت حجر الزاوية في عمليه التنمية والتحديث ، ولكن مع عدم إغفال أهمية أن تكون هذه القدرة ، نابعة من الذات الصينية ، والهوية الوطنية ، لغرض ضمان نجاح التنمية والتحديث في تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية في الصين

اختارت الصين ، المضي في طريق البناء الشامل للدولة ، بوساطة اعتماد التنمية والتحديث والإصلاح ، وتعد الصين في ذلك ، أنموذجا تنمويا ، استطاع أن يؤسس تجربه التنموية باستقلاله ، لا تضعه في حاله انعزال عن المتغيرات المحيطة به خارجيا [1] ، إذ استطاعت الصين منذ بداية عهد الجمهورية فيها من تحقيق انجازات عديدة ، على هذا الصعيد ، على الرغم من بعض الإخفاقات التي تعرضت لها في بعض المراحل ، التي سبقت اعتمادها لسياسة الانفتاح والإصلاح في عام 1978 ، حيث حققت بعد هذا العام ، نموا وتنميه متصاعدين ، يمكن ملاحظه ابرز آثارها اقتصاديا واجتماعيا ، كما توضحها المراحل الآتية [2] :

أولا : المرحلة الأولى (1978 1984) :

تركز الاصلاح في هذه المرحلة على تطوير الأرياف عبر تبني أشكال مختلفة من نظام مسؤولية تعهد العمل للعائلات الريفية ، وحشد طاقات المزارعين وتشجيعهم على تطوير إنتاج السلع ، عن طريق إنشاء المؤسسات والشركات في الأرياف ، بهدف سحب فائض الأيدي العاملة من المزارع ،[3] وهذا ما حقق زيادة في دخل الفلاح الصيني ، وزيادة إنتاجية الهكتار الزراعي الواحد ، و إقرار نظام المسؤولية العائلية ، مع السماح بإقامة المشروعات الخاصة [4] ،و تم تعطيل العمل بنظام (الكوميونات) ، حتى تم حذف المادة المتعلقة فيه من الدستور في الفترة اللاحقة عام 1993 . [5]

أدت الإصلاحات في هذه المرحلة إلى تحقيق قفزات كبرى في الإنتاج ، إذ بلغ نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الناتج القومي نسبه 24% ، كما ازداد معدل

---

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 78 .

(2) انظر: المصدر السابق ، ص - ص 188 -189.

(3) سون بي سون ، مصدر سبق ذكره ، 125 .

(4) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 2010 سبق ذكره ، ص ص 57 58 .

(5) وي وي زانج ، مصدر سبق ذكره ، ص 21 .

النمو السنوي للإنتاج الزراعي نحو 24% في الفترة مـــن (1981 1985)[1] التي شهدت بدايات تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة في شرق الصين ، التـــي كانت محور للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة .

ثانيا : المرحلة الثانية (1984 1991)

بدأت الصين في هذه المرحلة بتركيز الإصلاح في المدن ، لتعزيـــز الفاعليـــة الاقتصادية لمؤسساتها بعدها العمود الفقري للإصلاح الاقتصادي، وقامت بنقـــل فائض العمال الزراعية إلى القطاع الصناعي ، لتحقيق استخدام افـــضل للعمالـــة الفائضة من جهة ، ودعم القطاع الصناعي من جهة أخرى [2] وقد تميزت هـــذه المرحلة بعدة إجراءات ، دعمت الصين عبرها القطاع الصناعي،أهمها[3] :

1. إحداث تطور متناسق بين الصناعات الثقيلة والخفيفة .
2. اعتماد التخصص في الصناعة إلى حد كبير ، والتركيز على البحث العلمي ، وتحسين المحاسبة الاقتصادية فيها لرفع إنتاجيه العمل .
3. إنجاز بعض المشاريع الصناعية في المناطق الغربية ، بما يشبه عمليه إعـــادة توزيع جغرافي للصناعة ، (حيث تعد المناطق الغربية الداخلية من المنـــاطق التي كانت فيها التكنولوجيا الصناعية شبه معدومة ، انظر الخريطة رقم 2) .
4. اعتماد أسلوب المشاركة بالأسهم في إدارة الشركات الكبرى المملوكة للدولة ، وذلك بقيام العاملين في هذه الشركات بشراء الأسهم ، بهدف تنميـــه الـــشعور بالمسؤولية لديهم.

---

(1) د. سعد محمد عثمان ، سامرة الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 89 .

(2) Nirupam Banjpai and Others , Economic Reforms in China and India : Selected Issues in Industrial policy , Development Discussion , paper No . 580 , Harvard Institute For International Development, Harvard University , 1997 , p. p 10 – 11 .

(3) د. عدنان مناتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 81 82 .

استنادا لما تمت الإشارة إليه في النقاط السابقة ، بدأت الصين باستقدام الشركات الأجنبية ، وإنشاء مشاريع أجنبية استثمارية داخل الصين لدعم القطاع الصناعي ، وتحقيق الفوائد المرجوة من استقدام الاستثمارات الأجنبية ، خصوصا عبر آليات صينية لنقل التكنولوجيا .

كان تعدد أنماط الملكيات وتنوعها ، من ابرز انجازات المرحلة الثانية (1984 1991) ، إذ تم استحداث العديد من الأشكال الوسيطة من المؤسسات الصناعية ، التي تنتج سلعا استهلاكية موجهه نحو الأسواق المحلية والدولية والتي لا تمتلكها الدولة بالمفهوم الاشتراكي التقليدي ، وفي الوقت نفسه ، لا تعد ملكيه خاصة ، وفقا للنظرة الرأسمالية حيث مثل تبني الصين لإنشاء هذه المؤسسات ، موائمة للنماذج التنموية في العالم مع الخصوصيات الصينية ، وتنقسم هذه المؤسسات على نمطين ، هما [1] :

1. المؤسسات المملوكة للحكومات المحلية التي تعمل على غرار الشركات القابضة إذ تعيد استثمار الأرباح في مشروعات قائمه أو جديدة ، مع احتفاظها بالبنى الأساسية المحلية .
2. مؤسسات تشبه الى حد كبير مؤسسات القطاع الخاص في النظام الرأسمالي من حيث إن معظمها يملكها الأفراد ، وبصوره رسميه ، ويرتبط هذا النمط من المؤسسات بروابط ماليه فقط ، مع الحكومات المحلية .

شهدت هذه المرحلة كذلك ، إصلاحات في مجالات نظام الأسعار والأسواق نظام الإدارة ، المدن والأرياف ، العلوم والتكنولوجيا ، التربية والتعليم ، وإصلاحات أخرى على المستوى السياسي في إطار بنيه النظام ،وتعزيز عمليه الانفتاح على العالم الخارجي عبر إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة في جزيرة هينان .

---

(1) نرانكيري تيث ، التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق القضايا المتعلقة بالإصلاح والتصحيح والنمو ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1993، ص88.

- نقلا عن : د. سعد محمد عثمان ، سامره الثامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 94 -95.

المرحلة الثالثة (1992 2000)

دخلت عمليه التنمية والتحديث في هذه المرحلة شوطا جديدا ، حيث تم ابتكار طرق جديدة في عمليه التغير ، والانتقال من الاصلاح الفردي الى الاصلاح الشامل ، و تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، وفتح الأبواب بصوره اكبر أمام القطاع الخاص ، و شهدت هذه المرحلة تدشين سياسة صناعية جديدة منذ عام 1994 ، حيث تم التركيز على ما يسمى بـ (الصناعة الارتكازية - Pillar Industries) وذلك بتحديد خمس مجموعات رئسيه من تلك الصناعات ، وهي : صناعة الآلات والمعدات ، صناعة الإلكترونيات ، صناعة البتروكيماويات صناعة السيارات ، وصناعة البناء والتشييد ، وتم انتقاء تلك الصناعات على وفق المعايير الآتية : [1]

1.مدى تمتع هذه الصناعات بمرونة عالية في الطلب في المستقبل .

2. مدى تمتع هذه الصناعات بوفورات الحجم . - Economics of Scale - .

3. مدى قدرة هذه الصناعات على توليد علاقات قوية للترابط الأمامي والخلفي بين فروع الإنتاج،بما يعمق من درجة الترابط في الجهاز الإنتاجي.

4.مدى توافر إمكانية كامنة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، في هذه المجموعة من الصناعات .

5. مدى توافق هذه الصناعات مع المزايا النسبية ، التي تمتع بها الاقتصاد الصيني في مرحلة تطوره آنذاك .

ويمكن توضيح كفاءة القطاعات الاقتصادية في الصين إبان هذه المرحلة من خلال الجدول رقم (28) كما يأتي :

---

(1) World Bank , China 2020 : Development Challenges in the New Century , China 2020 Series (Washington , DC : The Bank , 1997) , p.39 .

- نقلا عن : د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة ، مصدر سبق ذكره ، ص 131 .

السنة / القطاع	1998	1999	2000
	المساهمة في الناتج القومي الإجمالي(بمليارات الدولارات الأمريكية)		
الزراعة	172.7	174.1	173.8
الصناعة	472.8	486.0	539.3
الخدمات	291.0	325.7	352.1

الجدول رقم (28) : (مساهمات القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الصيني في الناتج القومي الإجمالي للصين في المدة 1998 2000) .

المصدر :

- The Bureau of Economic and Business Affairs , 2000 Country Reports on Economic Policy and Trade Practice, US. Department of state, 2001 , non page No.

يتضح ، من خلال الجدول رقم (28) ، حجم الزيادة في الناتج القومي ، المتحققة في قطاعات الزراعة ، الصناعة ، والخدمات ، في فترة زمنية قصيرة من هذه المرحلة ، ولا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات ، وهو ما يؤشر مدى السرعة، التي شهدها نمو هذان القطاعان ، أما على صعيد قطاعات التجارة ، فقد استجاب للتغيرات الايجابية التي شهدتها الاقتصادية الاخرى[1] ، لتحقيق قفزات نوعية منذ بدء عملية التنمية والتحديث والاصطلاح ، التي شهدتها الصين منذ عام 1978 ، إذ كانت التجارة الخارجية ، يتم التحكم بها مركزيا من قبل 12 شركة مملوكه للدولة [2] إلا إن الدور الذي تم منحه للقطاع الخاص بعد عام 1978 كان له اثر في زيادة حجم التجارة الخارجية ، وتصحيح الاختلال في الميزان المدفوعات عبر أعوام الثمانينات من القرن 20 ، ليصل الى حلة اكثر ايجابية منذ النصف الثاني من عقد التسعينات من نفس القرن ، ويظهر الجدول رقم (29)

---

(1) انظر / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، تقرير التجارة والتنمية تراكم راس المال والنمو والتغيير الهيكلي ، منشورات الأمم المتحدة ، جنيف ، 2003 ص126 .

(2) د. هناء عبد الغفار ، مصدر سبق ذكره ، ص 238 .

تطور حجم التجارة الصينية مع الخارج منذ عام 1978 ، وحتى وقــت قريــب ، وكما يأتي :

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
	القيمة بمليارات الدولارات		
1979	13.7	15.7	-2.0
1980	18.1	19.5	-1.4
1981	21.5	21.6	-0.1
1982	21.9	18.9	2.9
1983	22.1	21.3	0.8
1984	24.8	26.0	-1.1
1985	27.3	42.5	-15.3
1986	31.4	43.2	-11.9
1987	39.4	43.2	-3.8
1988	47.6	55.3	-7.7
1989	52.9	59.1	-6.2
1990	62.9	53.9	9.0
1991	71.9	63.9	8.1
1992	85.5	81.8	3.6
1993	91.6	103.6	-11.9
1994	120.8	115.6	5.2
1995	148.8	132.1	16.7
1996	151.1	138.8	12.3
1997	182.7	142.2	40.5
1998	183.8	140.2	43.6
1999	194.9	165.8	29.1
2000	249.2	225.1	24.1
2001	266.2	245.6	22.6
2002	325.6	295.2	30.4
2003	438.4	412.8	25.6
2004	593.4	561.4	32.0

الجدول رقم (29) : (حجم التجارة الخارجية للصين وميزان المدفوعات للفترة 1979- 2004)

- المصدر : Wayne M. Morrison, china s Economic conditions, CRS issue Brief for congress ,2005.p.3

شهدت الصين تغيرات حديثة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،من حيث تطور الناتج المحل الإجمالي ورفع مستوى دخل الفرد ومن حيث التغييرات البنيوية، التي حدثت في الاقتصاد الصيني ، ولا سيما بنقله من (اقتصاد يعتمد على الزراعة) الى (اقتصاد زراعي صناعي) يعتمد التكنولوجيا الحديثة فضلا عن تطوير وتوسيع البنى التحتية للمجتمع [1].

يلاحظ ،مما تم تناوله في هذا المطلب مدى التقدم الذي حققته الصين ،على صعيد تجربتها في التنمية والتحديث ،بفضل اعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة في عملية التحول التنموي ، منذ الفترة التي أعقبت عام 1978 م وحتى الآن وذلك بفضل إدراك القيادة الصينية لأهمية تبنى التكنولوجيا في عملية الاصلاح والتنمية والتحديث وما حققته من انجازات اقتصادية واجتماعية ، على صعيد الدولة والمجتمع ،وبما يدعم أداء النظام السياسي على مختلف الاصعدة.

(1) د.محمد طاقة ، مصدر سبق ذكره،ص94 .

المطلب الثالث: محددات التفاعل بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني :

تتعرض وما تزال ، عملية التفاعل بين التكنولوجيا وقدرات النظام السياسي الصيني ، الى مجموعة من المحددات ، التي أثرت في انسيابية وطبيعة عملية التفاعل ، تعود بعضها إلى مخرجات سكانية ،واجتماعية واقتصادية ، نجم عنها آثار سلبية في عملية التفاعل ، وان كانت درجة الايجابية ، التي سادت عملية التفاعل ، أتت نتائجها لتصب في تفعيل أداء النظام السياسي داخل بيئته.

تنقسم هذه المحددات ، بشكل رئيس ،كما يأتي :

أولا: المحدد السكاني : إن ما يحتويه المجتمع الصيني من كتلة سكانية تمثل خمس سكان العالم ،انعكس على خيارات تبني التكنولوجيا بشكل واسع ،لان الاعتماد على المتغير التكنولوجي في الإنتاج يتناسب طرديا مع الاعتماد على العنصر البشري، وهذا ما يهدد بحدوث بطالة متزايدة داخل المجتمع[1] ،مما يضع النظام السياسي أمام عبء توفير الوظائف من جهة ، وتوفير الغذاء والضمان الاجتماعي والصحي لعدد كبير من السكان من جهة أخرى ، الذين تأثرت أعمالهم الإنتاجية ،ومصنوعاتهم التقليدية ، بما افرزه التقدم التكنولوجي من أساليب جديدة في الإنتاج ، لا يتمكن صغار المنتجين من استيعابها ،مما يهدد بأزمة غذاء ، قد يسببها تزايد عدد السكان [2]

وضع هذا المحدد الصين أمام خيار يفرض عليها تطوير التكنولوجيا التقليدية الموجودة لديها ،بما يؤثر في عملية التطور التي تشهدها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة [3].

---

(1) للمزيد انظر: دافيد هيل ، ليريك هيوهيل ، مصدر سبق ذكره،ص83 .

(2) انظر: بول كندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص285 -296 .

(3) انظر: د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز ،التجربة الصينية، مصدر سبق ذكره ،ص358 .

يتضح من ذلك إن سعي الصين للسير قدماً في طريق التقدم التكنولوجي،يفرض عليها تأهيل المنتجين التقليدين ،الذين يستخدمون وسائل الإنتاج ذات المستوى التقليدي ،بهدف عدم مواجهة مشكلة سكانية لربما تظهر في المستقبل ،بسبب بروز جيش من العاطلين عن العمل ،بأعداد كبيرة ترهق ميزانية الدولة وتكون حجر عثره أمام مساعي الصين لتحقيق التنمية والتحديث.

ثانياً:المحدد السياسي:

إن اختيار الصين الدخول الى الاقتصاد العالمي بمؤسساته المختلفة يؤكد عدم رفض الصين للعولمة والياتها ،إذا ما كان ذلك يؤمن لها الحصول على التكنولوجيا المتطورة ،ولكنها في الوقت نفسه ترفض ما قد تمليه عليها العولمه ، من مبادئ تقضي بتهديم هياكل الاقتصاد الوطني وهو ما يمكن القوى الرأسمالية في العالم (وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية) من التحكم بمقدرات الاقتصاد الصيني وما يولده ذلك من انهيار للاقتصاد الوطني وحدوث فوضى داخلية في المجتمع يصعب السيطرة عليها[1]،حيث إن الوضع السياسي في الصين عبر المراحل التاريخية السابقة فرض بشكل أو بأخر وجود أيديولوجيا موحدة داخل المجتمع ، تنسحب على المؤسسات الاجتماعية ،السياسية كافة والاقتصادية ،وهنا تواجه الصين تحديا مهما يتمثل في تحويل الهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية للقيام بمهام الـ (تكنوقراط) قبل أن تفرز ضرورات التقدم التكنولوجي قيادات جديدة قد لا تنتمي لنفس المشارب السياسية الأيدلوجية للنظام السياسي والدولة [2] ، وهذا ما يعرقل عملية التفاعل بين المتغير التكنولوجي و أداء النظام السياسي.

---

(1) د.سعد محمد عثمان ،سامرة الثامر ،مصدر سبق ذكره،ص197.

(2) وليد سليم عبد الحي ،المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1967 -2010 مصدر سبق ذكره،ص128 .

ثالثاً:المحدد الاقتصادي التعليمي:

يمثل إنفاق الصين على التعليم ،نسبه 3% من الناتج القومي الإجمالي ،وهي نسبة اقل من تلك الموجودة في عدة بلدان نامية [1] ولعل سبب ذلك يعود الى تركيز الإنفاق الحكومي على القطاعات الصناعية الخدمية لغرض الارتقاء بمستواها التكنولوجي ولكن ذلك أتى على حساب الإنفاق في قطاعات أخرى ولكن مع ذلك ما تزال الصين تمتلك البنية البشرية الملائمة لعملية التنمية والتحديث الجارية الآن ،ولكن ،إذا ما اجتازت الصين مراحل متقدمة في عملية التنمية والتحديث فأن عليها تخصيص قدر اكبر من الاهتمام في ميزانيتها القومية الشاملة للجانب التعليمي حيث أثرت قلة الخبرات والكفاءات العلمية (قياسا الى عدد السكان) إلى تباطؤ عملية البناء الشامل للدولة ،إلا إنها لم تمنع الصين من المضي في عملية التنمية والتحديث.

يتضح مما سبق إن النظام السياسي الصيني حافظ على استقرار عملية تفاعله مع المتغير التكنولوجي في إطار قدرات الدولة ،بالشكل الذي قلل قدر الإمكان من بعض المحددات السلبية التي أثرت في عملية التفاعل ولكن، ذلك لا يمنع من تزايد الأثر السلبي لهذه المحددات ،إن لم يتعامل معها النظام بالشكل الذي يبقيها في هذا الإطار، دون أن تتحول إلى مشاكل وتحديات، ولربما بتفاقمها تؤثر ليس على تبني النظام للتكنولوجيا فحسب، و إنما تهدد بفشل عملية التنمية والتحديث في الصين برمتها.

---

(1) أود يد شينكار ،مصدر سبق ذكره ، ص183.

الخاتمة

أصبحت التكنولوجيا متغيرا أساسا، يعتمده المختصون في تفسير العديد من الظواهر السياسية ، التي تشهدها الدولة الحديثة في عالمنا المعاصر ، وذلك بسبب الدور المتزايد الذي يلعبه في شؤون الأفراد والدول بما جعلها مكنونا أساسا من مكونات البيئة المادية والفكرية، المؤثرة قدرات النظام السياسي والمتفاعلة معه.

تم في هذا البحث ، استعراض علاقة التفاعل بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

1 - عبر استعراض المداخل التي تناولت مفهوم التكنولوجيا لغويا،اجتماعيا،سياسيا،علميا، وتسليط الضوء على ابرز التقسيمات لأنماط التكنولوجيا المعاصرة،وذكر أهم مؤشرات التقدم التكنولوجي،تم تحديد ملامح المتغير التكنولوجي ، بوصفه متغيرا أساسيا ، يؤثر في مختلف أشكال الحياة الإنسانية ، وبضمنها الحياة السياسية، ومن خلال الوصول إلى فهم واضح للنظام السياسي وقدراته في إطار بيئته المحيطة، اكتملت صورة التفاعل التكنولوجي - السياسي ، حيث تم بيان أثر التكنولوجيا في مختلف مواضيع السياسية ، على صعيد الأيديولوجيا، الحريات العامة، وتعزيز السلطة، وتأثيرها بوصفها المكون الأساس للقدرة التكنولوجية في الدولة ، على قدرات النظام السياسي، وبالتالي دورها في عملية التنمية والتحديث ، التي يقوم بها النظام، وزيادة فاعليته في إطارها إضافة إلى يحمله ذلك من آثار إيجابية وسلبية على صعيد الدولة والمجتمع.

وصل البحث ، إلى نتيجة نظرية ، مفادها إن المتغير التكنولوجي يمثل المتغير الرئيس ، وليس الوحيد ، الذي يجسد علاقة التفاعل بين بيئة النظام السياسي وقدراته، في الوقت الذي يشهد فيه عالمنا المعاصر تطورات تكنولوجية متسارعة ومتفاعلة،جعلت هذا المتغير يمتاز بخصائص تمكن النظام عبرها من زيادة فاعلية المتغيرات الأخرى في بيئته المحيطة ، وزيادة فاعليته في التعامل مع هذه

المتغيرات بما يقلل من محدداتها السلبية المؤثرة في أدائه على مستوى الدولة والمجتمع.

2 - أرتبط وجود التكنولوجيا في الصين وتطورها ، بوجود وتطور الدولة فيها ، حيث تؤكد الحقائق التاريخية تميز الحضارة الصينية بالسبق في اكتشاف العديد من الاختراعات والاكتشافات التكنولوجية ، وما أولته الأسر الحاكمة من اهتمام للمتغير التكنولوجي، وتفعيلة على مستوى الدولة والمجتمع، شاهد على إدراك الحكام في الصين لأهمية هذا المتغير ، و الدور الذي مارسه فلاسفة الصين في تشجيع تبني العلم و التكنولوجيا ، بوصفهما سبيل للارتقاء بحياة الفرد والمجتمع ، ولقد ارتبط ازدهار واستقرار أنظمة الحكم في الصين بأيلاء هذه الأنظمة، القدر الوافي من الاهتمام للتكنولوجيا في سياسات حكمها، اذ تعرضت العديد من الإمبراطوريات التي قامت في الصين على مدى تاريخها للعديد من الانتكاسات بسبب جوانب تتعلق بضعف القدرة التكنولوجية فيها.

إن ملاحظة واقع التطور التكنولوجي في الصين ، يكشف عن فاعلية ملحوظة للمتغير التكنولوجي في هذه الدولة، وتطور في أنماط التكنولوجيا التقليدية والمتقدمة فيها على حد سواء، ووصول الصين إلى مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيا في معظم مجالات التكنولوجيا المتقدمة ، مثل الفضاء ، المعلوماتية، والتكنولوجيا الإحيائية و وجود بنية تحتية تكنولوجية متقدمة فيها .

3 - تمتلك بيئة النظام السياسي الصيني خصائص مميزة عن بقية الأنظمة السياسية في العالم، حيث تتضمن هذه البيئة متغيرات جغرافية سكانية ،عسكرية،اقتصادية، وثقافية،ساهمت في رسم طرق تعامله مع مختلف المتطلبات البيئية الداخلية، مع انتماء النظام إلى بيئة خارجية (إقليمية ودولية) مارست تأثيرا مهما في تفعيل المتغير التكنولوجي داخل الصين ، وكان تعامل النظام مع البيئتين الداخلية والخارجية بما تحتويهما من مكونا ،مرهونا بمدى ما توفره من دعم يؤمن تحقيق تطور في القدرة التكنولوجية للدولة ، و ارتباط تعامله مع مشكلات النظام في إطار بيئته الداخلية بآثار التقدم التكنولوجي في الدولة.

تأثرت التطورات التي مر بها النظام السياسي الصيني بالمتغير التكنولوجي بشكل رئيس، منذ انتهاء حرب الأفيون التي خسرتها الصين بسبب التفوق التكنولوجي الذي كان لدى الخصم، مرورا بانتهاء حكم الأسر الإمبراطورية وقيام النظام الجمهوري، الذي حرص مؤسسوه على الارتقاء بالمستوى التكنولوجي للدولة، وما أعقب ذلك من نزاعات سياسية داخلية ، انتهت بإعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وزعيمه ماو تسي تونغ ، الذي شرع بقيادة عملية تنمية شاملة، تبعتها مرحلة من الجمود والتراجع في أداء النظام السياسي في مرحلة الثورة الثقافية وما شهدته من أحداث تسببت في تراجع فاعلية المتغير التكنولوجي وتراجع قدرات النظام السياسي، وانتهاء بالتغييرات التي سادت إبان حكم الزعيم الصيني دنغ شياو بنغ ، الذي قاد عملية تنموية شاملة في المجالات الأيديولوجية، الاقتصادية،التكنولوجية،والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي التي كانت موجهه أساسا باتجاه تفعيل دور المتغير التكنولوجي في عملية التنمية والتحديث، وما صاحبها من انفتاح على العالم الخارجي بهدف الحصول على التكنولوجيا الأجنبية.

4 - يمكن تلمس مخرجا ت التفاعل التكنولوجي السياسي في الصين منذ عام 1978(بداية حكم الزعيم الصيني دنغ شياو بنغ)، على الأصعدة المتعلقة بالجوانب الأيديولوجية،الحريات العامة، وتعزيز السلطة ، وكانت الأيديولوجيا ،بشكل خاص ، محركا أساسا ،ودافعا مهما لتبني المتغير التكنولوجي سياسيا(على مستوى النظام السياسي) واجتماعيا (على مستوى المجتمع)، وتفعيل هذا المتغير في قدرات النظام السياسي ،التي شهدت فاعلية متزايدة ،انعكست في مجمل الأداء الاستجابي للنظام ، ولم يكن ذلك ليحصل لولا شروع القيادة الصينية بعملية تنمية وتحديث شاملة للقدرة التكنولوجية في الدولة،ممثلة بخطط تطوير العلوم والتكنولوجيا،وعن طريق آليات نقل التكنولوجي ، إضافة إلى عملية القرصنة التكنولوجية، و إصلاح النظام التعليمي، في سبيل دعم عملية التنمية والتحديث ، التي حققت نجاحا متزايد منذ عام 1978 وحتى الآن.

5 - نمت القدرة التكنولوجية في الصين، ونمت معها قدرات النظام السياسي كمخرج رئيس لعملية التفاعل بينهما، وكان نجاح النظام السياسي الصيني في إدارته لهذه العملية ، يعود الى وجود رغبة مجتمعية باتجاه نجاح هذا التفاعل ،وهو ما يؤشر إن لدى هذا النظام إمكانيات متقدمة في فهم واقع المجتمع الصيني وخصائصه،وأخذها بعين الاعتبار في إطار تفاعله مع المتغير التكنولوجي، و تمكنه من الحفاظ على نوع من الموائمة والتجانس ، في تبني ثوابته الفكرية من جهة، و ضرورات التقدم التكنولوجي من جهة أخرى ، التي فرضت عليه الانفتاح على العالم الخارجي، بكل ما يحتويه من تيارات وتوجهات فكرية وقيميه مختلفة، كان التعامل معها يمثل (خرقا) للثوابت الأيديولوجية التي يتبناها النظام ، خصوصا في مرحلة حكم الزعيم (ماو تسي تونغ) ، مما هدد بحدوث اختلالات سياسية (داخل بنية النظام) ، وأخرى اجتماعية (على مستوى المجتمع)، ولكن تعامل النظام مع تلك التحديات كان يسير بخطى ثابتة ومستقره، بالشكل الذي قلل كثيرا من النتائج السلبية للتفاعل السياسي - التكنولوجي ،داخليا وخارجيا، وعظم من نتائجه الإيجابية .

6 - اثبت البحث، استمرار عملية التفاعل الإيجابية بين المتغير التكنولوجي وقدرات النظام السياسي الصيني ،بناء على معطيات الواقع، التي تؤشر زيادة مستمرة في نمو كلا المتغيرين وزيادة في فاعلية دورهما داخل المجتمع ، بما يزيد من واقعية افتراض استمرار عملية التفاعل مستقبلا، والتي ستشوبها محددات ومعوقات ذات جذور اجتماعية وطبيعية ، تبطئ من وتيرة التفاعل ، بسبب ما ينتج عنها من مخرجات سلبية ، نتيجة لعملية التفاعل وانعكاسها مجتمعيا.

7 - سلط هذا البحث الضوء ،بشكل رئيس،على جانب محدد من جوانب تفاعل النظام مع بيئته المحيطة متمثلا بالمتغير التكنولوجي، بعدها المحرك الأساس للتطور الذي شهدته قدرات النظام السياسي الصيني ، وهذا ما يدعو إلى مزيد

من المحاولات البحثية ،لدراسة تفاعل هذا النظام مع متغيرات أخـــرى داخـــل بيئته المحيطة، وعسى أن يكون هذا البحث عونا للباحثين في هذا المجـــال أو من يتناول أي موضوع يختص بقدرات النظام السياسي الصيني أو المجـــالات المختلفة ، التي تتعلق بالصين .

ومن الله التوفيق

الفصل الأول

التكنولوجيا والنظام السياسي

الفصل الثاني

التطور التكنولوجي في الصين

الفصل الثالث

النظام السياسي في الصين

الفصل الرابع

مخرجات التفاعل بين المتغير التكنولوجي وأداء النظام السياسي الصيني

مصادر البحث

- **المصادر العربية**
- **القران الكريم**

أولا : الكتب العربية

1. د. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي ، المكتبة العلمية العالمية ، طرابلس ، 1997 .
2. د. إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
3. د. احمد بدر ، مقدمة في العلوم البحتة والتطبيقية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 .
4. د. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 117 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1987 .
5. د. إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية ش. م. م ، بيروت ، 1985 .
6. د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، منشورات ذات السلاسل ، ط5 ، الكويت ، 1987 .
7. د. إسماعيل علي سعد ، علم السياسة دراسة نظرية وميدانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 .
8. د. أنطونيوس كرم ، العرب أمام تحدي التكنولوجيا ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 59 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982.
9. د. جودة حسنين جودة ، جغرافية أوراسيا الإقليمية ، منشاة المعارف ، الإسكندرية 2000 .
10. د. حسن أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي ، ج1 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط10 ، مصر ، د. ت .

11. د. حسن الحسن ، الأنظمة السياسية في لبنان وسائر البلدان العربيـــة ، ط2 د. ن ، بيروت ، 1971 .
12. د. حسين عيد ، دراسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفـــة الجامعيـــة ، الإسكندرية 1996 .
13. د. خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق ، 1996 .
14. د. سعد محمد عثمان ، سامره نعمة الثامر ، التحولات الهيكليـــة فـــي بنيـــة الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001.
15. د. سلمان رشيد سلمان ، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلـــة ، دار الطليعـــة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1986.
16. د. شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999 .
17. د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعـــاده ، دار الحكمـــة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990 .
18. د. صباح محمود محمد ، الصين دراســـة فـــي الجيوبولوتيـــك ، مركـــز الدراسات الأسيوية ، جامعة بغداد ، د. ت .
19. د. طه تايه ذياب ، د. سامي مظلـــوم صـــالح ، التكنولوجيـــا المعاصـــرة ، الموسوعة الصغيرة ، الكتاب رقم 46 ، منشورات وزارة الثقافة والإعـــلام بغداد ، 1979 .
20. د. عادل الهواري ، التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، مكتبـــة الفلاح ، الكويت ، 1988 .
21. د. عبد الرضا الطعان ، د. صادق الأسود ، مدخل الى علم السياسة ، جامعة بغداد ، 1986 .
22. د. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الإســـتراتيجية ، دار الـــرقيم للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2004 .

23. د.عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، المكتبة القانونية ، الكتاب رقم 410 ، الدار العلمية للنشر والتوزيع دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 .
24. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية مطبعة أم القرى ، بغداد ، 1997 .
25. عبد اللطيف العاني وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، 1990 .
26. عبد الهادي بو طالب ، النظم السياسية العالمية المعاصرة نماذج مختارة من العالم الرأسمالي و العالم الاشتراكي والعالم الثالث ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1981 .
27. عدنان عبد الكريم ، النظرية التكنولوجية والتاريخ التكنولوجي ، الموسوعة الصغيرة ، الكتاب رقم 344 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990 .
28. د. عدنان مناتي ، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية التجربة الصينية أنموذجا سلسلة آفاق ، الكتاب رقم 21 دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 .
29. د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ط2، دار النضال ، بيروت 1989 .
30. د. عطا محمد صالح ، د. فوزي احمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ،ج1، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1988 .
31. د. علي الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 .
32. د. علي الدين هلال ، د. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2000 .
33. د. عمر الفاروق السيد رجب ، قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 1992 .

34. د. غازي فيصل ، التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث ، جامعة بغداد ، 1993 .
35. د. فاضل زكي ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1975 .
36. د. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 3 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1978 .
37. د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرف،الكتاب رقم 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 .
38. د. فوزي أبو دياب ، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1971 .
39. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، 1987.
40. د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 .
41. د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، دار الحكمة ، بغداد ، 1991 .
42. د. محمد إسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة ،ج2، مكتبة نهضة الشرق ، مصر ، 1981 .
43. د. محمد بهي الدين عرجون ، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 214 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 .
44. د. محمد توهيل عبد فائز عبد أسعيد ، علم الاجتماع السياسي ، سلسلة (الكتاب الشامل) في علم الاجتماع المعاصر ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1999 .
45. محمد حسن كاظم، المعلومات نشأة العلم التقنيات المستقبل، الموسوعة الثقافية، الكتاب رقم 13 دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005.

46. د.محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1979 .
47. د. محمد زاهي المغيربي ، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1998 .
48. د. محمد الزوكة ، آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1992 .
49. د. محمد سيد محمد ، الصحافة بين التاريخ والأدب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1985 .
50. د. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب ، رقم 107 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986 .
51. د. محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ،مطبعة السطور ، بغداد ، 2001 .
52. د. محمد طه بدوي ، أصول النظم السياسية علم أصول السياسي (دراسة منهجية) ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ط4 ، القاهرة ، 1967 .
53. د. محمد طه بدوي ، د. محمد طلعت الغنيمي ، النظم السياسية والاجتماعية ، دار المعارف ، السكندرية ، 1958 .
54. أ. محمد عبد السلام ، البعد العلمي للتنمية ، اكاديمية العالم الثالث للعلوم ، ميرامار تريستا ، ايطاليا ، 1986 .
55. د. محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1966 .
56. د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية ، - الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

57. د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات الدولية المعاصرة للتنمية العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1979 .
58. مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 .
59. د. مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 94 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1985 .
60. د. منصور الراوي ، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية ، ج1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
61. د. ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي القوة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 .
62. د. ميلاد المقرحي ، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، منشورات ELGA ، مالطا ، 1999 .
63. د. نافع القصاب وآخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، د. ت .
64. د. نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 265 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 .
65. هادي الجاوشلي ، دول العالم ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1986 .
66. د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
67. وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي 2000.

68. د. يعقوب الفهد ، التنمية التكنولوجية مفهومها ومتطلباتها ، الدار الدولية للطباعة والنشر ، الكويت ، 1989 .
69. د. يمني طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول الحصاد الآفاق المستقبلية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 264 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 .

ثانيا : الكتب المترجمة :

1. ادغار سنو ، النجم الأحمر فوق الصين ، ترجمة كمال أبو الحسن وكمال العزة ، دار الطليعة ، بيروت 1970 .
2. آر. إيه . بوكانان ، الآلة قوة وسلطة التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 17 حتى وقتنا الحاضر ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 259 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 .
3. الكسندر سبيتفيتش ، تاريخ الكتاب ، القسم الثاني ، ترجمة د. محمد الارناؤوط ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 170 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1993 .
4. اندرو ويبستر ، علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة أ.د. عادل الهواري ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1990 .
5. أوديد شينكار ، العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21 ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 .
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حاجات الانسان في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 150 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1990 .
7. بول كينيدي ، الإعداد للقرن الواحد والعشرين التحولات الإقليمية ،ج1 ترجمة د. نظير جاهل ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، 1995 .
8. بيل جيتس ، المعلوماتية بعد الانترنت طريق المستقبل ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 231 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1998 .
9. تشي ون ، الصين في عهدها الجديد ، ترجمة محمد أبو جراد ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1986 .

10. توبي . أ. هف ، فجر العلم الحديث الإسلام الصين الغرب ، ترجمة د. محمد غضفور ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 119 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1997 .
11. جابرييل آلموند ، جي . بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .
12. جاك أتالي ، آفاق المستقبل ، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1992 .
13. جان أسمين ، الثورة الثقافية الصينية ، ترجمة ذوقان قرموط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973 .
14. جام ماري أوزياس ، الفلسفة والتقنيات ، ترجمة د. عادل العوا ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1975 .
15. جون كولر ، الفكر الشرفي القديم ، ترجمة كامل يوسف حسين ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 199 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1995 .
16. دانييل بورشتاين ، آرنيه دي كيزا ، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 271 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 .
17. دنغ شياو بنغ ، مؤلفات دنغ شياو بنغ المختارة 1975-1982 ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1985 .
18. روبرت نسيبت ، روبرت بيران ، علم الاجتماع ، ترجمة جريس خوري ، دار النضال ، بيروت ، 1990 .
19. روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، ط2 ، بيروت ، 1966 .
20. رين ثاو ، بانغ يونغ جي ، الصين سنة 2000 ، ترجمة د. غازي فيصل ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1986 .

21. زلمي خليل زاد ، التقييم الاستراتيجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 .
22. شيوي قوانغ ، جغرافية الصين ،دار النشر باللغات الأجنبية ،بكين ، 1987.
23. صموئيل هنتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993 .
24. ف. دوجلاس محررا ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، القاهرة 2000 .
25. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993 .
26. كارل ايتشر وجون ستانز محررين ، التنمية الزراعية في العالم الثالث ، ج2، سلسلة المائة كتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1987 .
27. كارل ساغان ، الكون ، ترجمة أيوب لبس ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب ، رقم 178 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1993 .
28. كارل ماركس ، بؤس الفلسفة ، ترجمة اندريه يازجي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق ، 1958 .
29. لوسي مير ، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة د. شاكر مصطفى سليم ، سلسلة الكتب المترجمة ، الكتاب رقم 126 ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، 1983 .
30. موريس دوب ، التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، القاهرة ، د. ت .
31. موريس دوفرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، ترجمة د.سامي الدروبي و د. جمال الاتاسي ، دار دمشق ، دمشق ، د.ت .
32. ميتشو كاكو ، رؤى مستقبلية كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة د. سعد الدين خرفان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 270 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2001 .
33. ميشيل هارالامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، مجموعة من المترجمين ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

34. هيرمان كان وآخرون ، العلم بعد مائتي عام الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين ، ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 55 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982 .
35. ولتر . ب. رستون ، أفول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة سمير عزة نصار وجورج خوري ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994 .
36. ول ديوارنت ، قصة الحضارة ، ج4 ، ترجمة محمد بدران ، ط5 ، اللجنة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، د. ت .
37. وو بن ، الصينيون المعاصرون ، التقدم للمستقبل انطلاقا من الماضي ،ج1 ترجمة د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 210 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 .
38. وو بن ، الصينيون المعاصرون التقدم للمستقبل انطلاقا من الماضي ، ج2 ، ترجمة د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 211، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1996 .

ثالثا : الموسوعات والقواميس

1 - جامعة أكسفورد،قاموس أكسفورد الحديث لدارسي اللغة الإنكليزية،منشورات ذوي القربى ، شابك، 2000.

2 - علي بن هادية و آخرون ،القاموس الجديد،الشركة التونسية للتوزيع المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب ، تونس الجزائر ،ط 6 1985.

3 - د. كمال أبو ديب ، البيان (قاموس إنكليزي عربي) ، دار ماكميلان للنشر - لندن ، الدار الحديثة للنشر القاهرة ، 1990.

4 - د. عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، موسوعة السياسة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979.

5 - د. عبد الوهاب الكيالي و آخرون، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974.

6 - محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، مكتبة النهضة ، بغداد ، د.ت.

7 - ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة د. عادل الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح ، مكتبة الفلاح ، بيروت 1994.

8 - سفيان الصفدي ، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها ، دار أسامة للنشر ،عمان ، 2000.

رابعا : البحوث

1. آزر ناجي ، التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي في ظل التطورات الدولية المعاصرة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 15، بغداد ، 2002 .

2. أسامة الخولي ، تكنولوجيا المعلومات ما بين التهوين والتهويل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 260، بيروت ، 2000 .

3. اسعد حمود السعدون ، الصين والعالم العربي العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل ، مجلة العمران العربي ، العدد 40 1990 .

4. أنطوان زحلان ، تحديات الصناعة الناضجة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 246 ، بيروت ، 1999 .

5. أيام في حياة ماو ، ملف السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العـــدد 47 القاهرة ، 1977 .
6. بيرغ ، آفاق السيبرنتيكا ، ترجمة جودت بلال، مجلة المثقف العربي ، العدد 6 ، بغداد ، 1975 .
7. تعقيب د. مبروك المنصوري على بحث د. عبد الرزاق الهاشمي بعنوان : نقل التكنولوجيا والوضع الدولي الجديد ، ندوة (تحدي البقاء الحـــضاري للأمـــة العربية) ، مكتب الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1994 .
8. د. ثامر كامل ، الأمن القومي العربي وتكنولوجيا المعلومات ، مجلة الحكمة العدد 21 ، بغداد ، 2001 .
9. ج .أ. ميشاليه ، نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية الأساليب التقليدية بالمقارنة مع الأساليب الجديد، ندوة (الـــسياسات التكنولوجيـــة فـــي الأقطار العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 .
10. جاك بامبانو ، من كونفوشيوس الى الكونفوشيوسية المجددة ، ترجمة محمـــد ميلاد ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 128 ، الكويت ، 2005 .
11. د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي حول التأصيل النظري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي ، دوريات آفاق عربية ، العدد 3 ، بغداد 1985 .
12. د. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، مجلية شؤون سياسية ، العدد 4 ، بغداد ، 1995 .
13. دافيد هيل ، ليريك هيو هيل ، الصين تنطلق انفجار الاقتصاد الـــصيني ، ترجمة احمد أبو كيلة ، مجلة الثقافـــة العالميـــة ، العـــدد 128 ، الكويـــت ، 2005.
14. د. سرمد الجميل ، الدروس المستفادة من التجربة الصينية فـــي الاســـتثمار الأجنبي المباشر ، مجلة دراسات اقتصادية ، العـــدد 15 ، بغـــداد ، صـــيف 2002 .

15. سوسن حسين ، الصين والقفزة الكبرى الى الخلف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 99 ، القاهرة ، 1990 .
16. سون بي سون ، الصين تحت الإصلاح والانفتاح ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 4 ، بغداد ، 1995 .
17. د. طه تايه النعيمي ، مشكلة نقل التقانة أفكار وملاحظات ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، آذار نيسان ، 1997.
18. د. طه تايه ذياب ، العلم والتقانة وإعداد الانسان ، بحث مقدم الى ندوة (تحدي البقاء الحضاري للأمة العربية) ، مكتب الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1994 .
19. عباس مهدي ، النقل المعاكس للتكنولوجيا ، مجلة النفط والتنمية ، ملحق (العلم والتكنولوجيا) ، العدد 2 ، العراق ، 1984 .
20. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا مجلة السياسة الدولية ، العدد 145 ، القاهرة ، 2001 .
21. د. عبد اللطيف العاني ، البحث العلمي والتنمية العلاقة المستمرة ، مجلة آفاق عربية، بغداد ، آذار نيسان ، 1997 .
22. عبد المنعم سعيد ، صراع القوى السياسي في الصين بعد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47 القاهرة ، 1979 .
23. عبيدة نحاس ، مستقبل الصين بعد دينغ ، مجلة قضايا دولية ، العدد 375 1979 .
24. د. عرفان الحق ، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية للدولة ، على توفيق الصادق ناشرا ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق الدولية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد 5 ، أبو ظبي ، 1999 .
25. علي فياض ، الطريق الصيني الى القطبية المقومات العوائق الآفاق مجلة شؤون الأوسط ، العدد 89 1999 .

26. علي السلمي، اتجاهات جديدة في الفكر التنظيمي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد 4 ، الكويت ، د. ت .
27. د. غازي فيصل الصين وأزمة الخليج ، مجلة آفاق عربية ، العدد 1 ، بغداد 1992 .
28. غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 89 1999.
29. ف. ف. بات ، معايير تقويم المشاريع والسياسة التكنولوجية ، (ندوة السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 .
30. د. فلاح سعيد جبر ، المهندس والتنمية و التكنولوجيا والأمن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد 6 ، العراق ، 1988 .
31. د. مازن الرمضاني ، الأمن القومي العربي في عالم متغير ، دوريات آفاق عربية ، العدد 3 ، بغداد ، 1983 .
32. د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير ، مجلة شؤون سياسية ، العدد 4 ، بغداد ، 1995 .
33. د. محمد عبد الوهاب الساكت ، الموقف الصيني من القضايا العربية المعاصرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145 ، القاهرة ، 2001 .
34. د. مفيد الزيدي ، العرب والصين آمال وتطلعات في قرن جديد قضايا خليجية - سلسلة أوراق فصلية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ACSS رأس الخيمة ، د. ت .
35. مينغ زينغ ، بيتر .جي . ويليامسون ، التنانين الرابضة ، مجلة الثقافة العالمية العدد 128 ، الكويت ، 2005 .
36. نادر فرجاني ، الإمكانات البشرية والتقانية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 252، بيروت ، 2002 .

37. د. ناجح الراوي ، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل ، بحث مقدم الى ندوة (تحدي البقاء الحضاري للأمة العربية) ، مكتب الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1994 .
38. نزيرة الأفندي ، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47، القاهرة ، 1977 .
39. هناء عبيد ، العلاقات الامريكية الصينية صراع حضاري أم تجاري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 411 ، القاهرة ، 1993 .
40. د. هوشيار معروف ، ستراتيجية نشر التكنولوجيا في البلدان النامية ، مجلة الحكمة ، العدد 10، بغداد ، 1999 .
41. وليد عودة ، الصين والعالم العربي العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل ، مجلة العمران العربي ، العدد 40 1999 .
42. وي وي زانج ، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية ، مجلة دراسات عالمية ، العدد11 1996 .

خامسا : تقارير الأمم المتحدة

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، تقرير التنمية البشرية للعام 2005 نيويورك، 2005.
2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، تقرير التنمية البشرية للعام 2004 New York 2004.
3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية2003،منشورا ت الأمم المتحدة،جنيف، 2003.
4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ،تقرير التنمية البشرية لعام 2001 مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) ، القاهرة ، 2001.

سادسا :الوثائق

1 - وثائق صينية،المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني أيلول1982، ،دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1982.

2 - وثائق صينية ، قرار حول بعض القضايا التاريخية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ،دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، 1981.

سابعا :الأطاريح والرسائل الجامعية :

1. احمد الانباري ، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق للفترة من 1990 -2001 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2002 .
2. أزهار الشمري ، التغييرات التكنولوجية والاقتصاد العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 2002 .
3. أنس عادل الخنوس ، تايوان دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2003 .
4. خالد حمزة المعيني ، المتغير التكنولوجي وأثره على القوة في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2001.
5. سرمد عبد الستار أمين ، التغيير التكنولوجي وإشكالية التنافس الدولي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة صدام ، 2002.
6. سعد السعيدي ، اثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة لنماذج مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 2002 .
7. مها عبد اللطيف الحديثي ، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 .

8. مهند علي عمران ، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة دراسة حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2003 .
9. ياسر العمري ، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2003 .

ثامنا : المحاضرات الجامعية

1 - د. حميد الجميلي ، تطورات الاقتصاد الصيني ، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 2000 .
2 - د. رعد عبد الجليل ، المنهجية في السياسة ، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا (ماجستير) في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، في العام الدراسي 2003 -2004.
3 - د. مها عبد اللطيف الحديثي ، محاضرات مادة (النظام السياسي) ، التي ألقيت على طلبة كلية العلوم السياسية في جامعة صدام ، مرحلة الدراسة الأولية ، العام الدراسي 2000 -2001 .

تاسعا : النشرات

1. ابتسام العامري ، سياسة الصين الإقليمية و انعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد 2005 .
2. د. سرمد أمين ، حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات ميدان جديد للتنافس الدولي ، نشرة أوراق إستراتيجية ، العدد 85، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2001 .

3. السيرة الذاتية للزعيم الراحل دنغ زياو بنغ ، الصين البيئية الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 16 ، جامعة بغداد ، 1997 .
4. د. محمد جواد علي ، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 16، جامعة بغداد ، 1997 .
5. مقالة باسم هيئة التحرير ، الصين بعد دنغ زياو بنغ ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 16 ، جامعة بغداد ، 1997 .
6. د. مها عبد اللطيف الحديثي ، عودة هونك كونك بداية لظهور الصين الكبرى والعظمى ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 16 ، جامعة بغداد ، 1997 .
7. نادية فضلي ، العلاقات الروسية الصينية وآفاق التعاون ، أوراق أسيوية نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 84 ، جامعة بغداد ، 2001 .
8. د. وصال العزاوي ، القوميات والأديان في الصين ، الصين البيئة الإقليمية والدولية ، نشرة مركز الدراسات الدولية ، العدد 16 ، جامعة بغداد ، 1997 .

عاشرا : المقالات

1 - كريغ سيمونز ، يجهد النظام الطبي الصيني ليستجيب الى فيض من الشركات الغربية التي تختبر أدوية جديدة ، مجلة News Week باللغة العربية ، العدد 254، الكويت ، 2005.

حادي عشر :الانترنت

(1) البحوث

1. د. إبراهيم شوقي ، اتجاهات العاملين الحرفيين نحو التكنولوجيا الصناعية الحديثة وعلاقاتها بقدراتهم الإبداعية :

www.geocities.com.

2. د. برهان غليون ، التحرر من وهم الطريق الصيني :

www.aljazeera.net.

3. بشير نعمان ، تعريف النظم في اللغة والإصلاح :

www.ibinislam.com.

4. تشي فولين ، الإصلاح الاقتصادي يستلزم إصلاحا سياسيا :

www.chinatoday.com.cn

5. سيدريك هوزيه ، رفع الحظر عن بيع الأسلحة للصين ، ترجمة توفيق الهلالي :

www.voltairenet.org

6. عبد الرحمن تيشوري ، تجربة الصين في مواجهة العولمة :

www.minsawi.com.

7. د. محمد الصوفي ، بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي كوسيطين هامين من وسائط نشر وإنتاج المعرفة :

www.nhdr.org.

8. محمد فراج أبو النور ، الصين في مواجهة العولمة :

www.albayan.co.ae

9. د. محمد فراج أبو النور ، الصين في مواجهة عواصف ما بعد 11 سبتمبر:

www.albayan.co.ae

10. د. محمود مراياتي ، الاقتصاد السوري خيارات المستقبل :

www.Baath-party.org.

11. منعم خميس خلف ، الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي البرلماني حكومة الجمعية النيابية الفرص والبدائل :

www.ncsr.net.

(2) المقالات :

1. تعريف مصطلح Regime:
www.wikipedia.org
2. النتائج العشر للتقدم التكنولوجي في عام 2003:
www.china.org.cn
3. رقابة الكترونية لأمن مناجم الفحم في الصين :
www.arabic.people.com
4. الصين تبني أول محطة تدار بالفحم ولا تسبب تلوثا :
www.xinhuanet.com
5. الصناعات البتروكيمياوية:
wwwchina.org.cn
6. إستراتيجية الطاقة الصينية تتمركز في تطوير الغاز الطبيعي والطاقة النووية:
http://china.org.cn
7. الصين تعتزم صنع شمس اصطناعية تقدم طاقة لا تنضب :
http://arabic.peoplke.com.cn
8. الصين تستثمر أكثر في دراسة المفاعلات النووية الحرارية :
www.china.org
9. موارد الطاقة والرياح والمياه والشمس في الصين :
http://ar.chinabroadcast.cn
10. إستراتيجية الطاقة الصينية تتمركز في تطوير الغاز الطبيعي والطاقة النووية:
http://china.org.cn
11. الصين تصبح مركز لتدريب تكنولوجيا استخدام الطاقة :
http://service.china.org.cn
12. الجليد القابل للاشتعال طاقة إستراتيجية جديدة
www.arabic.peopledaily.com.cn
13. نجاح الصين في استثمار الجليد القابل للاحتراق :
www.china.org.cn
14. الصين تحافظ على معدل نمو قدره 8 بالمائة حتى عام 2010 :
http://arabic.people.com.cn

15. الصناعة الخفيفة وصناعة الغزل والنسيج :
www.china.org.cn
16. القدرة العلمية والتكنولوجية الواقعية :
http://service.china.com.cn
17. الصين تتوقع وصول صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة الـــى 50 مليـــار دولار :
http://service.chuna.org,cn
18. الصين تنجح في تربية أول ياك اصطناعيا :
www.china.org.cn
19. الصين تطلق قمرا اصطناعيا جديدا للملاحة :
www.china.org.cn
20. الصين تطلق مركبتها الثانية الى الفضاء :
www.ashkra.com
21. ثاني صاروخ صيني مأهول يصل الى مدار الأرض :
www.bbcarabic.com
22. طموحات الصين الفضائية :
www.bbcarabic.com
23. التعليم العالي :
www.china.org.cn
24. الصين تربي أكثر من 30 ألف باحث لما بعـــد الـــدكتوراه خـــلال العقـــدين الماضيين:
www.china.org.cn
25. أكثر من 4000 عقد لاستقدام التكنولوجيا الى الصين في النصف الأول مـــن هذا العام :
http://service.china.org.cn
26. مناطق تنمية صناعات التكنولوجيا العالية والجديدة :
http://service.china.org.cn
27. الصين تبني محطات الطاقة النووية لتخفيف نقص الكهرباء :
www.xinhuanet.com

28. الصين تطلق قمرا صناعيا جديدا للملاحة :
www.people.com.cn
29. توقعات بوصول تعداد الصين الى نحو 1.6 مليار نسمة في منتصف القــرن الحالي :
http://arabic.people.com.cn
30. معلومات عن الصين:
http://ar.wikipedia.org
31. الاقتصاد الصيني :
www.uschina.org
32. المفهوم العلمي للتنمية يؤدي بالصين الى النهوض الشامل :
ww.10thnpc.org.cn
33. خديجة محمد ، تأسيس وتطور منظمة شنغهاي ، قراءة في كتاب :
Establishment and Development of Shanghi corporation
http://acpss.ahram.org.eg
34. تصور موني والصداقة بين الصين واليابان :
http://peopledaily.com.cn
35. اتفاق تاريخي بين الهند والولايات المتحدة بشان التعاون النووي :
www.aljazeera.net
36. نبذة عن حياة جيانغ تسه مين :
www.china.org.cn
37. نبذة عن هو جين تاو رئيس اللجنة المركزية لجمهورية الصين الشعبية :
http://arabic.people.com.cn
38. الدستور :
www.china.org.cn
39. النص الكامل للدستور الصيني وتعديلاته :
www.peopledailyonline.com
40. الصين تنشر الدستور المعدل :
http://arabic.peopledaily.com
41. النظام السياسي في الصين :
www.china.org.cn

42. مجلس نواب الشعب :
www.china.org.cn
43. رئيس جمهورية الصين الشعبية :
http://arabic.people.com.cn
44. النظام الإداري المركزي :
http://arabic.people.com.cn
45. النظام القضائي الصيني :
www.china.org.cn
46. نظام المحاكمة :
www.china.org.cn
47. لين تاي ، لين يوه هاي ، المجلس الوطني لنواب الشعب ونظـــام البرلمـــان الغربي ..... أوجه الشبه والاختلاف :
www.chinatoday.com.cn
48. الحزب الحاكم في الصين :
www.china.org.cn
49. إدراج التمثيلات الثلاث في دستور الحزب يعكس رغبة مـــشتركة للحـــزب والشعب :
arabic.people.com.cn
50. خمسون مجموعة من مجموعات الإعلام والطباعة في الصين :
www.arabic.peopledaily.com.cn
51. خبير صيني يدعو في ممارسة التثقيف حول وسائ الإعلام :
http://arabic.people.com.cn
52. الصين تكتب حماية حقوق الانسان في الدستور :
http://arabic.people.com.cn
53. السياسات التفضيلية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في قانسو :
www.china.org.cn
54. النص الكامل للكتاب الأبيض في (الضمان الاجتماعي والسياسات المتعلقـــة بالصين) :
http://arabic.people.com.cn

55. الصين توسع التعليم العالي لدعم التنمية الاقتصادية :
http://arabic.people.com.cn
56. النقل والمواصلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية :
www.china.org.cn
57. خطط الدولة للعلوم والتكنولوجيا :
www.china.org.cn

(3) التقارير الإخبارية والحوارات الصحفية :

1. حديث وزير الزراعة الصيني الى مجلة الصين :
www.rmhb.com
2. د. يوسف خطابيه ، مصرع وإصابة 76 عاملا بانفجار منجم فحم في الصين :
www.betra.org.jo
3. هاني الدعليس ، المركبة السحرية ستصعد بالتنين نحو القمر :
www.islamonline.net
4. نجاح الصين في إطلاق أول مركبة فضائية مأهولة :
http://arabic.people.com.cn
5. منجزات الصين في تحديث الجيش :
http://arabic.peopledaily.com
6. محمود القصاص ، العملاق الصيني يغير الحسابات في سوق النفط :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic
7. قوانغسي التناقضات بين الفلاحين والعولمة :
www.rmhb.com.cn
8. الفلاحون في مدن الصين :
www.chinatoday.com.cn
9. الصين ستبذل جهودا نشطة لمواجهة مشكلة شيخوخة السكان :
www.chinabroadcast.cn
10. بوش يصل الى بكين بعد انتهاء قمة أبيك :
www.nahrainnet.net

11. مسؤول صيني يقول الصين ترفع الاقتصاد الريفي :
http://arabic.peopledaily.com.cn
12. لقاء أجرته شبكة الصين مع احد المسؤولين بتاريخ 10 -3 -2005 :
www.china.org.cn.cn /arabic
13. تسنغ شيانغ مين ، يانغ ينغ ، رئيس مجلس الدولة رونغ جي : نشعر براحة الضمير إذ حققنا وعودنا :
www.rmhb.com.cn

14. وانغ يونغ تشيانغ ، الشعلة انتقلت بعد أثينا نتطلع الى الألعاب الصيفية القادمة :
www.rmhb.com
15. مركز القيادة والسيطرة يعلن النجاح التام لأول سفينة فضاء برائد:
www.people.com.cn
16. منجزات الصين في تحديث الجيش :
www.china.org.cn

-المصادر الانكليزية

Books

1- A group of Specialists, The New Book of Knowledge, Grolier Incorporated, USA, 1979.
2- Charles Singer and Others, A history of Technology, VOL II, Oxford at The Clarendon Press, 1972.
3- David M. Lamp ton And Gregory C. May, Managing U. S - China Relations in The Twenty –First Century, The Nixon Center, Washington ,1999.
4- Gerard Pelletier, A Ciba Foundation Symposium as Editor, Civilization and Science – In Conflict or Collaboration, Associated Scientific Publishers, Amsterdam, 1972.
5- Joseph Need Ham, Science and Technology in China, VOL.14, Part II, Cambridge University Press, 1977.
6- Richard P. Steebins and Alba Amoia , Political Handbook and Atlas of The World 1970, Council of Foreign Relations, New York, 1970.
7- Robert Sutter , China's Policy Priorities and Recent Relations With Southeast Asia , SAIS Policy Forum Series , Johns Hopkins University, 1999.
8- Sir. William Cecil Dampier, A history of Science, Cambridge at The University Press, 1977.

Researches

1- Antony H. Cordesman, arleg A. Bruke, Defending America-Redefining the Conceptual Borders of Homeland Defence , China and The US: National Missile Defence and Chinese Nuclear Modernization ,CSIS,Washington,2001.
2- Nicolas R. Lardy, the Economic Rise of China: Threat or Opportunity, Federal Bank of Cleveland, Cleveland, 2003.
3- Nirupam Banjpai and Others, Economic Reform in International Development, Harvard Univercity, 1997.
4- Wayn M. Morrison, China's Economic Conditions, CRS, Issue Brief for Congress, 2005.

Encyclopedias And Dictionaries

1- Encyclopaedia Britanica , Deluxe Edition CD.ROM ,Copy Right @2005 Encyclopaedia Britanica ,Inc.
2- James Hasting and Others, Encyclopedia of Religion and Ethics, T&T. Clark, Edinburgh, VOL1, 1967.
3- Robert P.Gwinn and Others, The New Encyclopaedia Britanica, The University of Chicago, 15th Edition, 1987.
4- Sybil P. Parker, Mc Graw-Hill Concise Encyclopedia of Science and Technology, USA, 1984.
5- Walter Laquer, A dictionary of Politics, Institute of Contemporary History, Second Impression, London, 1972.

Reports

1- The Bureau of Economic and Business Affairs, 2000 Country Reports on Economic Policy and Trade Practice, US. Department of State, 2001.
2- United Nation Conference on Trade and Development, Trade and Development Report, Geneva, 2001.
3- World Investment Report, UN, New York, 2001.

Internet

1- Catharin E. Dalpino , Supporting Liberalization in China : The Role of the United States
–www.brookings.edu
2- China Constitution
– www.oefre.unibe.cn
3- China Map
-www.nationalgeographic.com
4- China Map
-www.travelchinaguide.com
5- China Map
-http://geog.hkbu.edu
6- China, The world Fact Book
–www.cia.org
7- Richard A. Bitziger,Analyzing Chinese military Expenditures
- www.global security.org
8- Wang Yan-Zhong ,The Puzzling Phenomenon of China's High Economic and Decline of Energy Consumption
-www.iwep.org.cn

Abstract

This research which addressed: ***"The technological variable and the capabilities of Chinese political system"*** dealing with technology in material and behavioral forms, with its effect as a variable influencing all human activities aspects for individual, society, and state matters.

This research includes the following subjects:

1- Clarifying the interacting process between technology and political system theoretically by expressing a clear idea to the concept of technology in different implementations of knowledge , and showing the most important contemporary types and the indicates of its development.

After that the research defines the concept of political system and its capabilities to reach the specification of aspects of the interacting and its outputs between the technological variable and the capabilities of political system.

2- The viewing to the technology in china, following its historical roots, and specification to the most important types to reach the level of technological development in this state according to digital facts.

3- Studying Chinese political system by describing its environment and follow-up the historical developments periods and showing its structural system and the main effective powers in it.

4- Observing the reacting process between the Chinese technological power and the Chinese political system capabilities, how to support its act its activities in development and modernization process.

The research end with these following conclusions:

1- The interacting between the technology and the capabilities of the political system represent a standing fact, its negatively results or positively different according to the realizing of system to the importance of technology and how to make use of it, in order to be convenient for the society that belong to it.

2- The Chinese political system realized this fact since the period of reign of Deng Xiao Bing ,and thus, the system tried increasing the activity of technological power , in order to relent the way to fulfill the progress and development which representing a basic demands imposed by the circumstances of Chinese society .

3- The activated technological ability by the system led to supporting of political system capabilities, and the both of them witnessed a continuous progress and mutual interacting which its results had reflected sociologically, economically, and politically by level of both the state and the society.

4- According to above, the Chinese political system managed to take advantage of technology to support its act represented by its different capabilities and the reflects of that on its capabilities in the process of development and modernization, that make its increasing the realizing of the political system of the variable of technology importance and the importance of animating its role in all China's areas.

Ministry of higher Education
and Scientific Research
AL- NAHRAIN University

The technological variable and the capabilities of Chinese political system

A Thesis
Presented to the Council of the College of Political Sciences
In Al NAHRAIEN University as a Partial Requirement of M.A. Degree
in Political Sciences / Political Systems and Public Policies

By
MOHAMMED SHATTAB EDAN

Supervised by
Dr. MAHA ABDULLATEEF AL HADYTHY

2006